جامعة اليرمـــوك
كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية

الخلاف اللغوي بين يونس والخليل

(دراسة تحليلية نقدية)

إعداد الطالبة

حنان محمد أحمد أبو لبدة

إشراف الأستاذ الدكتور

علي الحمد

٢٠٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرمـــوك
كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية

الخلاف اللغوي بين يونس والخليل

(دراسة تحليلية نقدية)

إعداد الطالبة

حنان محمد أحمد أبو لبدة

بكالوريوس في اللغة العربية، جامعة اليرموك، ١٩٨٨
ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، ١٩٩٦

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في تخصص اللغة والنحو، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

أ. د. علي الحمد.....رئيساً

أ.د. حسن الشاعر.....عضواً

أ.د. محمد حسن عواد.....عضواً

أ.د. حنا حداد .....عضواً

أ.د. سمير استيتية.....عضواً

٢٠٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلـى روح والديّ رحمهما الله، وأدخلهما فسيح جنانه، وإلى إخوتي مع خالص المحبة.

وإلـى كـل عالم من علماء العربية أفنى وقته وجهده في سـبيل خدمتها، وإعلاء شأنها، وإلى كل بقعة من بقاع الوطن العربي شـهدت نـبوغ عالم من علماء العربية، وأخصُّ مدينة البصرة موطن إمام علماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، مقرّ إقامته حيا وميتا ومقصـد العلماء المشتغلين بإخلاص في علومها، جزاهم الله جميعاً عنّا كلّ خير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	
المقدمة	١
التمهيد:	٥
- الدراسات السابقة.....	٦
- التعريف بالشيخين: الخليل ويونس.....	٨
الفصل الأول: أسباب الخلاف بين يونس والخليل	٣٧
الفصل الثاني: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الصوتية الصرفية	٦١
مدخل.....	٦٢
- هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة.....	٦٣
- الوقف على المنقوص في النداء	٧٠
- الوقف عند نون التوكيد الخفيفة.....	٧٥
- تصغير الخماسي في سفرجل ونحوه	٧٨
- تصغير قبائل اسم علم	٨٥
- النسب إلى أخت وبنت.....	٨٩
- النسب إلى ظبية وعروة.....	٩٦
- الزائد في علّم ونحوه.....	١٠١
- كأيّن مفردة أم مركبة	١٠٧
الفصل الثالث: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا النحوية.....	١١٢
مدخل	١١٣
- تنوين المنادى العلم.....	١١٤
- ندبة الصفة.....	١٢٠
- حكم المعطوف المعرف بالألف واللام على المنادى.....	١٢٧
- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض.....	١٣٦
- هل يجوز أن تأتي الحال معرفة؟ الحال المعرفة بالألف واللام.....	١٥٠
- تمييز كأين	١٥٤
- الفصل بين المتضايفين في نحو: (لا يدين بها لك).....	١٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أيّ الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً ١٦٥
- إعمال لكنْ مخففة..... ١٧٨
- أصل الألف معاً..... ١٨٢
- صرف العلم المؤنث المُسمّى بمذّكر ثلاثي ساكن الوسط ١٨٧
- صرف قاضي وأُعيم تصغير أعمى ونحوها..... ١٩٢
- صرف قدّام ١٩٦

الفصل الرابع: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الدلالية ١٩٩

مدخل..... ٢٠٠
- دلالة وحده ٢٠١
- دلالة لبيك ٢٠٧
- دلالة (ألا)..... ٢١٦
- العطف على المحل والمعنى ٢٢١
- النعت المقطوع لغرض الترحم..... ٢٢٨

الفصل الخامس: قيمة الخلاف وأثره في الدراسات النحوية،
وتوجيهه من خلال الخلاف الوارد بين الشيخين
في القضايا النحوية ٢٣٣

خاتمة البحث..... ٢٤٧

مسرد المصادر والمراجع..... ٢٥١

الملاحق..... ٢٦٥

ملخص باللغة الإنجليزية..... ٢٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص باللغة العربية

الخلاف اللغوي بين يونس والخليل

دراسة تحليلية نقدية

إعداد: حنان محمد أحمد أبو لبدة

إشراف الأستاذ الدكتور: علي الحمد

تـــناول هذا البحث الخلاف بين يونس والخليل في القضايا اللغوية: الصوتية الصرفية، والقضايا النحوية، والقضايا الدلالية.

واستوى في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول، ثم خاتمة.

فـــي المقدمـــة أوضحت خطة البحث، والمنهج الذي اتبعته في تناوله، والصعوبات التي واجهتها، وكيفية التغلب عليها.

أمـــا التمهـــيد فتمثل في قسمين: الأول: الدراسات السابقة لهذا البحث وتناولت موضوع الخـــلاف، وتمثلـــت فـــي: دراسات حول الخلاف بين المذاهب، ودراسات حول الخلاف داخل المدرســـة الواحدة، وأخرى حول الخلاف بين نحوي ونحوي، الثاني: التعريف بالشيخين: يونس والخليل ومصادر ثقافة كل منهما، ومذهبه في الدراسة اللغوية.

أما الفصول التي جسدت البحث فجاءت كما يلي:

الفصل الأول: أسباب الخلاف بين يونس والخليل.

الفصل الثاني: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الصوتية الصرفية.

الفصل الثالث: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا النحوية.

الفصل الرابع: مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الدلالية.

الفصـــل الخـــامس: قيمة الخلاف وأثره في النحو العربي، وتوجيهه من خلال الخلاف الوارد بين الشيخين في القضايا اللغوية المختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنهيت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي خرج بها، ومن أبرزها ما ظهر حول مذهب الشيخين: يونس والخليل، فيونس من رواد مذهب السماع، والخليل من رواد مذهب القياس، وهذا الخلاف في المذهب كان من أسباب الخلاف بينهما في القضايا اللغوية المختلفة.

ولما كان الكوفيون يخالفون البصريين، وجدوا في آراء يونس التي خالف بها الخليل رافداً لتعزيز منافستهم وخلافهم لجمهور البصريين، وتأثروا بمذهبه المتمثل في ميله إلى السماع؛ وبذلك كان ليونس تأثير -على نحو ما- في توجيه آراء الكوفيين، وفي الوقت نفسه كان للخليل أثر في توجيه آراء البصريين، وفي أخذهم بالقياسات التي ابتدعها، والاحتجاج لها وتعزيزها في مصنفاتهم.

الكلمات المفتاحية: يونس، الخليل، مظاهر الخلاف، البصريون، الكوفيون، قضايا نحوية، قضايا صوتية صرفية، قضايا دلالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة:

يعــد الخــلاف من الموضوعات المهمة التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً، ويعدّ كتاب ســيبويه، وهو أول كتاب كبير في النحو وصل إلينا، المصدر الأول الذي حفظ لنا هذه الآراء الخلافــية، كــالآراء التــي خالف فيها سيبويه شيخه الخليل، والآراء التي اختلف فيها يونس والخليل، والتي اختص هذا البحث بتحليلها وتجليتها، والإحاطة بما يمكن أن يقال فيها.

اعتمد البحث كتاب سيبويه مصدرًا رئيسيًا في مادته، لكنه لم يكن الكتاب الوحيد الذي اعــتمدت عليه لدراسة هذه الآراء، فقد اعتمدت كل ما لاح لي من مصنفات نحوية وصرفية، وردت فيها مثل تلك الآراء.

ومــنذ اللحظة التي اخترت فيها هذا الموضوع نال مني إعجابًا كبيرًا واهتمامًا زائدًا، وشــعرت أننــي أمــام تحدٍ كبير، فكيف أقف حكمًا على فكرين لشيخين جليلين قدما للعربية الكثــير، فهذا الخليل مؤسس علوم العربية بلا منازع، صاحب الآراء الكثيرة التي اتكأ عليها ســيبويه لتأليف كتابه؛ الذي يعد الأساس لنشوء الدراسات اللغوية المستقرة المدونة، وصاحب معجم العين، أول معجم في العربية، ومؤسس علم العروض. وهذا يونس الذي كشفت أخباره عــن حــدة ذكائــه، وعمق فكره، وتميزه اللغوي مما حدا بالقدماء أن يميزوه بقياساته الدقيقة المتفردة، تلك القياسات الذكية الجريئة التي أفرزت هذا الخلاف اللغوي بينه وبين الخليل.

وقد بدأت البحث بتمهيد تضمن عرضًا للدراسات السابقة بإيجاز، ثم جوانب مؤثرة من حياة الشيخين، وذكر مصادرهما، ومذهب كل منهما؛ لما لهذا من أهمية تخدم البحث وتكشف لنا عن جوانب مهمة في حياتهما العلمية؛ تفيدنا في تحليل الخلاف، ومن ثم توضيح أسبابه.

وعندما بحثت جميع المسائل الخلافية بينهما –في حدود علمي واطلاعي– وجدت أنها تتمثل في: مسائل صوتية صرفية، ومسائل نحوية، وأخرى دلالية.

ومــن المسائل الصوتية الصرفية خلافهما في تصغير (قَبَائِل) اسم علم، وفي صرف (قَدَّام)، وفي النسب إلى (أُخْتٌ وبِنْتٌ) وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المسائل النحوية خلافهما في حكم (ندبة الصفة)، وخلافهما في (جواز إعمال لكن مخففة)، وخلافهما في (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وغيرها).

ومن المسائل الدلالية خلافهما في (دلالة لبَّيْك)، وفي (دلالة وَحْدَه)، وفي (النعت المقطوع لغرض الترحم)، وغيرها.

ولم يقتصر هذا البحث على عرض المسائل الخلافية وتحليلها، وإنما تجاوز ذلك إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى الخلاف، وقد اعتمدت في توضيحها على تحليل ما جاء من مسائل خلافية، واستنطاق ما ورد فيها من آراء، علاوة على ذلك فقد اعتمدت بعض المصادر التي تُجلِّي أسباب الخلاف، وتضيف ما اعتقدت بأهميته في توضيح هذه الأسباب.

كما رأيت أن من أهم ما يمكن أن يخدم هذا البحث ويضيف إليه قيمة، تناول هذا الخلاف بين الشيخين وأثره في الدراسات اللغوية؛ ولذا جاء الفصل الأخير من هذا البحث يتناول هذا الأثر؛ وأزعم أنني في محاولتي لتوضيح هذا الأثر لم أعتمد على غيري من الباحثين؛ للوصول إلى نتائج جاهزة، وإنما استعنت ببعض المصادر التي تناولت هذا الموضوع لأوضح جوانب الصواب أو الخطأ فيها، حسبما ثبت لدي من تحليل للمسائل الخلافية بينهما، لا بالاعتماد الأمين فقط على ما ذكره الأساتذة الأجلاء الذين عرضوا لهذا الموضوع، بعد أن قاموا بدراساتهم الخاصة بذلك.

أما الخطة التي قامت عليها هذه الدراسة فتتمثل في ما يلي:

- **التمهيد:** تناولت فيه عرضاً للدراسات السابقة حول الموضوع، والتعريف بالشيخين: يونس والخليل، ومصادر كل منهما ومذهبه.
- **الفصل الأول:** أسباب الخلاف بين يونس والخليل.
- **الفصل الثاني:** مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الصوتية الصرفية.
- **الفصل الثالث:** مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا النحوية.
- **الفصل الرابع:** مظاهر الخلاف بين يونس والخليل في القضايا الدلالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الفصل الخامس:** قيمة الخلاف وأثره في الدراسات النحوية، وتوجيهه من خلال الخلاف الوارد بين الشيخين في القضايا اللغوية المختلفة.
- **خاتمة البحث:** التي تضمنت أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، وأتبعتها بمسرد للمصادر والمراجع، وختمتها بمسرد تفصيلي للشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية، ومسرد للأعلام المذكورة في متن البحث.

ومن الملاحظ أن فصلي المظاهر الصوتية الصرفية، والمظاهر النحوية كان لهما حصة الأسد من هذا البحث، وسبب ذلك توافر المادة في كل مجال.

ومما يجدر بي أن أُنوّه به أنني في تعاملي مع المصادر التي اتكأت عليها في هذا البحث كنت أحرص على العودة إلى الأصل الذي نقل عنه المؤلف إذا كان الكلام لأحد العلماء ممن وصلت إلينا مصنفاتهم، إلا ما تعذّر الوصول إليه من هذه المصنفات.

وقد اعتمدت في بحثي كتاب سيبويه بتحقيق عبدالسلام هارون في جميع مواضع البحث، وعدت إلى طبعة بولاق لتوثيق عبارة ما، لم ترد في طبعة عبدالسلام هارون، وأثبتها في موضعها.

واعتمدت كل ما أتيح لي من مصنفات نحوية وصرفية ذكرت خلافا بين الشيخين.

وفي المسائل التي قامت على شواهد قرآنية اعتمدت -علاوة على كتب النحو والصرف- كتب إعراب القرآن كمعاني القرآن للزجاج، والكشاف للزمخشري، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان وغيرها.

ولتخريج القراءات الواردة في البحث اعتمدت البحر المحيط وبعض كتب القراءات، كالحجة في القراءات لابن زَنْجلة، والإتحاف للبنّا الدمياطيّ، وغيرهما.

كما اعتمدت معجم الأستاذ حنا حداد لتحقيق الشواهد الشعرية الواردة في البحث وتخريجها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث قلة الآراء الموضحة لجوانب الخلاف في بعض المسائل، غير أنني اجتهدت في مناقشتها قدر استطاعتي، وكنت أسجل رأيا أو نتيجة أطمئن إليها اعتماداً على اطّلاعي وقراءتي.

وبعـــد فإن ما جاء في هذا البحث هو حصيلة جهد بذلته، واعتقدت بصحته، وما كان لهـــذا البحث أن يتجسد على هذه الصورة إلا بتوجيهات أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي الحمد، الذي بذل لي من وقته وجهده ومكتبته ما لزمني لإتمام هذا البحث، وقد غمرني بتعاونه وصـــبره، ووجدتـــه حريصـــا على إفادتي بعلمه حرص العلماء على أبنائهم وتلاميذهم الذين يمهدون لهم طريق العلم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

فـــلا يســـعني إلا شـــكره علـــى جهده الكبير، وفضله العظيم اعترافا مني بفضله في مساعدتي لإعداد هذا البحث.

كمـــا أشكر الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور حسن الشاعر، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور سمير استيتية، والأستاذ الدكتور حنا حداد لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث؛ لأفيد من ملاحظاتهم في تقويم هذا العمل والارتقاء به.

والله أسألُ أن أكون قد وفقت في ما عرضت وقدمت في هذا البحث، فإن أصبت فبها ونعمت، وإن أخطأت فيكفيني أجر الاجتهاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

- الدراسات السابقة

- التعريف بالشيخين: الخليل ويونس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسات السابقة

يجد المتتبع للدراسات اللغوية عددا من المصنفات في الخلاف اللغوي،ويحسن عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الخلاف -بعامة- في الدراسات اللغوية، بعد ما قمت بتتبعها والاطلاع عليها في بدايات إعداد البحث؛ للإفادة منها منهجًا أو مضمونًا.

ويمكن تقسيم الدراسات التي سبقت هذا البحث، وتناولت موضوع الخلاف ثلاثة أقسام: الأول: الدراسات التي تناولت الخلاف بين المذاهب. الثاني: الدراسات التي تناولت الخلاف داخل المدرسة الواحدة. الثالث: الدراسات التي تناولت الخلاف بين نحوي ونحوي. وسأوضح هذه الأقسام بذكر أمثلة على كل منها.

أولا: الخلاف بين المذاهب:

من الدراسات في هذا القسم: كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) لمحمد خير الحلواني، طبع عام ١٩٧٤، وهو في الأصل رسالة ماجستير قدمها المؤلف إلى جامعة بغداد بعنوان: (كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين) في عام ١٩٧١.

تناول فيه الباحث بدايات الخلاف بين المذهبين، وأسبابه، والنتائج التي ترتبت عليه. وانصبت جل دراسته على كتاب الإنصاف، وعلى شخصية مؤلفه ومنهجه، وتحليل آرائه وتوضيحها.

ومنها كتاب (ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، عرض فيه أهم ملامح شخصية الأنباري الثقافية، وتناول كتاب الإنصاف بالنقد والتحليل لمضمونه ومصادره، وغير ذلك من تفصيلات، وهو مطبوع عام ١٩٧٩.

ومنها رسالة ماجستير بعنوان (الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأدوات العاملة في الفعل المضارع)، للباحث محمد صالح أبو الرب، أعدت في جامعة اليرموك عام ١٩٩٨،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قـدم فـيها الباحث توضيحا لنظرية العامل، وأهميتها في النحو العربي، وتناول الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأدوات الناصبة، ثم الجازمة للفعل المضارع.

ثانيا: الخلاف داخل المدرسة الواحدة:

من الدراسات ضمن هذا المحور: رسالة ماجستير بعنوان (الخلاف بين نحاة البصرة) للباحـث عطـا محمـد موسى، وأعدت في جامعة اليرموك عام ١٩٨٥، عرض فيها الباحث بدايـات وضع النحو وأسباب نشوئه، ثم أسباب الخلاف بصورة عامة، وحدد بدايات الخلاف بين نحاة البصرة، وتناول أهم المسائل التي ورد فيها خلاف بينهم.

ثالثا: الخلاف بين نحوي ونحوي:

من الكتب التي تناولت ذلك كتاب (من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش)، للدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد، طبع في عام ١٩٨٨، تناول فيها المؤلف أهم المسائل التي اختلف فيها سيبويه والأخفش.

ومنها كتاب الجواليقي: "الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب"، نشر جامعة السليمانية.

ومـنها كتاب مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه لفخر صالح سليمان قدارة، طبع في عام ١٩٩٠م.

ومنها كتاب (خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه) للدكتورة هدى جنهويتشي، طبع عام ١٩٩٣، وهـو في الأصل رسالة جامعية أعدتها الباحثة استكمالا لمتطلبات الدكتوراه في قسم اللغـة العربية في كلية الآداب من جامعة الملك سعود، عام ١٩٩٣، وقد قامت دراستها على تتـبع الخـلاف بين سيبويه والأخفش في النحو، والصرف، وحروف المعاني، والخلاف في الأصـول، وبالـنظر إلـى هـذا الخلاف عرضت الباحثة خصائص كل من مذهبي سيبويه والأخفش.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعريف بالشيخين: الخليل ويونس

الخليل بن أحمد

أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد[١]، "بن عمرو بن تميم الفراهيدي"[٢]، "وفراهيد بطن من الأزد"،[٣] "من الفراهيد بن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث، وقيل: هو منسوب إلى فرُهود بن شبابة بن مالك بن فهم"[٤].

أصله من قرية في عمان، وانتقل إلى البصرة وعاش فيها،[٥] ووالده أول من سُمّي أحمد بعد النبي -ﷺ-[٦].

عُرف الخليل بورعه وعفته، وانصرافه عن الدنيا، "كان من خيار عباد الله المتقشفين في العبادة"[٧]، قيل: إنه كان يحج سنة ويغزو سنة إلى أن جاءه الموت، وكان من أشد الناس تعفّفاً[٨].

---

[١] انظر ترجمته في: الفهرست، النديم، ٦٨، وفي أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥٤، ومراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ٥٤، وطبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٤٧، وتاريخ العلماء النحويين والبصريين والكوفيين، التنوخي، ١٢٣، والأنساب، السمعاني، ٩/ ٢٥٦، وإنباه الرواة، القفطي، ١/٣٧٦، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ ٢٤٤، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/ ١٢٦٠، ومرآة الجنان، اليافعي،١/ ٢٨١، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، ٧٩، وغاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/ ٢٧٥، والمزهر، السيوطي، ٢/ ٤٠١، وبغية الوعاة، السيوطي، ١/ ٥٥٧، وشذرات الذهب، ابن العماد، ٢/ ٣٢٤، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحّالة، ٤/ ١١٢، والأعلام، الزركلي، ٢/ ٣١٤، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/ ٤٥٣.

[٢] وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ ٢٤٤ ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/ ١٢٦٠، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز أبادي، ٧٩.

[٣] الأنساب، السمعاني، ٢٥٦/٩.

[٤] إنباه الرواة، القفطي، ١ /٣٧٦.

[٥] انظر معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/ ١٢٦٠.

[٦] انظر طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٤٧، وانظر إنباه الرواة، القفطي، ١/ ٣٧٧.

[٧] الأنساب، السمعاني، ٩ /٢٥٧.

[٨] انظر معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣ /١٢٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحات ٩، ١٠ مفقودة من المصدر

وقـد ذكـر أبـو الطيب اللغوي نقلاً عن أحمد بن يحيى ثعلب أن هناك غلطاً في كتاب العيـن، وإنما وقع فيه ذلك؛ لأن الخليل وضع ترتيبه ولم يكمله، ولو كان الخليل أتمَّهُ لما دخله الخطـأ؛ لمـا عرف عن الخليل من إبداع، وأضاف ثعلب سبباً آخر معلِّلاً الخطأ الذي وقع في الكتاب وهو أن عددًا من العلماء أكملوا الكتاب، ولكنه لم يُنقل عنهم بالرواية مشافهةً، وإنما نقله الورّاقون، فداخله بذلك الخلل[١].

وقـد ذهـب بروكلمان في نسبة الكتاب إلى القول: "فالراجح أن الخليل هو الذي وضع خطته وترتيبه وأن الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار هو الذي أتمّه"[٢].

ومهما يكن من أمر حول حقيقة نسبة كتاب (العين) للخليل، ففي ظني أن كل ما ذكر في الأمـر لا يلغي دور الخليل في تأليف الكتاب حتى لو اقتصر جهده على ابتكار الفكرة التي أقيم علـيها الكتاب، يؤيّد ذلك ما عرف عن الخليل من سعة علم، وقدرة على ابتكار العلوم والإبداع في التصنيف، ولم يظهر فضل الخليل في خدمة اللغة بتأليف هذا الكتاب فحسب، وإنما نُسب إليه كتابان آخران في اللغة، وهما: "معاني الحروف، وتفسير حروف اللغة"[٣].

ومـن العلوم التي ابتكرها الخليل علم العروض، فاستخرج منه ما لم يستخرجه أحد، فلم يسـبقه أحـد مـن العلمـاء إليه[٤]، وبه حصر أشعار العرب[٥]، وألّف فيه كتاباً أسماه (كتاب العروض)[٦].

---

[١] انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ٥٧.

[٢] تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/ ٤٥٤.

[٣] الأعلام، الزركلي، ٢/ ٣١٤.

[٤] انظر: إنباه الرواة، القفطي، ١/ ٣٧٧.

[٥] انظر: الفهرست، النديم، ٦٨.

[٦] نفسه، ٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكـــان ممّا هيّأ للخليل ابتكار علم العروض علمه بالإيقاع والنغم، لما بينهما من تقارب في المآخذ[1].

وقد هيّأ له علمه بالإيقاع والنغم كذلك أن يصنّف فيهما كتابين ذكرهما بعض من ترجموا له، وهما: "كتاب الإيقاع، وكتاب النغم"[2].

ولـــم يكـــن الخليل وهو يتصل بهذا العلم بأشعار العرب بعيداً عن نظم الشعر، فقد نظم الشعر، غير أنه "كان شاعراً مُقِلّاً"[3].

وقـــد أثبتت المصنفات التي ترجمت له شيئاً من هذه الأشعار[4]. أمّا في علم النحو فيعدّ الخليل المؤسّس الحقيقي لعلم النحو، فما لا يخفى على أحد أنه من المصادر المهمة التي اعتمدها سيبويه في تأليفه لأول كتاب كبير في النحو.

ولا أجـــد أبلـــغ ممّا ذكره السيرافي مُشيداً بفضل الخليل في علم النحو، وفيه يقول: "فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[5].

وممّـــا يشـــير إلـــى إحاطـــة الخليل بعلم النحو ما أثبته له بعض القدماء والمحدثين من مصنّفات في هذا العلم مثل: "كتاب الجُمل، وكتاب الشواهد"[6].

---

(1) انظر: مرآة الجنان، اليافعي، ١/ ٢٨١.

(2) انظر: الفهرست، النديم، ٦٨، وانظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/ ١٢٧١.

(3) الفهرست، النديم، ٦٨.

(4) انظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥٥، وانظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢٦، وانظر: إنباه الرواة، القفطي، ١/ ٣٧٩، وانظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ ٢٤٧.

(5) أخبار النحويين، البصريين، السيرافي، ٥٤.

(6) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٣/ ١٢٧١، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحّالة، ٤/ ١١٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسب إليه ابن خلكان كتاباً "في العوامل"[1]، غير أن القفطي نفى ذلك ، وذكر أنه منحول[2]، كما نُسب إليه في النحو: كتاب (جملة آلات العرب)[3]، وأميل إلى أن هذا الكتاب وما قبله وكتاب الجمل، هي كتاب واحد، فموضوعها واحد، والصواب أن كتاب الجمل منحول كما ذكر القفطي، وإن نُشر في الثمانينيات من القرن الماضي منسوباً إليه باسم "الجمل في النحو"[4].

ويبدو أن الخليل كان له باع كذلك في علم الصرف، يظهر ذلك من تأليفه لكتاب في علم الصرف نسبه إليه بروكلمان بعنوان: "شرح صرف الخليل"[5].

ولم يقف الخليل عند هذا الحد من العلوم، فقد أثبت له بعض القدماء والمحدثين كذلك كتاباً في "النقط والشكل"[6]، وربما كان تأليفه لهذا الكتاب سبباً في قول بروكلمان: بـ" أنه ابتكر شكل الحروف، وعلامات القراءة"[7].

وممَّا نُسب إليه أيضاً كتاب "فائت العين"[8].

وقد ذكر إحسان عباس تعليقاً حول هذا الكتاب موضحاً حقيقته يقول فيه[9]: "يعني فائت حرف العين لا الكتاب كله؛ لأنه لم يكمله"[10].

---

(1) وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢/ ٢٤٦.

(2) انظر: إنباه الرواة، القفطي، ١/ ٣٨١.

(3) انظر: الأعلام، الزركلي، ٢/ ٣١٤.

(4) نشرته مؤسسة الرسالة في بيروت، بتحقيق د. فخر الدين قباوة، سنة ١٩٨٥.

(5) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/ ٤٥٤.

(6) انظر: إنباه الرواة، القفطي، ١/٣٨١، وانظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/١٢٧١ وانظر: الأعلام، الزركلي، ٢/٣١٤.

(7) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/٤٥٣.

(8) انظر: الفهرست، النديم، ٦٨.

(9) انظر: حاشية (١) من كتاب معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٣/١٢٧١.

(10) نفسه، ٣/١٢٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبـذا فـإن الخلـيل قد أمضى عمره منقطعاً إلى العلم، منصرفاً عن متاع الدنيا، فسما وتـألّق، وأصـبح علمـاً مـن أعـلام الـثقافة العربـية، وتـرك علمـاً ما زال أثره ماثلاً فـي أبرز أعلام اللغة: أصواتها وتصريفها، ونحوها، ومعجمها، متمثلاً في مصنفاتهم التي ما زالـت المنهل الذي يستقي منه الدارسون مادتهم اللغوية، وظل الخليل على هذا النهج إلى حين وفاته.

وقـد توفـي فـي البصـرة سـنة سبعين ومئة، وعمره أربع وسبعون سنة[1]، وقيل: توفـي سـنة خمـس وسـبعين ومـئة وعمـره أربـع وسـبعون سـنة[2]، وقـيل: سـنة سـتين ومـئة،وذكر بعضـهم أنـه مـات سـنة ثلاثيـن ومـئة، وهـو غلـط، كمـا ذكر اليافعي[3].

مصادر الخليل

إنّ من ينظر في علم الخليل يتساءل عن أصول هذا العلم ومصادره، وعن الجهات التي نهل منها الخليل علمه، حتى بات علماً من أعلام الثقافة العربية، بل من المؤسّسين لعلوم العربية على الإطلاق.

والمتتبع لنشأة الخليل في البصرة، ولتاريخ اتصاله بأسباب العلم يجد أنه أفاد من مصادر أساسـية، تتمثل: في الشيوخ الذين أخذ عنهم العلوم، وتلاميذه الذين نقلوا عنه، وأفادوا من علمه وعلـم شـيوخه، وربمـا أفاد من علمهم بالمناقشات والحوارات التي كانت تدور بينه وبينهم، والأعراب الذين نقل عنهم، وسأفصل الحديث حول كل منها.

---

[1] انظر: الفهرست، النديم، ٦٨.

[2] انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ٣/١٢٦٠.

[3] انظر: مرآة الجنان، اليافعي، ١/٢٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: شيوخه:

مـــن الثابـــت فـــي حياة الخليل أنه نشأ في البصرة فاتحاً عينيه على مجالس الدرس في مســـجد البصـــرة، وكانـــت إذ ذاك حافلـــة بالدارسين، متنقلاً بين هذه المجالس؛ ليأخذ العلم من شيوخها، مُكثراً من العلم للمعرفة والاطلاع، مقلا منه للحفظ والاستظهار[1].

وهذه طائفة من الشيوخ الذين سمع منهم الخليل وأخذ العلم عنهم.

روى الخلـــيل عن أيوب[2] وعاصم[3] وغيرهما[4]، و "هو -الخليل- الذي روى عن ابن كثير: ﴿غيرَ المغضوب﴾[5] بالنصب، تفرّد بذلك عنه"[6].

وقد أخذ علم النحو عن أبي عمرو بن العلاء[7]، وعيسى بن عمر[8].

ومـــن العلمـــاء الذيـــن عاصروا أبا عمرو بن العلاء عيسى بن عمر وابن أبي إسحق، وكـــانوا جميعاً نحاة حقيقيّن، غير أن أبا عمرو كان متفوقاً في القراءة والرواية، وكان صاحباه يفوقانه في علم النحو، وخاصة ابن أبي إسحق، ولم يشر أحد من الذين ترجموا للخليل إلى تلمذته

---

(1) انظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ٣٠.

(2) أيـــوب أبـــي تمـــيمة السختياني، ويكنى أبا بكر مولى لعنزة واسم أبي تميمة كيسان، وكان أيوب ثقة ثبتاً في الحديـــث جامعـــاً عـــدلاً ورعـــاً كثـــير العلم"، الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٤٦/٧، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٥٩.

(3) هـــو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، شيخ القراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، كانت وفاته بالكوفة سنة سبع وعشرين ومئة، على خلاف فيها، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٣٤٦/١-٣٤٨.

(4) انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٥٥٨/١.

(5) الفاتحة: ٧.

(6) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢٧٥/٢.

(7) انظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢٣.

(8) انظر: السيوطي، المزهر، ٤٠١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لابـــن أبي إسحق. ولو من بعيد، ولكن يرجّح أن يكون الخليل قد تلمذ له، أو لقيه؛ لأن اسم ابن أبي إسحق ذكر في الكتاب في غير موضع، ولن يكون ذكره إلاّ من رواية الخليل[1].

ويؤيد تلمذة الخليل لابن أبي إسحق ما عرف عن الخليل من فطنة وتفحُّص، إذ لا يوجد ما يقنع الدارس أن الخليل بكل ما عرف عنه من فطنة وذكاء يمكن أن يرى ابن أبي إسحق ولا يأخذ عنه، أو ينهل من علمه، فيوم مات ابن أبي إسحق كان عمر الخليل سبعة عشر عاماً، ومن كـــان في هذه السن كان مُدركاً متفهّماً، وإذا كان بذكاء الخليل وقدرته على التقصي كان أوعى، وأقدر على الفهم والإدراك. ولا شكَّ أن الخليل أفاد من علم شيوخه، وأضاف إليه كثيراً، وصار ممّن يُتحدَّث عنهم بأحاديث الخلود[2].

ثانياً: تلاميذه:

يُعَـــدُّ سيبويه أشهر تلميذ للخليل، وهذا أمر لا يحتاج إلى دليل، فالخليل من أهم المصادر التـــي اتكـــأ عليها سيبويه لتأليف الكتاب، فها هي آراؤه وأقيسته وتعليلاته ماثلة في الكتاب إلى يومنا هذا.

وممـــن أخـــذوا عـــنه إضـــافة لســـيبويه، الأصـــمعي، والنضـــر بـــن شميل[3]، وأبو فـــيد مـــؤرج السدوســـي[4]، وعلـــي بـــن نصـــر الجهضـــمي[5]، [6]والأخفـــش

---

[1] انظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ٢٦.

[2] انظر: نفسه، ٢٦.

[3] "هـــو مـــن أهل مرو، وهو ثقة ثبت، صاحب غريب وشعر ونحو وحديث وفقه ومعرفة بأيام الناس"، مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ١٠٨، وانظر: ترجمته في طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٥٥.

[4] "كـــان عالمـــاً بالعربـــية، إماماً في النحويين، وتوفي سنة خمس وتسعين ومئة". طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٧٥، وانظر ترجمته في: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيرزوآبادي، ٢٢٨.

[5] "علي بن نصر الجهضمي هو أحد أصحاب الخليل، وروى عن النضر بن شميل والحداني البصري"، انظر: معجـــم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٩٨١/٥-١٩٨٢ ، "ومات سنة سبع وثمانين ومئة"، بغية الوعاة، السيوطي، ٢١١/٢.

[6] انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٢٦٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني[1]، والليث بن المظفر[2]، وأبو محمد اليزيدي[3]، وأبو محمد التوجي[4]، وغيرهم[5].

ثالثاً: اتّصاله بالأعراب:

كان الخليل إذا انتهى من الاستماع إلى شيوخه في المسجد، انتقل إلى المربد لسماع الأعراب، ومشافهة الفصحاء[6].

والبصرة كما هو معلوم لدينا متصلة بالبادية، وكانت مضارب تميم ممتدة من البصرة إلى مشارف الكوفة، والأعراب من بني تميم، ومن البادية كانوا يفدون إلى البصرة لتبادل السلع، وكان أهل البصرة يتجهون إلى المربد؛ للالتقاء بهؤلاء الأعراب والتبادل معهم، ومنهم الدارسون الذين قدموا إلى المربد بغرض تحصيل اللغة والشعر والأخبار من الأعراب، مدوّنين ما يسمعونه منه في ألواح، ومن الأعراب من أحسّ بحاجة أهل البصرة إليهم، فكانوا لا يقدمون إلى البصرة لغرض تجاري، ولكن ليعرضوا ما ملكوا من غريب وشعر ورجز، وبعد ذلك يقيمون في المربد وما حوله، ومن الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء ومنهم الخليل بن أحمد:

---

(1) وهو "الأخفش الأوسط ...، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم، فهو من مشهوري نحويي البصرة". أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٦٦، وانظر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين، الزُبَيْدي، ٧٢.

(2) "هو الليث بن نصر بن سيّار الخرساني، صاحب الخليل، أخذ عنه النحو واللغة، وأملى عليه ترتيب كتاب العين"، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ١٩٤، وانظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢/٢٧٠، وفيه اسمه (الليث بن المظفر)، وأشار إلى وروده في البلغة باسم (الليث بن نصر).

(3) أخذ عن أبي عمرو العربيّة والقراءة، وأخذ عن الخليل بعده، وهو ثقة، انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب، ١٠٨، وانظر: ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين، الزُبيدي، ٦١.

(4) وهو من علماء البصرة، واسمه أبو محمد عبدالله بن محمد التوجي، ويقال: التوّزيّ، انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب، ١٢٢، "توفي سنة ثلاثين ومئتين"، طبقات النحويين واللغويين، الزُبيدي، ٩٩.

(5) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، مهدي المخزومي، ٤٤.

(6) انظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنتجع الطائي[1]، وأبو مهدية الأعرابي[2]، وأبو مالك عمرو بـــن كركرة[3]، وأبو خيرة[4]، وأبو الدقيش[5][6].

ولـــم يكن الخليل يكتفي بالأخذ عن الأعراب الذين يقدمون إلى البصرة، بل كان يرحل إلى البوادي، ويقيم فيها مدة طويلة، طلباً للاستماع من الأعراب ومشافهتهم، وتدوين اللغة عنهم.

يتضـــح ذلـــك مما ذكره الخليل عن مصدر علمه عندما سأله الكسائي عنه قائلاً[7]: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامه"[8].

وإذا كان ثابتاً في ما ورد من أخبار الخليل أنه كان يحج سنة ويغزو سنة[9]، فإن السنة التـــي كان يحجُّ فيها كانت تهيّئ له فرصاً كبيرة للالتقاء بالأعراب في البوادي والاستماع منهم، والإحاطة بما يقبلون وما لا يقبلون من تراكيب لغوية، ومفردات، ولهجات، ووسائل تعبير[10].

---

(1) كان من بني نبهان من طيّئ، روى عنه الأصمعي، انظر: البلغة، الفيروز آبادي، ٢٦٤، وانظر: إنباه الرواة، القفطي، ٣٢٣/٣.

(2) "أعرابي صاحب غريب يروي عنه البصريون". الفهرست، النديم، ٧٣، وانظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ٢٦٨.

(3) كـــان يعلـــم في البادية، وهو مولى بني سعد، قيل: إنه حفظ لغة العرب، وكان بصرياً، انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢١٣٢/٥، وانظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢٣٢/٢.

(4) "واســـمه نهشل بن زيد، أعرابي، بدوي من بني عدّي، دخل الحضرة، وصنف كتاب الحشرات"، الفهرست، النديم، ٧٢، وانظر: ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٧٦١/٦.

(5) "هـــو أبـــو الدقـــيش الفناني الغنوي"، الفهرست، النديم، ٧٥، "أخذ عنه أعيان أهل العلم كأبي عبيدة ويونس والأصمعي، والخليل بن أحمد"، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٢٩٢/٣.

(6) انظر: الفهرست، النديم، ٣١.

(7) انظر: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ٥٩.

(8) نفسه، ٥٩.

(9) انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٥٥٨/١.

(10) انظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كمـــا كان لقاء الأعراب يتيحُ له تعرّف طرائق العرب في إخراج الحروف، ومعرفة ما يطـــرأ عليها من تغييرات حين تأتلف في كلمات، واستخلاص صفاتها كالقوة والخفاء، والطلاقة والذلاقة وغيرها[1].

ولا شـــك أن مشـــافهة الخلـــيل لهـــؤلاء الأعراب كان لها أكبر الأثر في إعانته على التخصص في المباحث اللغوية، وإدراكه لأسرار التأليف، وكشفه لكثير من الغوامض، وتفسيره لكثير من الظواهر اللغوية[2].

نســـتطيع القـــول: إن جمـــيع المصـــادر التي أفاد منها الخليل ابتداءً بشيوخه، وانتهاءً بالاســـتماع مـــن الأعراب ومشافهتهم، كانت بمثابة ذخيرة استند إليها الخليل؛ لينشئ منها مادته اللغويـــة؛ لاســـتنباط العلـــم الذي وصل إليه، بعد تحليلها وملاحظة خصائصها، والوقوف على أســـرارها، مُستنيراً وهو يفعل كل ذلك بذكائه الحادّ، وفطنته ونبوغه وقدرته الفائقة على ابتكار العلوم.

---

[1] انظر: الفراهيدي عبقري من البصرة، مهدي المخزومي، ٣٢.

[2] انظر: نفسه، ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مذهب الخليل

قبل البدء بتحديد مذهب الخليل في الدراسات النحوية، أرى أنَّ من الجدير توضيح المقصود بالمذهب.

في حقيقة الأمر أننا لا نستطيع أن نحدد المذهب إلاّ إذا عرفنا المحكّ الذي يُحدّده، وهو يتمثل في أصلين رئيسيْن هما: السماع والقياس[١].

ولا يخفى على أحد أن الخليل هو صاحب الفضل في ترسيخ علم النحو؛ لأنه من أهم المصادر التي اعتمدها سيبويه صاحب أوّل كتاب كبير في النحو، وصل إلينا، وصار الأصل والمحور في الدراسة النحوية، منذ تأليفه إلى يومنا هذا.

ومن هنا يمكننا القول: إن الخليل هو أوّل نحويّ اهتمّ بتناول النحو تناولاً علمياً منظماً، وهو أوّل مَنْ هيَّأ دراسة النحو للعلماء بالنظر إليه أنه علم تنتظمه مجموعة من القواعد والأصول العامة[٢].

في حين كان النحو قبل الخليل يتمثل في نظرات لغوية متفرقة وليدة السليقة، وعدد من المسائل تناولها الدارسون، بالنظر إليها أنها جزيئات يستقلّ بعضها عن بعض، دون الالتفات إلى النظام العام الذي ينتظمها، إلاَّ تلك المحاولات التي قام بها نحاة سبقوا الخليل، كعبدالله بن أبي إسحق، وعيسى بن عمر[٣].

وبذا ثبت لنا أن الخليل هو المبتدع لدراسة علم النحو دراسة علميَّة منظَّمة[٤].

أمّا مذهب الخليل في هذه الدراسة فيتمثل في اعتماد القياس أصلاً من أصول الدراسة، كما هو الحال عند عيسى بن عمر[٥].

---

[١] انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علُّوش، ٣٧٠.

[٢] انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، مهدي المخزومي، ٦٠.

[٣] انظر: نفسه، ٦٠.

[٤] انظر: نفسه، ٦٠.

[٥] انظر: المفصل في تاريخ النحو، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا أجد دليلاً أنصع من إثبات هذا المذهب للخليل من قول السيرافي في مذهبه: "فقد كان الغاية في استرجاع مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[1].

ولا نعني بالمذهب القياسي إهمال السماع أصلاً من أصول الدراسة النحويّة، وإنما المقصود بذلك أن أصحاب القياس يغلب عليهم اعتماد القياس، وأن أتباع مذهب السماع يغلب عليهم اعتماد السماع، دون إغفال للقياس[2].

وتتجلّى أهمية مذهب الخليل بأنه أصبح بمنزلة مدرسة تبدأ به، ويظهر تأثيرها في من أفاد من عمله ابتداءً بتلميذه سيبويه، فالمبرد، فابن السراج، فالزجاج، فالفارسي، فابن الشجري، فأبي البركات الأنباري، فابن يعيش وغيرهم، وإن تفاوت هؤلاء العلماء في مدى الإفادة من علم الخليل، وفي مدى قدرتهم على توظيف قياس الخليل في تحليلاتهم اللغوية[3].

وخلاصة القول: إن الخليل من المؤسسين لمذهب القياس، ومعنى ذلك أنهُ يرجّح القياس على السماع في القضايا اللغوية: النحوية والصرفية.

وكتاب سيبويه أكبر دليل على فضل الخليل في ابتداع الأقيسة النحوية، وسأعرض عدداً من هذه الأقيسة النحوية والصرفية في معرض تناولي للمسائل اللغوية التي خالف فيها يونس في موضعها من هذا البحث.

---

(1) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥٤.

(2) انظر: المفصل في تاريخ النحو، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

(3) انظر: نفسه، ٣٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يونس بن حبيب

هو يونس بن حبيب[1]، يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد[2]، من أهل جَبَّل[3].

وأكثر من ترجموا له ذكروا بأنه مولى ضبّة[4]، وقيل: هو مولى لبني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقيل: هو مولى لبلال بن هرمي من بني ضبيعة بن بجالة[5]، وذكر مؤلف كتاب "الفهرست" بأنه أعجمي[6]، ويعلّل بروكلمان ذلك قائلاً: "ولعله قرأ: الجبال بدل جَبَّل[7]"، ويرى أنه قد يكون من النبط الآراميين[8].

برع يونس بن حبيب في علم النحو براعة دفعت بعض من ترجموا له وذكروا أخباره أن يلقّبوه بالنحوي[9]، ونجد مَنْ ترجموا له يشيدون بعلمه، ويؤكدون تميّزه في علم النحو ومنهم

---

(1) انظر ترجمته في: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ٤٤، وطبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٥١، وأخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١، والفهرست، النديم، ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢٠، وإنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥٠/٦، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، م٢٤٤/٧، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ٢٩٥، وغاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٤٠٦/٢، والمزهر، السيوطي، ٣٩٩/٢، وبغية الوعاة، السيوطي، ٣٦٥/٢، وشذرات الذهب، ابن العماد، م٢، ٣٧١، والأعلام، الزركلي، م٨/ ٢٦١، ومعجم المؤلفين، رضا كحالة، ٣٤٧/١٣، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٤٥٢/٢.

(2) انظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢١.

(3) انظر: الفهرست، النديم، ٦٦، وانظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ١٠٣/٢. وفيه جَبَّل: بفتح الجيم وتشديد الباء وضمها ولام، بُليدة بين النعمانية وواسط في الجانب الشرقي من العراق، ...، وهي قرية كبيرة.

(4) انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ٤٤، وطبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٥١، وإنباه الرواه، القفطي، ٧٤/٤، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، م٢٨٥/٦.

(5) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، م٢٤٤/٧.

(6) انظر: الفهرست، النديم، ٦٦، قال صاحب مفاخر العجم: إنه أعجمي الأصل من أهل الجبل، ففخر بذلك.

(7) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٤٥٢/٢.

(8) انظر: نفسه، ٤٥٢/٢.

(9) انظر: إنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤، ووفيات الأعيان، ٢٤٤/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السيرافي والقفطي إذ يصفانه بالبراعة في علم النحو[1]، يؤيد ذلك ما ذهب إليه النديم بقوله فيه: "وكان أعلم الناس بتصاريف النحو"[2]، ومنهم من قال فيه: "وكان النحو أغلب عليه"[3]، وقيل في اجتهاده لطلب النحو: "ما رأيت أبذل للنحو من يونس"[4].

وفي ظني أن أبلغ وصف يمكن أن يبيّن فضل يونس في علم النحو قولهم فيه: "وله قياس في النحو ومذاهب يتفرّد بها"[5].

وأظن أن هذا الوصف لم يأت إلاّ ممّا لحظه العلماء الذين ترجموا ليونس من مذاهب واختيارات وآراء تفرّد بها، فأصبحت تكوّن في مجموعها مذهباً خاصّاً به في ما بعد.

وبيّن ياقوت الحموي فضل يونس بن حبيب بين العلماء بقوله فيه: "إمام نحاة البصرة في عصره، ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات[6]"، ولم يكن يونس نحوياً فحسب، وإنما كان أديباً، عالماً بالشعر، عارفاً بطبقات شعراء العرب، حافظاً لأشعارهم[7].

وكان لغوياً عُني بجمع النوادر واللغة والأمثال[8]، وكان له حلقة في البصرة يردها فصحاء العرب وأهل العلم والأدب[9].

ومما ورد في بذله وتفرُّغه لطلب العلم قول الفيروز أبادي فيه: "لم يكن له همّةٌ إلا طلب العلم"[10].

---

(1) انظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١، وانظر: إنباه الرواة، القفطي، ٧٦/٤.

(2) الفهرست، النديم، ٦٦.

(3) إنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤.

(4) تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢١.

(5) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١.

(6) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥٠/٦-٢٨٥١.

(7) انظر: نفسه، ٢٨٥١/٦، ومعجم المؤلفين عمر رضا كحّالة، ٢٤٧/١٣.

(8) انظر: تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان، ٤٥٢/٢.

(9) انظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١، وبغية الوعاة، السيوطي، ٣٦٥/٢.

(10) البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ٢٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقيل في حدة ذكائه وقدرته على الحفظ: "مثل يونس كمثل كوز ضيّق الرأس، لا يدخله شيء إلاّ بعسر، فإذا دخله لم يخرج منه، يعني لا ينسى"[1].

وفي ظني أن هذا القول لا يكشف قوة الحافظة عند يونس فحسب، وإنما يكشف طبيعة يونس النفسية والعقلية؛ بأنه لا يقبل العلم على علّاته، ولا يصبّ همّه على جمع العلوم غثّها وسمينها، وإنما طلب العلم عنده مبني على الاختيار، فهو ينتقي ويحاكم وينقّح ما يراه مناسباً، حتى يصبح من المسلّمات لديه، فيسهل بذلك حفظه لديه، فلا ينساه أبداً.

وقد نسب ليونس عدد من المؤلفات لم تصل إلينا، غير أنها في مجموعها تشير إلى العلوم التي حظيت باهتمام يونس، كعلم النحو واللغة والنوادر والأمثال والأدب، وهي: "كتاب معاني القرآن"[2]، "معاني القرآن الكبير ومعاني القرآن الصغير"[3]، "كتاب اللغات، كتاب النوادر الكبير، كتاب الأمثال، كتاب النوادر الصغير"[4]، وكتاب "معاني الشعر"[5]، وقيل: إنه صنف كتاب: القياس في النحو[6]، تفرّد بروكلمان بالإشارة إليه دون ذكر مصدره[7].

ويرى حسين نصار أنّ من الغريب أن يتم التأليف في القياس في عصر يونس، ذلك أن الحديث عن القياس كان في الجيل التالي ليونس، بعد وقوع الخلاف بين البصريين والكوفيين، وبعد أن أدرك الناس أن لكل منهم منهجه في الدراسة[8].

وفي ظني أن هذا القول يجانب الصواب، والدليل على ذلك أن القياس كان معروفاً لدى أقدم النحويين كعبدالله بن أبي إسحق، حتى قيل فيه: "هو أوّل من بعج النحو ومدّ القياس، وشرح

---

(1) إنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤.

(2) الفهرست، النديم، ٦٦.

(3) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥٢/٦، وانظر: الأعلام، الزركلي، م٢٦١/٨.

(4) إنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤.

(5) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ٢٤٧/١٣.

(6) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٤٥٢/٢.

(7) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٦٣.

(8) انظر: نفسه، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلل"[1]، وإذا قيل: إن مصطلح القياس كان موجوداً بالفعل قبل يونس، غير أنه من المستبعد أن يكـون تطـوّر في ذلك الحين إلى درجة التأليف فيه، فأقول: إذا كان ما يثبت تطوّره هو وقوع الخـلاف بيـن البصـرة والكوفـة لاختلاف منهجيهما، فإن هذا الخلاف كان قديماً بين النحاة البصـريين أنفسـهم، وهـو أقـدم من الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، ممَّا يؤيد وجود الاخـتلاف فـي المذاهـب والانشـغال به، والإشارة إليه كما هو الحال في الخلاف بين يونس والخليل، والخلاف بين سيبويه والأخفش.

وبعد هذا التقديم لبعض الومضات في حياة يُونس، أستطيع القول إنه أمضى عمره طالباً للعلم، وإن اختلف في سنة مولده ووفاته.

فقيل: إنه ولد سنة ثمانين[2]، وقيل: سنة تسعين[3].

أمّـا وفاتـه فمـنهم من ذكر أنه توفي سنة اثنتين وثمانين ومئة، وعمره ثمان وثمانون سنة[4]، على خلاف بين المترجمين[5].

وإذا كـان هناك خلاف في تحديد سنة وفاة يونس فالذي لا خلاف فيه: إن يونس عاش طويـلاً حـياة حافلة، أمضاها باذلاً جهده ووقته في طلب العلم ومجالسة العلماء، والسماع من العـرب الفصحاء الموثوق بهم في علوم اللغة والأدب، حتى بات علماً من أعلام اللغة والنحو، تميّز بمذاهبه وأقيسته المتفرّدة، والتي تعدُّ آثاراً عظيمة لما لها من تأثير في الفكر اللغوي بعامة.

---

[1] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٣١.

[2] انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، م٢٨٥٢/٦.

[3] انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٣٦٥/٢.

[4] انظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٥١، وانظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥٢/٦.

[5] انظـر: مراتب النحويين، أبو الطيب النحوي، ٢١، وطبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٥٣، والفهرست، الـنديم، ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢٣، ونزهة الألباء، الأنباري، ٥٠، وإنباه الرواة، القفطي، ٧٦/٤، ومعجـم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥٢/٦، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، م٢٤٩/٧، ومرآة الجنان، اليافعـي، ٤٠٠/١، والـبلغة فـي تاريخ أئمة اللغة، الفيرزوآبادي، ٢٩٥، وبغية الوعاة، السيوطي، ٣٦٥/٢، وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٧١/٢، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٤٥٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصادر يونس:

لا شـــكّ أن يونـــس من العلماء الأفذاذ الذين كان لهم نهجٌ متفرّد في الدراسات اللغوية، بشهادة القدماء الذين شُغلوا بتتبُّع أخباره، وتفصيل ما جاء في سيرته، من حب للعلم، وهمة عالية لطلبه.

وكـــان ينبغي ليونس كما هو شأن العلماء أن ينهل من موارد ترفد عقله بعلوم العرب؛ لتكون ذخيرته التي ينطلق منها؛ لدراسة لغتهم، ونقد شعرهم، وتحليل أساليب نحوهم وصرفهم، والوقـــوف على ما ورد عنهم وقفة تأمُّل وتدقيق؛ ليجعل كل ذلك منه عالماً متميزاً في عصره، وتاركاً أثراً في تلاميذه من بعده.

وأســـتطيع القول إن هذه المصادر تمثلت في: الأخذ عن شيوخه، وتلاميذه، وسماعه من الأعراب، وروايته للشعر العربي.

وفي ما يلي ذكر لهذه المصادر بشيء من التفصيل:

أولاً: شيوخه

تلقّى يونس عن شيوخه علمين: علم القراءة، وعلم العربية.

وشيوخه الذين نقل عنهم القراءة هم: أبان بن يزيد العطار[١]، وأبو عمرو بـــن العلاء[٢]، والحسن[٣] بن عمران الشحام[٤].

---

[١] "أبـــان بـــن يزيد العطار، وثّقه ابن معين والنسائي، وغيرهما، ...، وقال أحمد بن حنبل: "أبان ثبت في كل المشـــايخ"، الطـــبقات الكـــبرى، ابن سعد، ٢٨٤/٧، وتوفي سنة بضع وستين ومئة، وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٤/١.

[٢] انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٤٠٦/٢.

[٣] " الحسن بن علي بن عمران أبو علي وأبو عمران الشحام، مقرئ معروف، قرأ على قالون عرضاً، قرأ عليه أبـــو العباس محمد بن الحسن بن يونس النحوي وأبو بكر محمد بن علي بن محمد المؤدب"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢٢٥/١.

[٤] يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخـــذ النحو عن حماد بن سلمة[1]، قال: "أول من تعلمتُ منه النحو حمّاد بن سلمة"[2]، و"يقـــال أيضـــاً: إنـــه أخـــذ النحو أيضاً عن عيسى بن عمر، وعن أبي عمرو، وأبي الخطّاب الأخفش"[3].

ومن العلماء الذين عاصروا حماداً وأبا عمرو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، عاصر يونـــس وراه، غـــير أن الـــنديم نقـــل عن يونس قوله[4]: "لم أسمع من عبد الله بن أبي إسحق الحضـــرمي، ولكنّي سألته: هل يعلم أحداً يقول الصويق مكان السويق؟ فقال: هي لغة عمرو بن تميم[5]" وبهذا النص ينفي النديم تلمذة يونس لابن أبي إسحق.

وأظن أن النديم أخطأ في فهم هذا الخبر[6].

وبالـــرغم من أن الكثير من كتب الرواة لم تذكر شيئاً عن تلمذة يونس لابن أبي إسحق، فمـــن الثابت أن يونس تتلمذ عليه، ومن النصوص التي تؤيد ذلك[7]: "قول يونس حينما سأله ابن ســـلام: هـــل سمعت من ابن أبي إسحق شيئاً، قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد: الصويق: قال: يعنـــي السويق: قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس"[8].

---

(1) "هو حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة، وهو أول من صنف التصانيف، كان بارعاً في العربية فقيهاً فصيحاً، توفـــي سنة سبع وستين ومئة، انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٢٠٢/١-٢٠٣، وانظر ترجمته: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٩٤.

(2) تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ١٢٠.

(3) نفسه، ١٢٠.

(4) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٢.

(5) الفهرست، النديم، ٦٦.

(6) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٢.

(7) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبدالعال سالم مكرم، ٢٨٨.

(8) طـــبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٣٢، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبدالعال سالم مكرم، ٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا شك أن هذا النص يثبت تلمذة يونس لابن أبي إسحق، ولا أظن أن عالماً فذاً كيونس امتاز بحدّة ذكائه، وقدرته على مَيْز الأمور، وحرصه على طلب العلم – كما هو ثابت في أخباره حين قيل عنه–: "ولم يكن له همة إلاّ طلب العلم"[1]، يمكن أن يلقى عالماً كعبد الله بن أبي إسحق ولا يتعلّم منه، ولا يروي عنه؟ .

ويشير حسين نصار إلى أن الذين ترجموا ليونس ممن رجع إليهم لدراسته؛ لم يذكروا تلمذته لمحمد بن مسلم الزهري[2]، غير أنه عثر على رواية ليونس عنه، في تفسيره لآية[3]: ﴿وما علّمناه الشعر﴾[4].

ويرى حسين نصار أنه لا يستبعد أخذ يونس عن الزهري، إذا علم بأنه توفي سنة ١٢٣هـ، وكان معروفاً بالحديث والأخبار، وكان يونس مولعاً بالأخبار وبمشاركته في علوم الحديث[5]. يُؤَيِّدُ ذلك ما ذكره الذهبي من تلمذة يونس للزهري[6].

وأضاف ثعلب شيخاً آخر ليونس بن حبيب، قال في أماليه: "كان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب؛ فقيل له: من الثقة، قال: أبو زيد، قيل له: فلمَ لا تسمّيه، قال: هو حي بعد فأنا لا أسمّيه"[7].

غير أن هذا القول يجانب الصواب؛ لأن الذي كان يروي عن أبي زيد الأنصاري، ويلقّبه الثقة هو سيبويه، أمّا يونس فلم يثبت أنه فعل ذلك، بل إنه كان شيخ أبي زيد[8].

---

(١) البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ٢٩٥.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله أبو بكر ابن شهاب الزهري المدني، أحد الأئمة الكبار، وعالم الحجاز والأمصار، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢٦٢/٢، وانظر: طبقات الحفاظ السيوطي، ٤٩.

(٣) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٣.

(٤) يس: ٦٩.

(٥) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٣-٢٤.

(٦) انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ١٠٩/١.

(٧) المزهر، السيوطي، ١٤٣/١، ويونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٤.

(٨) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: تلاميذه:

ومـــن الذيـــن أخـــذوا عـــنه علم القراءة أبو عمر الجرمي[١]، وإبراهيم بن الحسن[٢]، وعبد الله بن سليمان[٣]، وعيسى الأسدي[٤]، وموسى[٥] بن عبد الصمد الإبلي[٦].

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه علوم العربية، سيبويه فقد نقل عنه وأكثر، ونقل عنه كذلك الكسائي والفراء[٧]، وأبو الحسن الأخفش[٨].

وأخذ عنه أبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وخلف الأحمر"، قال أبو عبيده: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه، وقال أبو زيد الأنصاري: جلستُ إلى يونس ابن حبيب عشر سنين، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة"[٩].

وفي ظني أننا يمكن أن نعد تلاميذ العالم من مصادر ثقافته، إذا افترضنا أن الأستاذ يفيد مـــن مناقشات تلاميذه، ومحاوراتهم معه، فيكونون بذلك مصدر جلب لأراء وأفكار وتحليلات،

---

(١) "اسمه: صالح بن إسحق، وهو مولى لجرم بن زبان، ...، ولقي يونس ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبـــيدة وأبـــي زيد والأصمعي وطبقتهم". أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٨٤، وانظر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين، الزُبَيْدي، ٧٤.

(٢) إبراهيم بن الحسن: "كان صاحب قرآن، وكان بصيراً به وكان شيخاً ثقة، قال ابن جرير الطبري، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين، وروى الحروف عن المعلى بن عيسى ويونس بن حبيب عن أبي عمرو"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ١/١١.

(٣) "عـــبدالله بن سليمان بن عيسى، ...، وفي الإيضاح: عبدالله بن سليمان بن أحمد القرشي الأسدي، أبو محمد البصـــري، المقـــرئ روى القراءة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ١/٤٢١.

(٤) لم أعثر على ترجمه له.

(٥) "موسى بن عبدالصمد بن عمران أبو عمران الإبلي روى القراءة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو، وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/٣٢٠.

(٦) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/٤٠٦.

(٧) انظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١.

(٨) انظر: معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ١/٢٠.

(٩) إنباه الرواة، القفطي، ٤/٧٦-٧٧، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٦/٢٨٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـيها الجِـدّة والابتكار، بالإضافة إلى ذلك، فإن التلاميذ يأخذون عن شيخهم، وينشرون علمه، وبذلـك فهـم من المصادر المهمة لدراسة علمه وآرائه، بما يثبتونه له من آراء ومناقشات في بطون الكتب.

ثالثاً: اتصاله بالأعراب:

ومـن المصـادر المهمة التي اعتمد عليها يُونس في جمع حصيلته اللغوية سماعه من العرب، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء[١]، ولم يكن ليأخذ بما سمع، إلا بعد أن يستوثق مـن كل ما يسمع؛ ولذا أجلّه القدماء وأكبروا علمه قائلين فيه[٢] "ليس عند يونس من العلم إلا ما سـمعه بنفسـه"[٣]؛ ولذا نجده يرتحل إلى البادية، ويكثر من السماع عن العرب، مما جعل منه راوية من رواة اللغة والغريب، وقد يكون ذلك سبباً في تأليفه لكتابٍ في اللغات[٤].

ومـن الأعراب الذين روى عنهم يونس، رؤبة[٥] بن العجاج[٦]، وقد عدّه عبدالعال سالم مكرم من شيوخ يونس، وكانت علاقة يونس برؤبة علاقة وُدّ وصداقة، علاوة على المكانة التي يتمتع بها رؤبة لدى يونس؛ لأنه أشهر راجز في عصره، ولما له من قدسية القدماء[٧]، وقد تنبّه

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١، وانظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢٨٥١/٦.

(٢) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٠.

(٣) نفسه، ٣٠، ولم أجد هذه العبارة بنصها عند من ترجموا ليونس، غير أنها وردت بعبارة أخرى وهي: قال أبو عبـيدة: "لم يكن عند يونس علم إلاّ ما رآه بعينه" في طبقات النحويين، الزبيدي، ٥١، وإنباه الرواة، القفطي، ٧٤/٤.

(٤) انظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ٢٨.

(٥) يتصـل نسـبه بـزيد بن مناة: الراجز المشهور من مخضرمي الدولتين ومن أعراب البصرة، سمع من أبي هريـرة رضي الله عنه، معجم الشعراء، ياقوت الحموي، ١٣١١/٣، وانظر ترجمته في: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٣٠٣/٢.

(٦) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٧.

(٧) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ٢٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القدمـــاء للعلاقة الوثيقة بين الرجلين مُعبّرين عن ذلك بقولهم[١]: "وكان شديد الاختصاص برؤبة بن العجاج"[٢].

ومـــنهم: أبـــو مهدية: من الأعراب الفصحاء، تميّز عنهم بتمتُّعه بقدر كبير من الذكاء، وحسن التصرف[٣].

ومن هؤلاء العرب أبو الدقيش[٤]، وصفه أبو الطيب بأنه أفصح الناس[٥].

ومن الأعراب الفصحاء الذين أخذ عنهم يونس الحرمازي[٦][٧].

ومـــن الأعراب الذين أخذ عنهم يونس واحتجّ بكلامهم أبو علي[٨] الأسواري، ذكر ذلك الجاحظ[٩].

وهو أمر عجيب؛ لأن الأسواري غير عربي، غير أن اطلاعنا على ما ذكره الجاحظ في الثناء عليه، ووصف فصاحته يزيل الكثير من العجب، وعلى الرغم من هذا، فأغلب الظن أن ما قصـــده الجـــاحظ من ذكر احتجاج يونس بالأسواري في ما نقله عن العرب؛ جاء توثيقاً له، ولم يقصد القول بأنه احتج بلغته[١٠].

---

[١] انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٢٧.

[٢] مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ٢٢.

[٣] انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ٢٩٦.

[٤] انظر: نفسه، ٢٩٨، وانظر: ما أثبته السيوطي في المزهر حول لقاء يونس بأبي الدقيش، ٣١٨/٢.

[٥] انظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ٧١.

[٦] "أبو علي الحسن بن علي، ...، أعرابي بدوي راوية، قدم البصرة ونزلها"، الفهرست، النديم، ٧٦، انظر: إنباه الرواة، القفطي، ١٥٣/٤.

[٧] انظـــر: هامش مجاز القرآن، أبو عبيدة، ١٥/٢، ذكر أبو عبيده ما يدل على لقاء يونس بأبي علي الحرمازي وانظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٣١.

[٨] "عمرو بن فائد الأسواري، وقال العقيلي: كان يذهب إلى القدر والاعتزال، ولا يقيم الحديث، وقال ابن عدي: بصري منكر الحديث، يُكنى أبا علي"، لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، ٤٣٠/٤.

[٩] انظر: البيان والتبيين، الجاحظ، ٣٦٨/١-٣٦٩.

[١٠] انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ٣١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وفي ظني أن هذا التعليل الذي ذكره حسين نصار صحيح، يؤيد ذلك القول إن الأسواري غير عربي، مما يبعد احتمال رواية يونس عنه.

ومـــن الأعـــراب الذين أخذ عنهم يونس أبو المحلم[1]، روى ذلك السيوطي[2]، ويستبعد حســـين نصار ذلك قائلاً: "فإذا كان قصدأبا المحلم الشيباني، ألف كتاب الأنواء، والخيل، وخلق الإنســـان، كـــان الخبر غير صحيح؛ لأن النديم يصرح أنه مات في سنة ٢٤٨هـــ، أي بعد وفاة تلاميذ يونس، فمحال أن يروي عنه"[3].

ويردّ عبدالعال سالم مكرم على هذا القول، ويرى أن هذا الإنكار تنقصه الدقة؛ لأن وفاة أبـــي المحلـــم بعد وفاة تلاميذ يونس ليست دليلاً قاطعاً في هذه المسألة، فلو نظرنا لما قاله أبو المحلـــم حـــول تـــأريخ مـــيلاده؛ لاســـتنتجنا أنـــه عمّـــر طويلاً، وأنه كان مُعاصراً ليونس، والتقى به[4].

ويـــورد عبدالعال سالم مكرم عدداً من الحجج لإثبات رأيه أذكر منها على سبيل المثال: ما ذكره من أن أبا عكرمة الضبي المتوفى ٢٥٠هـــ، وذلك بعد وفاة أبي المحلم، أورد في كتابه (الأمثال) لقاء يونس بأبي المحلم، وهو لقاءٌ مثبت بشهادة رجل معاصر لأبي المحلم، وما أقوى تلـــك الشـــهادة التـــي ذكـــرها أبـــو عكرمة في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿**أو عدل ذلك**

---

(١) "واســـمه محمـــد بن سعد، ويقال محمد بن هشام، ...، أعرابي أعلم الناس بالشعر واللغة"، الفهرست، النديم، ٧٢.

(٢) انظر: المزهر، السيوطي، ٣٠٤/٢.

(٣) يونس بن حبيب، حسين نصار، ٣٠-٣١.

(٤) انظـــر: الحلقـــة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبدالعال سالم مكرم، ٢٩٩، وفي تاريخ ميلاده: "قال أبو محلم: ولدت في السنة التي حج فيها المنصور ت ١٥٨هـــ"، الأعرابيات، خليل مردم بك، ٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿صِيَاماً﴾[1]، أي: "فداء ذلك"[2]، بأنه ذكر ما رواه أبو المحلم عن يونس بشأن هذه الآية وهو قوله[3]: "العِدْل بكسر العين، مثل الشيء من جنسه، هذا الفرس عِدْل هذا الفرس إذا كان مساوياً له"[4].

وبذا ثبت من هذه الرواية أن أبا المحلم عاصر يونس، وربّما لقيه، ممّا يرجّح احتمال الرواية عنه.

٤. روايته للشعر العربي:

تعدّ رواية الشعر العربي مصدراً من مصادر ثقافة يونس، فكان راوياً للشعر كأستاذه أبي عمرو، مُحيطاً به، مدركاً لمواضع الجودة فيه، ناقداً له، قادراً على مَيْز جيّده من رديئه، علاوة على علمه بالعربية وإدراكه لأصولها، وفهمه للغات العرب السائدة في عصره[5].

كل ذلك جعل يونس يتمتع بمنزلة رفيعة، دفعت الشعراء للقائه، وعرض شعرهم عليه؛ ليرشدهم إلى مواطن القوة والضعف فيه، ومن هؤلاء الشعراء الذين التقوه لعرض شعرهم عليه مروان بن أبي حفصة[6].

وأستطيع القول: إن تضافر المصادر التي أتيحت ليونس هيّأ له الإحاطة بكل ما حوله، ويسّر له معرفة واسعة بلغة العرب ومكّنهُ بما عرف عنه من همة في طلب العلم، ومن حدة الذكاء، من الإبداع في الدراسات النحوية، حتى كان له مذهبه الخاص في الدرس اللغوي والنحوي، الذي ستوضّح ملامحه في الصفحات التالية من هذا البحث.

---

(١) المائدة: ٩٥، وقرأ الجمهور (أوعَدْل) بفتح العين، وقرأ: ابن عباس وطلحة بن مصرف والجحدري بكسرها"، تفسير البحر المحيط، أبو حيان، ٢٤/٤.

(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ٣٠٠، انظر: ما ذكره أبو عكرمة الضبي حول لقاء يونس بأبي المحلم، الأمثال، ٨١-٨٢.

(٣) انظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ٣٠٠.

(٤) نفسه، ٣٠٠.

(٥) انظر: نفسه، ٣٠٣.

(٦) انظر: نفسه، ٣٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مذهب يونس

لعلّ خير ما يوضّح جوانب أيّ مذهب أمران: هما السماع والقياس.

أما مذهب يونس في الدراسات النحوية فهو مذهب السماع، أو الميل إلى المنهج الوصفي المعتمد على السماع والاستقراء[١].

وقد سبقه إلى هذا شيخه أبو عمرو[٢]، غير أن يونس تميّز بتفرُّده بمجموعة من الآراء التي لم يتابعه فيها البصريون، أو لم يؤيده فيها سوى بعضهم، كأبي الحسن الأخفش، وربما وافقه نحويون خارج بلدته تأييداً كاملاً في بعضها، وشيئاً من التأييد في بعضها الآخر، ثم أتى من الأجيال التالية واحدٌ أو أكثر يُؤيّده في بعض آرائه[٣]، ولهذا قالوا عنه قديماً[٤]: وله قياس في النحو ومذاهب يتفرَّد بها"[٥]، واستحق بهذه الأقيسة أن تُقول عنه حديثاً: إنه صاحب القياس المبتكر والمذاهب التجديدية في كثير من الأحيان"[٦].

وقد أطلق أحمد مكي الأنصاري على مذهب يونس اسم (التيار المنهجي)، والمقصود به الاعتماد على طبيعة اللغة نفسها أكثر من الاعتماد على تحكم القياس، فكان يونس يعتمد على السماع أصلاً ثم القياس عليه مع اشتراطه توافر الكثرة المعتمدة من الشواهد، وقد يقيس على القليل الموثوق به، وإن كان شاهداً واحداً[٧].

---

(١) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ٢٣٦، وانظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ٦٣.

(٢) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

(٣) انظر: يونس بن حبيب، حسين نصار، ١٥٠.

(٤) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٢٢.

(٥) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١.

(٦) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٢٢.

(٧) انظر: نفسه، ٣٢٢-٣٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـد يقـول قائل: لماذا تميّز يونس بتلك الأقيسة، مع أنه يشترك مع شيخه في المذهب نفسه، وهو ما أسميناه (التيار المنهجي)؟ الصحيح أن تعليل ذلك يتمثل في انفراد يونس بالقياس علـى القليل المسموع الموثوق، وإن كان شاهداً وحيداً، وبذلك جاءت أقيسته المتفردة التي أشار إليها القدماء[1].

وثمـة فرق آخر بين مذهب يونس من جهة ومذهب شيخه أبي عمرو من جهة أخرى، ذلـك أن أبا عمرو كان يعتمد ما ورد من الشواهد في العصر الجاهلي فقط، في حين قام يونس بتوسـيع دائرة الاستشهاد إلى العصر الإسلامي، فاستشهد بالشعر الإسلامي في مواطن عديدة، وكأنّا به يحسُّ بهذا النقص من شيخه أبي عمرو، ويعتذر منه بإجلال قائلاً[2]: "لو كان أحد ينبغي أن يؤخـذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كله، ولكن ما من أحد إلا وأنت آخذٌ من قوله وتارك"[3].

وتقديـم السـماع عند يونس وشيخه أبي عمرو من المسلَّمات، فكانا لا يخطِّئان العربي ويعتمدان ما يقول، ولو خالف القياس[4].

ولـيس المقصـود بمذهـب السماع، إهمال القياس وعدم الأخذ به، وإنما المقصود أن أصحاب مذهب السماع يغلب عليهم السماع، مع أخذهم بالقياس[5].

وما يُميِّز هذا المذهب أن أتباعه يجمعون بين سماع اللغة والنحو، مع النظر للغة نظرة وصـفية، وقليلاً ما يلجأون للتعليل والقياس، وإن كان بعضهم أكثر حظا من بعض في السماع

---

(1) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٢٤-٣٢٦.

(2) انظر: نفسه، ٣٢٤-٣٢٦.

(3) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ٢٨.

(4) انظر: نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ١١٦.

(5) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقياس، فنجد الفراء مثلاً أكثر ميلاً لمذهب الخليل من ميله لمذهبي الكسائي ويونس، غير أنه لم يتحرَّر من مذهب الرؤاسي والكسائي ويونس[1].

ومن هنا يتّضح أثر يونس في تاريخ النحو العربي، فهو يُعدُّ قطباً من أقطاب مذهب السماع، بل يُعَدُّ من مؤسِّسي هذا المذهب، وقد تسنَّى له أن ينشره بين الناس؛ لكثرة تجمع تلاميذه من حوله من نحاة ولغويين[2].

ومهما قيل في تلك الأقيسة التي ابتدعها يونس اعتماداً على مذهب السماع، سواء اتفقت والمذاهب النحوية أو اختلفت، فإنه ممَّا لا مجال للشك فيه أن يونس يُعدُّ واحداً من العباقرة الخالدين في فكرنا العربي، وخصوصاً في النحو[3].

بعد ما تقدّم في مذهب يونس أستطيع القول: إن يونس نهج نهجاً مُغايراً للخليل في مذهبه، واختار أن يكون من رُوَّاد مذهب السماع في تعامله مع القضايا اللغوية والنحوية والصرفية، وكان له منهج خاص به في التعامل مع ما يسمع من العرب، حتى غدا بأقيسة متفرِّدة حفظتها لنا بطون الكتب التي نقلت آراءه.

وسأوضح بعض هذه الأقيسة في معرض دراستي للخلاف اللغوي بينه وبين الخليل إن شاء الله.

---

[1] انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

[2] انظر: نفسه، ٢٣٧.

[3] انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

أسباب الخلاف بين الشيخين:

يونس والخليل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسباب الخلاف بين الشيخين: يونس والخليل

إن (أسباب الخلاف) من الموضوعات التي عرضها المتقدمون والمحدثون ممّن طرقوا هذا الباب في مصنفاتهم، وعندما عرضوه قصدوا به -غالباً- الخلاف بين البصريين والكوفيين، وسأتناول هنا ما ورد من خلاف بين الشيخين يونس والخليل، بتحليل ما أتيا عليه من أصول نحوية أدّت بالتالي إلى الخلاف بينهما في القضايا الفرعية الصوتية الصرفية والنحوية والدلالية؛ سواء تلك القضايا المنثورة في كتاب سيبويه، أو ممّا حفظته لنا بطون الكتب الأخرى.

ومن خلال قراءاتي، وتتبعي لمسائل الخلاف بين الشيخين، والنظر في ما ورد من خلاف بينهما، تبيّن لي أن هذه الأسباب تتمثّل في ما يلي:

أولاً: <u>الخلاف في المذهب</u>

اختلف الرجلان في نظرهما إلى أصل مهم من أصول النحو، وهو القياس، وبالتالي اختلفا في استخدامه، والاتساع فيه، واستنباط الأحكام بينهما لاختلاف المقدمات في هذا الأصل، والتوسع فيه[1].

فمن الثابت أن مذهب الخليل اعتماد القياس في الدراسات النحوية، وأمّا مذهب يونس فهو الاعتماد على السماع والاستقراء[2]، أكثر من القياس.

ولا يعني ذلك أن الخليل كان يغفل السماع، وإنما كان مذهبه يتمثل في القياس على الكثير المسموع من كلام العرب، بينما نجد يونس يقيس على القليل، ويجعله أصلاً في بناء القاعدة اللغوية.

ويتضح هذا الخلاف في مسألة (تصغير الخماسي نحو سَفَرْجَل).

إذ يذكر سيبويه في باب تصغير الخماسي في (سَفَرْجَل) و(فَرَزْدَق) ونحوهما، أن

---

[1] انظر: المفصل في تاريخ النحو، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

[2] انظر: نفسه، ٢٣٦، وانظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصغيرهما ورد سماعاً عن العرب بحذف الخامس منها، فنقول: (سُفَيْرِج) و(قُرَيْزِد)[1].

ويوضح سيبويه سبب التصغير في هذا على هذا النحو قائلاً: "وإنما منعهم أن يقولوا: (سُفَيْرِجِل) أنهم لو كسّروه لم يقولوا: (سَفَارِجِل)"[2]، والقول بحذف الحرف الخامس عند تصغير الخماسي هو "قول يونس. وقال الخليل: لو كنتُ مُحقِّراً هذه الأسماء لا أحذفُ منها شيئاً كما قال بعض النحويين؛ لقلت: (سُفَيْرِجِلّ) كما ترى، حتى يصير بزنة (نُنَيْنير)"[3].

ويضيف سيبويه موافقاً الخليل قائلاً: "فهذا أقرب، وإنْ لم يكُنْ من كلام العرب"[4].

وبهذا يظهر مما سبق أنّ يونس ذهب في تصغير الخماسي إلى حذف الخامس؛ لورود ذلك في المسموع من كلام العرب، وإنْ لم يتفق والقياس؛ لأن القياس لا يقتضي حذف الخامس عند التصغير، كأن نقول في تصغير (سَفَرْجَل) (سُفَيْرِجِل)، وهذا يؤيّد مذهب يونس في ميله إلى السماع، أما الخليل فيرى التصغير بعدم حذف الخامس في نحو (سَفَرْجَل)؛ ليصير بوزن (نُنَيْنير)، وهو يختاره، ويختاره من بعده سيبويه رغم أنّه لم يرد في كلام العرب، وفي هذا تأييد لمذهبه الذي يُرجّحُ القياس على المسموع من كلام العرب.

ثانياً: <u>الخلاف في القياس</u>

أ. الخلاف في القياس؛ لاختلاف المقيس عليه

ممّا ورد من خلاف في المقيس عليه خلاف الشيخين يونس والخليل في (أيّ الموصولة)، وفي ذلك يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن (أيُّهُم) إنما وقع في (اضْرِبْ أيُّهم أفْضَلُ)، على أنه حكاية، كأنه قال: (اضْرِبْ الذي يُقَالُ لَهُ أيُّهُمْ أفْضَلُ)، وشبّهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومُ[5]

---

[1] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/ ٤١٧.

[2] نفسه، ٣/٤١٨.

[3] نفسه، ٣/ ٤١٨.

[4] نفسه، ٣/ ٤١٨.

[5] نفسه، ٢/ ٣٩٩، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٤٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولَ اللهِ)، واضرب مُعلَّقة"[1].

ويـــتلخص مذهب الخليل في جعل (أيّ) استفهامية في (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وهي مبتدأ و(أفضل) خبر، ومفعول (اضرب) محذوف، وتقديره: (اضْرِبْ الذي يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وحمل الخلـــيل توجيه إعراب (أيّ) في هذا المثال على ما ذكر الأخطل؛ لأن التقدير فيه على الحكاية: (فأبيتُ كالذي يُقَالُ لَهُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومٌ).

أمّـــا يونس فيجعل (أيّ) في المثال المذكور استفهامية، وإعرابها مبتدأ، و(أفضل) خبر، غير أنّه يُعلقُ الفعل (اضرب) عن العمل، كما تُعلّق أفعال القلوب، ويقيس ذلك على قولنا: (أَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)[2].

وحســـب مـــا ورد عند الشيخين في إعراب (أيّ) نجد أنها معربة عند كليهما، ونجد أن الخـــلاف في الإعراب بينهما، إنّما نتج عن اختلاف المقيس عليه، الذي اتكأ عليه كل منهما في توجيه إعراب (أيّ) في قولنا: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ).

وبـــذا يتضـــح ممّا جاء في هذا الخلاف أن الخليل جعل بيت الشعر بمثابة أصل مقيس عليه؛ لتوجيه المعنى والإعراب في (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) وبذا يكون تقديره عنده: "اضرب الذي يقـــال له: أيُّهـــم أفضل"، أما يونس فجعل (أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُولَ اللهِ) أصلاً لتوجيهه، ممّا أدّى إلى إفراز هذا الخلاف في مسألة (أَيّ الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً)[3].

ومـــن الجديـــر بالذكـــر أن الخلاف في المقيس عليه في هذه المسألة حمل سيبويه على مخالفـــة شيخيه في هذه المسألة، وفي ذلك يقول: "وأرى قولهم: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) على أنهم جعلـــوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة قي (خَمْسَةَ عَشَر)، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا: (مِن الآنَ إلى غَدٍ)[4].

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٢/٣٩٩-٤٠٠.

[2] انظر: نفسه، ٢/٣٩٩.

[3] انظر: تفصيل ما جاء في هذه المسألة ص (١٦٥) من هذا البحث.

[4] الكتاب، سيبويه، ٢/ ٤٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبــذا نجد سيبويه يقيس الضمة في (أيُّهم) على (الفتحة) في (خَمْسَةَ عَشَر)، حين جعل (خمســة عشر) المبنيّة أصلاً مقيساً عليه، وحمل عليه توجيه إعراب (أيُّهُمْ) ممّا دفعه إلى القول ببنائها.

وممّا ورد فيه خلاف بين الشيخين في المقيس عليه ما جاء في مسألة (دلالة وحده)، وفي هذا يقول سيبويه: "وجعل يونس نصب (وَحْدَه) كأنك قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلى حِيَالِه)، فطرحت (على) فمن ثم قال: هو مثل (عنده)، وهو عند الخليل كقولك: (مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصاً)، و(مررْتُ بهم خمستهم) مثله، ومثل قولك: (مررْتُ به عمّاً)"[1].

فــنجد يونــس اعتمد قول (مَرَرْتُ بِرَجُل عَلى حِيَالِه) وجعله أصلاً، مقيساً عليه، فوجّه معنى (وَحْدَه) قياساً عليه، ونجد الخليل يجعل المقيس عليه مُغايراً لذلك، فهو كقولهم: (مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصاً) وغيره من أمثلة؛ وبذا كان الخلاف بينهما في هذه المسألة.

وحسب القياس الذي أورده الخليل فإن (وَحْدَه) في نحو: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) تعرب حالاً، أما عند يونس فهي ظرف.

وقد ذكرت تفاصيل هذه المعاني عند مناقشة هذه المسألة[2].

وممّــا جاء فيه خلاف بين الشيخين: يونس والخليل بسبب الخلاف في المقيس عليه ما ذكراه في مسألة (دِلالة لَبَّيْك)، وفي ذلك يقول سيبويه: "وزعم يونس أن (لَبَّيْك) اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: (عَلَيْكَ)، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حَوَالَيْك)"[3].

وبــذا فالأصــل لجعل (لَبَّيْكَ) مفرداً في نظر يونس هو قولهم: (عَلَيْك)؛ والأصل لجعله مثــنى عند الخليل هو قولهم (حَوَالَيْك)، فنجدهما يفسران المعنى، ومن ثم يوجّهان الإعراب لــ (لَبَّيْك) اعتماداً على دلالة مفردات جعلاها أساساً وأصلاً لتفسيرهما للمعنى، في (لَبَّيْكَ)، ومقيساً عليه.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ١/ ٣٧٨، والعم: الجماعة.

[2] انظر: تفصيل هذه المسألة ص (٢٠١) من هذا البحث.

[3] الكتاب، سيبويه، ١/ ٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. الخلاف في القياس (لاختلاف العلّة)

وهـو الخـلاف الـذي ينجم عن اختلاف في علّة اختيار مُعيّن، لأسلوب من الأساليب اللغويـة، أو لبنـية صرفيّة مُعيّنة. من ذلك الخلاف بين يونس والخليل في مسألة (الوقف على المـنقوص فـي النداء)، وفي ذلك يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن (القَاضِي) في النداء فقال: أختار (يَا قَاضِي)؛ لأنه ليس بمُنوَّن، كما أختار (هَذا القَاضِي)، وأمَّا يونس فقال: (يَا قَاضْ)"[1].

ومن الواضح في هذا النص أن الخليل قدّم تعليلاً لاختياره في قول: (يَا قَاضِي)، والذي تلخص بمجيئه غير منون.

وإنْ لـم يرد تعليلٌ ليونس في سبب اختياره: (يَا قَاضْ)، فإننا نجد سيبويه يُرجّح مذهبه، مُعـتلاً لذلك بقوله: "وقول يونس أقوى؛ لأنه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأنّ النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: (يَا حَارِ)، و(يَا صَاحِ)، و(يَا غُلامُ أَقْبِلْ)"[2].

وفـي هـذا الـنص يُقدّم سيبويه تفسيراً وتعليلاً لاختيار مذهب يونس، يتمثل في اطّراد الحـذف فـي باب النداء؛ فإذا كان الحذف يجري في غير باب النداء فمن الأولى أن يجري في النداء لاطّراده فيه.

وبـذا نجد الخليل اختار عدم حذف (الياء) في (يَا قَاضِي) لعلة، وهي عدم تنوينه، ونجد يونس اختار حذف (الياء) في (يَا قَاضْ)؛ لعلة اطراد الحذف في باب النداء، مما يؤيّد أن القياس عـند كـل منهما قام بالدرجة الأولى لسبب مُهم تمثّل في العلة المختارة؛ ممّا أدّى إلى اختلاف الرأي والحكم والتوجيه لدى كل منهما.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٤/ ١٨٤.

[2] نفسه، ٤/ ١٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جـ. الخلاف في القياس بالحمل على المعنى

وذلك نحو ما ورد من خلاف بين الشيخين في قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[1].

إذْ يـرى الخلـيل بأنّ (تَنْزِلُون) معطوف على الجملة الشرطية (إنْ تَرْكَبُوا ...)، فكان الكلام معناه: يحدثُ كذا وكذا؛ لأنه لو قال: (أَتَرْكَبُون) لا يختلّ المعنى، وهو كقول زهير[2]:

بَدا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِياً[3]

فحمل قولـه (وَلا سَابِقٍ) على معنى (الباء) في قوله (مُدْرِك)؛ لأن معناه لست بمدرك، فتوهّم (الباء)، وحمل عليها"[4].

وبهـذا نجـد الخليل حمل معنى (تَنْزِلُون) على معنى الشرط بالعطف على (إنْ تَرْكَبُوا ...)، معتمداً على فهم هذا المعنى على القياس؛ وذلك بحمله على المعنى الوارد في بيت زهير الذي حمل فيه جر (سَابِقٍ) على تصوُّر (الباء) في (مُدْرِك).

ومثل هذا نجده عند يونس، فهو يرى بأن قوله (تَنْزِلُون) معطوف على الابتداء وتقديره: (أَوْ أَنْتُمْ نَازِلُون)، وعلى هذا جاء تفسير الآية: ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً﴾[5].

وبذلك نجد أن المعنى الذي حمل يونس عليه (تَنْزِلُون) ثبت بالعطف على الابتداء، وهو المعـنى نفسـه الوارد في الآية الكريمة، ولم يظهر في ما ذكر يونس إنْ كان المعنى في البيت محمـولاً علـى معـنى الآية الكريمة، أو العكس، وسواء كان هذا أو ذاك، فممّا لا شك فيه أن

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٥/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد: رقم ٢٠٠٠.

(2) نفسه، ٣/ ٥١.

(3) نفسه، ٥١/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣١٥٣.

(4) ذكر ذلك الأعلم بهامش كتاب سيبويه، ١/ ١٥٤، ط بولاق.

(5) الشـورى: ٥١، ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو منْ وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً﴾، "قرأ نافع أو يرسلُ) بالرفع"، حجة القراءات، ابن زنجله، ٦٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعـــنى الوارد في البيت موضع الخلاف –بيت الأعشى– إنما ثبت ليونس بالقياس، سواء كان الشاهد المختلف فيه مقيساً أو مقيساً عليه.

د. القياس بالردّ إلى الأصل (استصحاب الحال) ·

يظهـــر ذلك في الخلاف بين الشيخين يونس والخليل في مسألة (حكم المعطوف المعرّف بـــ الألف واللام على المنادى العلم، إذْ يقول فيه سيبويه: "فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: (يا زيدُ والنضرُ، ...، ويقولون: (يا عَمْرو وَالحَارِثُ)، وقال الخليل –رحمه الله–: وهو القياس، كأنـــه قال (وَيا حَارِثُ)، ولو حمل (الحَارِث) على (يا) كان غير جائز البتّة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تُنادي اسماً فيه الألف واللام بـــ (يا)"[1].

يتضـــح مما ورد في هذا النص أن الخليل اعتمد على القياس لاثبات رأيه، واعتمد على مـــا جـــاء في باب النداء؛ بعدم جواز نداء المعرّف بـــ الألف واللام، وأنه إذا دخل النداء على المعرّف بـــ الألف واللام يُعامل هذا المعرّف كأنّه عارٍ منهما، فإذ ا قيل: (يا عَمْرُو والحَارِثُ)، فكأنه قال: (يا عَمْرو وَيا حَارِثُ).

ومـــا أريد أن أخلص إليه هو أن الخليل اعتمد في تعليله لرأيه على القياس بردّ المنادى إلى الأصل (وهو تجريده من الألف واللام إذا جاء مُعرَّفاً بهما).

ويضـــيف سيبويه موضّحاً تعليل الخليل لمن اختار النصب قائلاً: "وقال الخليل –رحمه الله–: من قال: (يا زَيْدُ وَالنَّضْرَ) فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله"[2].

ويفهم من تعليل الخليل لاختيار النصب، –وهو مذهب يونس–، أنه لا يرى خطأً في هذا القـــياس، وإنْ اختار هو الرفع، ويفسره على أنه ممّا يُردُّ فيه الشيء إلى أصله، والأصل نصب المنادى.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٨٧.

[2] نفسه، ٢/ ١٨٦، والقول بالنصب هو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي، انظر: المقتضب، المبرد، ٢١٢/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كان الخليل علّل وجه النصب بردّ الشيء إلى أصله، فإن ما ذهب إليه هو في تعليل اختـــياره للرفع فيه ردّ إلى الأصل أيضاً، ولكن على نحو مختلف كما أسلفت عند توضيح تعليله لمذهـــبه؛ وذلك أنه جعل المنادى المعرف بـــ الألف واللام في نحو: (يا زَيْدُ وَالنَّضْرُ) كأنه عار منهما؛ لأنّ الأصل في المنادى أنه يكون مجرداً من الألف واللام.

ومـــن ذلك ما ذكره سيبويه في باب النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت)، وجرى فيه خلاف بين يونس والخليل، وفي ذلك يقول: "وإذا أضفت إلى (أُخْت) قلت: (أَخَوِيّ) هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل، من قبل أنك لمّا جمعت بـــ (التاء) حذفت (تاء التأنيث) كما تحـــذف (الهـــاء)، ورددت إلـــى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذفُ (الهاء)، وهي أردُّ له إلى الأصل،...، وأمّا يونس فيقول: (أُخْتِيّ)؛ وليس بقياس"[1].

يتضح من هذا أن الخليل يقيس (أُخت) على (أخ) في النسب، بحذف (التاء) في (أُخْت)، حملاً على حذف (الهاء) في النسب، بردّ الأصل المحذوف إليها، فيقال في النسب إليها (أَخَوِيّ).

بيـــنما نجـــد يونـــس اتبع قياساً آخر اعتمد فيه الرد إلى الأصل في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) ولكن على نحو مختلف.

إذْ إن مـــا يـــراه يونـــس مبني على جعل (التاء) حرفاً أصلياً، أي أن (التاء) في (بِنْت) و(أُخْت) بدل من (اللام)، وليست للتأنيث[2].

وبذلـــك فالنســـب إلى (بِنْت) و(أُخْت) على مذهب يونس بقوله: (بِنْتِيّ) و(أُخْتِيّ)؛ بجعل حروف (بِنْت) و(أُخْت) جميعها أصولاً.

وإنْ قيل: كيف يفهم الرد إلى الأصل في قياس يونس؟ فأقول: إن معنى الرد إلى الأصل في قياس يونس يظهر من خلال تأمّله لـِ (التاء) في (بِنْت) و(أُخْت)، فهي وإنْ أشعرت بالتأنيث

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

[2] انظر: شرح الشافية، الرضي، ٢/ ٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنهـــا واقعة في موقع (لام) الكلمة؛ ولذلك بقيت ثابتة في بنية الكلمة، حسب ما يجري في باب النسب، وأُضيفت إليها (الياء)، فصارت بذلك (بِنَتِيّ) و(أُخْتِيّ).

وفي ظني أن هذا القياس الذي ابتكره يونس في هذه المسألة من القياسات التي وُفق في ابـتكارها، ومن ثم فإن إضافتها إلى الأساليب اللغوية تتضمّن قيمة جليلة في استخدام الأساليب اللغوية في باب النسب؛ لأنها تزيل اللَّبْس، وتُجلّي المعاني، دون احتياج لقرائن في النص؛ لتمييز النســـب إلى المذكر في نحو (أخ) من النسب إلى المؤنث في نحو (أُخْت)؛ لاختلاف النسب إلى كل منهما، على خلاف مذهب الخليل الذي يُسوّي بينهما في النسب.

ثالثاً: <u>الخلاف في التأويل</u>

يظهر ذلك مما أورده سيبويه في باب الحال حول بيت للبيد بن ربيعة يقول فيه:

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْها وَلَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدِّخَالِ[1]

جعـــل سيبويه قوله (العِرَاك) على تأويل (اعْتِرَاكاً) (مُعْتَرِكَة) أو (مُعَارِكَة)، وهو مذهب الخلـــيل، إذْ إنه يجعل الحال المعرفة بـــ الألف واللام كالحال النكرة، التي خلت منها مثل قولك: (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً) و(مَرَرْتُ بِهِمْ طُرّاً) أي جميعاً[2].

وبذا نجد الخليل يمنع مجيء الحال معرفة، وإذا جاء ما ظاهره ذلك يؤوّله بنكرة.

أمـــا يونـــس فهـــو يرى جواز الحال من المعرفة قياساً على ما ورد في البيت (أَرْسَلَها العِرَاكَ) ونحوه[3].

ومـــن هـــنا نرى أن الخلاف هنا ظهر في تأويل قوله: (العِرَاك)؛ فالخليل يمنع ذلك لما اســـتقرّ لديـــه من قياس يقتضي القول بمجيء الحال نكرة، ويونس لا يلتفت لهذا الأصل؛ فيجيز

---

[1] الكتاب، سيبويه، ١/ ٣٧٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم : ٢٢٥٩.

[2] انظر: نفسه، ١/ ٣٧٢، ٣٧٥-٣٧٦.

[3] انظر: الهمع، السيوطي، ٢/ ٢٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجـــيء الحـــال معرفة، كما ورد في البيت، ربما لميله إلى السماع الذي غلب عليه في توجيهه القضايا اللغوية، حتى بات مذهباً مُميِّزاً له.

وبذا أرى أن الخلاف الوارد في البيت خلاف في طريقة التأويل والتفسير، مردُّها خلاف في الفكر النحوي، وفي المذهب الذي يميل إليه كل من الشيخين يونس والخليل.

رابعاً: الخلاف في الفكر والفهم والنظر

مـــن ذلـــك مـــا ورد في مسألة (دلالة ألا) من خلاف بين يونس والخليل، إذ يقول فيها سيبويه: "وسألت الخليل -رحمه الله-عن قوله:

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ[1]

فـــزعم أنـــه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: (فَهَلّا خَيْراً مِنْ ذلِك)، كأنه قال: (أَلا تُرْونِي رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْراً)، وأمّا يونس فزعم أنه نوَّن مضطراً"[2].

وبـــذا فإنـــنا نجد الخليل فسَّر نصب (رَجُلاً) بتقدير عامل محذوف في حين جعله يونس علـــى معـــنى التمني، وفسّر نصبه على الضرورة، وكلاهما صواب، وكل من الرأيَيْن له حجج تؤيده وترجّحه، كما أوضحت ذلك في موضعه عند مناقشة هذه المسألة[3].

وربمـــا كـــان ما ذهب إليه الخليل ينسجم وفكره النحوي، ويتفق وتأملاته العميقة لأبعاد الكـــلام ومقاصـــده، تلك التأملات التي ظهرت من خلال فكرة العامل والمعمولات التي أرسى قواعدها وجعلها أساساً للدرس النحوي، وعمل على تفصيل القول فيها، ومنها العامل المحذوف وجوبـــاً وجوازاً،ومـــنها نظـــرية الاختصاص في الأدوات، أي الأدوات المختصة، وغيرها من التفصيلات، وهذا التقدير الذي أورده في توجيه معنى البيت من الأمثلة الدالة على ذلك.

ومن ذلك ما جاء في مسألة الفصل بين المتضايفين في نحو: (لا يَدَيْنِ بِهَا لَك).

---

(1)الكتاب، سيبويه، ٢/ ٣٠٨، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم :١٦٧٦.

(2) نفسه، ٣٠٩/٢.

(3) انظر: هذه المسألة ص (٢١٦) من هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيذهـــب سيبويه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، وأنه لا يجوز إلاّ في الشعر للضرورة، كما قال الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[1]

وحـــذف (الـــنون) في (لا يَدَيْ بِها لَك) هو قول يونس، واحتجّ بأن الكلام لا يتمّ بالجار والمجـــرور، وهـــو ما فصل به بين المتضايفين، إذا قلنا: (كَمْ بِها رَجُلٍ)، أمّا سيبويه فيرى أنه سواء تم الكلام بما يُفصل به بين المضاف والمضاف إليه أو لم يتمّ فالقبحُ واحد[2].

أمّا إثبات (النون) في نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَك) فهو مذهب الخليل، واختاره سيبويه[3].

نجـــد ممّـــا تقدّم في هذه المسألة أن اختلاف النظر إلى نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَك) أدّى إلى خـــلاف يونـــس والخليل في جواز حذف (النون) أو عدم جوازه، فنجد يونس نظر إلى المعنى، فأجـــاز الفصـــل فـــي هـــذا المثال؛ لأن المعنى لم يتم بالجار والمجرور، وهو ما فصل به بين المتضـــايفين، نحو: (بها) في (لا يَدَيْ بِهَا لَك)؛ في حين نجد سيبويه لا يجيز الفصل، ولا يلقي بالاً لمعنى الكلام؛ عند الفصل بين المتضايفين، ويختار مذهب الخليل في إثبات (النون) في (لا يَدَيْنِ بِهَا لَك).

وقد يمكنني القول هنا: إن سيبويه في اختياره لمذهب الخليل كان شديد الانسياق للقياس الـــذي اتّـــبعه في هذه المسألة، الذي يقتضي عدم الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام، وهو مذهـــب شيخه الخليل، في حين نجد يونس يهتم بأصل آخر في التفسير وهو المعنى؛ ممّا يُعزّزُ القول باختلاف الفكر النحوي لدى الشيخين.

وربما يكون التوجيه الذي ذكره يونس في النظر إلى المعنى من الشواهد على ما عُرف بـــه من قياساته المتفرّدة التي وصفه بها القدماء، من ذلك ما ورد من خلاف بين يونس والخليل

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٢/ ٢٨٠، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٤٥٧.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٨٠-٢٨١.

[3] انظر: نفسه، ٢/ ٢٧٩، ٢٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـــي مسألة تصغير (قَبَائِل) اسم علم، ويقول فيه سيبويه :"وإذا حقّرت رجلاً اسمه (قَبَائِل) قلت: (قُبَيْئِل)، وإن شئت قلت: (قُبَيئيل) عوضاً ممّا حذفت، و(الألف) أولى بالطرح من (الهمزة)؛ لأنها كلمة حيّة[1] لم تجئ للمدّ، وإنما هي بمنزلة جيم (مَسَاجِد) وهمزة (بُرَائِل)، وهي في ذلك الموضع والمـــثال، و(الألـــف) بمنزلة ألف (عُذَافِر)، وهذا قول الخليل، وأمّا يونس فيقول: (قُبَيِّل) يحذف (الهمزة) إذْ كانت زائدة كما حذفوا ياء (قُرَاسِيَة) وياء (عُفَارِيَة)"[2].

يظهر من هذا النص أن خلاف الشيخين في تصغير (قَبَائِل) اسم علم، إنما مردُّه اختلاف الـــنظر إلـــى بنـــية (قَبَائِل)، فنجد الخليل ينظر إلى (الهمزة) فيها على أنها أصلية، وينظر إلى (الألـــف) علـــى أنهـــا زائدة، وإذا كان الأصلي أولى من الزائد في بنية الكلام، وكان لا بُدَّ من الحـــذف، فحذف الزائد أولى، فحذف بذلك (الألف)، أمّا يونس فيرى أن (الهمزة) زائدة، فيحذفها في التصغير.

ونجد الخلاف في النظر إلى (قَبَائِل) عند تصغيرها جعل كلا من الشيخين يلجأ إلى قياس مُعيّن؛ لإثبات أصل التفكير الذي اعتمده في النظر إلى بنية (قَبَائِل)، فالخليل يقيس (الهمزة) فيها على (الجيم) في (مَسَاجِد)، وعلى همزة (بُرَائِل)، ويقيس (الألف) فيها على (ألف) (عُذَافِر)؛ ليدل على أنها وقعت في موقع الأصل، ويونس يقيس (الهمزة) في (قَبَائِل) على (الياء) في (قُرَاسِية) و(عُفَارِيَة)؛ ليدلّ على أنها وقعت زائدة.

فالأســـاس في الخلاف هو اختلاف في التفكير والنظر إلى بنية الكلمة موضع الخلاف، بين الشيخين، أدّى بهمّا إلى البحث عن قياسات مماثلة؛ لإثبات رأيهما وتوضيحه.

خامساً: <u>السماع</u>

وذلك نحو ما ذكر من خلاف بين الشيخين في صرف (قُدَّام).

---

[1] أطلق سيبويه هنا مصطلح (كلمة) على حرف المبنى!!.

[2] نفسه، ٣/ ٤٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ذلك يذكر سيبويه بأن نحو قولنا: (مِنْ أَمَام) و(مِنْ قُدَّام)، و(مِنْ وَرَاء)، و(مِنْ دُبُر) نكرات على مذهب الخليل، إذا لم تُضَفْ إلى معرفة كقول أبي النجم:

يَأْتِي لها مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[1]

والعرب يوافقونه في هذا، غير أن يونس يقول: (مِنْ قُدَّامَ) فيجعلها معرفة، ويمنعها من الصرف، لأنها مؤنثة[2].

ويضيف سيبويه مُعلِّقاً على ما ذهب إليه يونس: "وهذا مذهب، إلاَّ أنه ليس يقوله أحدٌ من العرب"[3].

ومن الواضح أن الخليل ينظر إلى (قُدَّام) على أنها نكرة في حال عدم إضافتها متكئاً على ما جاء في المسموع من كلام العرب؛ وبذلك فإنه يصرفها، أمّا يونس فيراها معرفة ويمنعها من الصرف للتأنيث، ومعنى هذا أن مذهب يونس يقتضي مخالفة الشائع المسموع من كلام العرب، وربما تكون هذه المخالفة لأحد سببين:

أ. لأنه سمع من يمنعها الصرف في لهجة مُعيّنة، فتشبّث بما سمع؛ ليجعل منه أصلاً يستند إليه، وذلك أنه عندما سمع (من قُدَّامَ) ممنوعة من الصرف، فسر منعها بأنها معرفة مؤنثة، وهذا ينسجم وما عرف عنه في ميله إلى مذهب السماع والاتساع فيه والقياس عليه.

ب. أو لأنه لم يسمع منع صرفها عن العرب، وإنما حمله النظر إلى هذه الكلمة إلى الاعتقاد بأنها معرفة مؤنثة، فمنعها من الصرف لذلك، فجاء رأيه فيها مُخالفاً للمسموع المطرد من كلام العرب.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٩٠، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٥٥٧.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/٢٩٠-٢٩١.

[3] نفسه، ٣/ ٢٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن ذلك ما جاء من خلاف بين الشيخين في مسألة (دخول نون التوكيد الخفيفة على فعـــل الاثنين وفعل جماعة النسوة)، وفيه يقول سيبويه: "وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنيـــن كـــان بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد (الألـــف) حـــرف ساكنٌ ليس بمدغم، ... ، وأمّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: (اضْرِبَانْ زَيْداً) و(اضْرِبْنَانْ زَيْداً)"[1].

وظاهر هذا النص يفيد بأن الخليل يمنع نحو (اضْرِبَانْ زَيْداً) في الوصل؛ لأن هذا لم يرد عـــن العـــرب؛ وإنما ورد مجيء الساكن مدغماً بعد الألف في الوصل في نحو (شَابَّة) و(دَابَّة)، يؤيـــد هذا ما ذكره سيبويه مخالفاً ما ذهب إليه يونس قائلاً: "فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد (الألف) ساكن إلاّ أنْ يُدغم"[2].

أمّـــا مـــا ذكره يونس من جواز نحو (اضْرِبَانْ زَيْداً) فيبدو أن له أصلاً في السماع، من ذلك ما ذكره الأنباري من احتجاج الكوفيين في جواز ما ذهب إليه يونس في نحو قول العرب: (التَقَـــتْ حَلْقَتَا البِطَان)، وقراءة (محياي)[3]؛ ومعنى هذا أن يونس سمع هذا الذي ذكره الكوفيون وقاس عليه: (اضْرِبَانْ زَيْداً) ونحوه.

وبذا ثبت أن السماع هو أساس الخلاف بين الشيخين.

وإذا قيل: إن للرأيين أسساً في القياس وردت عند البصريين الذين وافقوا الخليل، وأسساً أخـــرى وردت عـــند الكوفيين في تأييدهم ليونس، ذكرها الأنباري[4] عند مناقشة هذه المسألة، فأقول: هذا صحيح، غير أن الأساس الذي ورد في الكتاب عند الشيخين في جواز هذه المسألة أو

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣/ ٥٢٥.

[2] نفسه، ٣/ ٥٢٧.

[3] انظـــر: الإنصاف، الأنباري، ٢/ م٩٤، ص ٦٥١، ومن هذه القراءات تسكين (ياء) (محياي) في قوله تعالى: **﴿قُـــلْ إن صـــلاتي ونُســـكي ومحـــياي ومماتي لله ربّ العالمين﴾**. الأنعام: ١٦٢، "وسكن ياء الإضافة من (محياي) نافع وأبو جعفر، لكن بخلف عن الأزرق". الإتحاف، البنّا، ٢/٤٠.

[4] انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/ م٩٤ ص٦٥٠-٦٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عـدم جوازهـا إنمـا انصـبّ على السماع، وجاء القياس كأصل ثانوي عند مَنْ اختاروا أحد المذهبين، ولم يكن القياس سبباً مُباشراً للخلاف بين الشيخين، وإنما جاء مُسبَّباً عن السماع وتابعاً له.

سادساً: <u>القياس والسماع</u>

من ذلك ما جاء من خلاف بين الشيخين في (ندبة الصفة)، وفيه يقول سيبويه: "هذا باب ما لا تلحقه (الألف) التي تلحق المندوب، وذلك قولك: (وازَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ)، وزعم الخليل -رحمه الله- أنه منعه من أن يقول: (الظَّرِيفَاه) أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلْت: (وا زيـدُ أنت الفارس البطلاه)؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غيرُ نداء، ... ، وأمّا يونس فيلحقُ الصفة (الألف)، فيقول: (وَا زَيْدُ الظَّرِيفَاه)، و(اجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه)، وزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا خطأ"[1].

يتضح من هذا النص أن الخليل لا يجيز ندبة الصفة قياساً على المنادى وإتباعاً له؛ لأن الصـفة ليسـت منادى؛ وبذا لا يصحّ حملها عليه، وإعطاؤها حكمه، غير أن يونس يجيز ندبة الصـفة، وإذا كانت الندبة تدخل على المنادى، فمعنى هذا أنه يجعل الصفة هنا بمنزلة المنادى، فيقيسـها عليه، ويجيز ندبتها لذلك، وبهذا فالقياس في هذه المسألة هو الأصل الأول الذي سبَّب الخلاف في هذه المسألة.

أمّا الأصل الثاني فهو السماع، إذ يتضح من هذا النص أن يونس أجازه في نحو (وازَيْدُ الظَّـرِيفاه)، و(وَاجُمْجُمَتَـيَّ الشَّـامِيَّتَيْنَاه)[2]؛ لأنه سمع ذلك من العرب؛ وقاس عليه رغم قلته، والخليل لا يجيز هذا المسموع ونحوه؛ لأنه لا يتفق والقياس الذي اعتمده في هذه المسألة.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

[2] وهـو ممّا احتج به الكوفيون ممّا روي عن بعض العرب حين ضاع منه قدحان، للقول: بإلقاء علامة الندبة على الصفة، انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/ م٥٢ ص ٣٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن هنا جاءت هذه المسألة حصيلة خلاف بين الشيخين في أصلين مُهمَّيْن من أصول النحو، وهما السماع والقياس.

سابعاً: <u>الخلاف في توجيه المعنى والحمل عليه</u>

مـــن ذلـــك مـــا ورد من خلاف بين يونس والخليل في مسألة (النعت المقطوع لغرض الترحُّم).

إذْ يـــرى الخليل أن نعت المعرفة إذا جاء لمدح أو ذم أو ترحم جاز فيه الإتباع والقطع، والقطـــع إلـــى الـــرفع على إضمار مبتدأ مضمر وجوباً نحو: (الحَمْدُ لِلهِ الحَمِيدُ)، وتقدير النعت (الحَمْدُ لِلهِ هُوَ الحَميدُ)، والقطع إلى النصب للذم نحو: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[1]، وتقديره: (أَذُمُّ حَمَّالَـــةَ الحَطَـــب)، وللمدح: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾[2]، أي: (أمدح)، وللترحم، نحو: (اللَّهُمَّ الطُفْ بِعَبْدِكَ المِسْكينَ)، أي أترحَّمُ[3].

أمّـــا يونـــس فيجيز القطع لمعاني المدح والذم في حالتي الرفع والنصب، ولا يُجيزه في الحالتين لمعنى الترحُّم[4].

ومعـــنى هذا أن يونس يجيز القطع في حالتي الرفع والنصب لمعنيي المدح والذم، كأن نقول في حال المدح: (قَدِمَ زَيْدٌ الشُّجَاعُ) بتقدير (قَدِمَ زَيْدٌ هُوَ الشُّجَاعُ)، ونقول: (قَدِمَ زَيْدٌ الجَبَانُ) علـــى الـــتقدير السابق نفسه لمعنى الذم، أمّا القطع على النصب فمثل: (قَدِمَ زَيْدٌ الشُّجَاعَ) على تقدير: (أَمْدَحُ)، ومثل: (قَدِمَ زَيْدٌ الجَبَانَ) على تقدير (أَذُمّ).

أمّا القطع في حالتي الرفع والنصب لمعنى (الترحُّم) كأن نقول: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ) في حال قطعه على الرفع بتقدير (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ هُوَ)[5] على أنه قال: (مَرَرْتُ بِهِ) ثم قال مبتدئاً

---

(1) المسد: ٤.

(2) النساء: ١٦٢.

(3) انظر: الهمع، السيوطي، ٣/ ١٢٥.

(4) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيّان، ٥٩٢/٢.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(المِسْكينُ هُوَ)، أو على: (المِسْكينُ مَرَرْتُ بِهِ)؛ والنصب بقولنا: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) بتقدير (أرحم المسكين)، فلا يجيزه يونس[1].

يتضح ممّا تقدّم أنه لا خلاف في جواز قطع النعت في حالتي الرفع والنصب بين الشيخين، ولا خلاف في تقدير العوامل لتفسير الرفع والنصب، غير أن الخلاف بينهما في جواز قطع النعت في حالتي الرفع والنصب لغرض (الترحُّم) فقط، فهو جائز عند الخليل، وغير جائز عند يونس، وهي مسألة دقيقة في التوجيه.

ومعنى هذا أن الخلاف هنا خلاف في الحمل على المعنى، فالخليل يحمل معنى الترحم على معنيي المدح والذم، ويونس يمنع ذلك.

ثامناً: <u>مصادر الثقافة</u>

لا شك أن مصادر ثقافة المرء من أهم العوامل التي تشكل شخصيته الفكرية، إلى جانب ما يتمتع به من ذكاء وقدرة على الحفظ والفهم، والاستنتاج والاستنباط والتحليل للظواهر اللغويّة.

وإذا أردنا أن نحدد مصادر ثقافة شيوخنا كالخليل ويونس وغيرهما فيمكننا حصر هذه المصادر في ما يلي:

أولاً: ما سمعوه من العرب من شواهد وأمثلة تقرر الظواهر اللغوية.

ثانياً: الشيوخ الذين أخذوا عنهم العلم أو خالطوهم.

ثالثاً: التلاميذ الذين تتلمذوا عليهم.

كنت قد ذكرت هذه المصادر للشيخين: يونس والخليل بالتفصيل في التمهيد من هذا البحث، ممّا يغني عن إعادتها هنا.

أمّا السماع عن العرب فيُعدُّ من أهم مصادر العلم لدى الشيخين، فهو يشكّل ذخيرة من العلم لا يُستهان بها، إذْ تُمكّن الشيخ من امتلاك زمام اللغة، وتمكنه من الإحاطة بأساليب العرب،

---

[1] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/ ٧٦، إذ يرى يونس بأنه على تقدير: (مررتُ به مسكيناً)، فينصبه على الحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــا يجرون عليه من عادات في كلامهم، ولا شكّ أن الشيوخ يختلفون في قبولهم للمسموع من كـــلام العـــرب، فمـــا يجده شيخٌ مقبولاً للاستشهاد والاحتجاج مثلاً لا يقبله آخر، ومن هنا يأتي الخلاف بين العلماء في الحكم على صحة المسموع من كلام العرب، وكنْتُ قد أوضحت ذلك في هذا الفصل عند حديثي حول الخلاف بسبب (السماع) بين الخليل ويونس.

ومـــن مصادر ثقافة العلماء: الشيوخ الذين أخذوا عنهم، سواء في ما نقلوه عنهم من لغة عن العرب، أو في ما استقرّ لهم من آراء واجتهادات وخلافات مع غيرهم من الشيوخ.

ومما يمكن أن يُذكر من تأثير الشيوخ في تلاميذهم في اختيار آراء كانت موضع خلاف ما ذكره سيبويه في مسألة (تنوين المنادى العلم)[1].

يذكـــر سيبويه في هذه المسألة شاهداً على تنوين العلم بالضم في باب النداء للضرورة، يتمثّل في قول الأحوص:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[2]

ويضـــيف بأن اختيار تنوين النصب: (يا مَطَراً) هو مذهب عيسى بن عمر[3]، ولم يذكر سيبويه رأياً للخليل أو يونس في هذه المسألة.

بيـــنما يذكـــر الزجاجي والسيوطي أن مذهب سيبويه في تنوين المنادى العلم بالضم هو مذهـــب الخليل ثمّ المازني، وتنوينه بالنصب هو مذهب أبي عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي عمر الجرمي[4].

وبذلـــك؛ نجـــد يونس اختار مذهب شيخيه: أبي عمرو وعيسى بن عمر، ونجد أبا عمر الجرمي اختار مذهب شيخه يونس، وهو مذهب مخالف لمذهب الخليل، ممّا يجيز لي القول بأن هذا التأثر بالشيوخ قد يكون سبباً للخلاف في هذه المسألة وغيرها.

---

[1] انظر: هذه المسألة في ص (١١٤) من هذا البحث.

[2] الكتاب، سيبويه، ٢٠٢/٢ وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٤٦٣.

[3] النظر الكتاب، سيبويه، ٢/ ٢٠٣.

[4] انظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣، وانظر: الهمع، السيوطي، ٢/ ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن ذلك ما ذكر سيبويه في مسألة: (صرف العلم المؤنث المسمّى بمذكر ثلاثي ساكن الوسط)[1]، فيذهب ابن أبي إسحق وأبو عمرو إلى منع صرفه، ويرى سيبويه أنه القياس، ويذهب عيسى بن عمر إلى صرفه[2]، ولم يرد رأي للخليل أو ليونس في الكتاب.

غير أن المبرد ذكر أن الخليل وسيبويه والأخفش والمازني يمنعون صرفه، وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبا عمر الجرمي يصرفونه[3].

وبذلك نجد الخليل تابع شيخيه: ابن أبي إسحق وأبا عمرو في منع الصرف، ونجد يونس تابع شيخه عيسى بن عمر في صرفه، ونجد سيبويه تابع شيخه الخليل في اختيار منع الصرف، ونجد الأخفش تابع شيخه سيبويه في منعه أيضاً، كما نجد أبا عمر الجرمي تابع شيخه يونس في صـــرفه، وبهـــذا جاءت هذه المسألة -في اعتقادي- بمثابة نتائج لآراء عدد من الشيوخ اختلفوا فـــيها، وانـــتقل هذا الخلاف إلى تلاميذهم؛ بسبب تأثرهم واعتقادهم بصحة ما ذهب إليه هؤلاء الشيوخ.

ومـــن ذلك -أيضاً- ما جاء في مسألة صرف (قَاضِي وَأُعَيْم تصغير أَعْمَى ونحوها في حال تعريفها)[4]، فيرى يونس في هذا منع الصرف، ويرى الخليل صرفه[5].

ومـــا ذهـــب إليه الخليل هو مذهب أبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحق، وهو اختيار سيبويه والبصريين، وما ذهب إليه يونس هو مذهب عيسى بن عمر، واختاره أبو زيد والكسائي والبغداديون[6].

---

[1] انظر: هذه المسألة في ص (١٨٧) من هذا البحث.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٤٢.

[3] انظر: المقتضب، المبرد، ٣/ ٣٥١-٣٥٢.

[4] انظر: هذه المسألة، ص (١٩٢) من هذا البحث.

[5] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/ ٣١٢.

[6] انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٢/٩١، وانظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣/ ٣١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالخليل يختار مذهب شيخيه: أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق، ويونس يختار مذهب شيخه عيسى بن عمر، كما أن سيبويه يختار مذهب شيخه الخليل غالباً ويرجحه على مذهب شيخه يونس، ونجد أبا زيد الأنصاري والكسائي يختاران مذهب شيخهما يونس.

ومن ذلك أيضاً ما جاء من تأييد الأخفش ليونس في نحو: (جواز إعمال (لكِنْ) مخفّفة[1]، وفي (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض)[2].

وبهذا نجد الشيخ يؤثّر بطريقة ما في تفكير تلميذه، فيكون لهذا صدى في آراء هذا التلميذ في بعض الأحيان.

ولا أجزم بهذا التأثير، وإنما أردت القول بأن هذا الاحتمال في وجود تأثير ما للشيوخ في آراء تلاميذهم قد يكون صحيحاً، وإن ثبتت صحة هذا الاحتمال فالأمثلة التي أوردتها قد تعين وتوضّح هذا الفهمْ.

ومن مصادر الثقافة: التلاميذ الذين تتلمذوا على شيوخهم، فربما كان لهؤلاء التلاميذ أثر على نحو ما في فكر شيوخهم، من خلال المناقشات والحوارات التي كانت تجري بينهم، ومن هنا فقد تكون آراء هؤلاء التلاميذ مصدراً من مصادر علم شيوخهم، كما قد يحصل العكس، وبما أن جزءاً من هذه الآراء ينصبُّ في دائرة الخلاف، فإنه قد يكون لآراء هؤلاء التلاميذ صدى في آراء شيوخهم.

وعند مناقشتي لأثر الشيوخ في ثقافة تلاميذهم، من خلال ذكر بعض الآراء الخلافية، ذكرت أن التلميذ قد يكون تبع أستاذه في رأي مُعيّن، مُتأثّراً بفكره ومناقشاته، وفي ظني أن العكس قد يكون صحيحاً، فربما كان التلميذ مصدر الرأي من خلال سؤال أو حوار جرى بينه وبين شيخه، فتأثر الشيخ بهذا الرأي، فقال به، ونُسب بذلك إليه.

---

[1] انظر: شرح الكافية، الرضي، ٤/ ٣٩٢، وانظر: الجنى الداني، المرادي، ٥٨٦.

[2] انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٦٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تاسعاً: تباينُ قُدرات العلماء في الذكاء[1] والقدرات العقلية والمواهب

إن الاختلاف بين الناس في السمات والقدرات من المسلّمات، فالناس يختلفون في سماتهم وطبائعهم، وطرق تفكيرهم، وقدراتهم وذكائهم واستعدادهم الفطري، سواء أكان هذا الاختلاف ناتجاً عن أسباب وراثية، أم كان ناتجاً عن مكتسباتهم التي كوّنت فكرهم، وساهمت في تشكيله، كالثقافة بمعناها الواسع الذي يشمل كل ما كسبوه من تفاعلهم مع معطيات الحياة المحيطة بهم.

وإذا كان الناس يختلفون في قدراتهم، فمعنى ذلك أن العلماء يختلفون في هذه القدرات، مما يؤدي إلى اختلاف في طرائق تفكيرهم، وقدراتهم على الاستنباط والتحليل وغيرها من وسائل التفكير، وهذا كله يؤدي -بالضرورة- إلى الخلاف في النظرة إلى الأمور، وإذا كانت الظواهر اللغوية جزءاً من هذه الأمور، فمعنى ذلك أنهم سيختلفون في النظر إليها، وفي بحثها وتحليلها، وفي توظيف إمكاناتهم اللغوية لمعالجتها ، واستنباط الأحكام منها.

عاشراً: طبيعة علم النحو

إن علم النحو "علم اجتهادي" -إن صح الاصطلاح- وللنحوي فيه أن يرتجل كما يقول ابن جني: "من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يخالف نصّاً"[2]، ومن هنا كان النحوي يجتهد بقدر ما يملك من حسّ لُغوي، ونفاذ ذهني، يفهم بهما العبارة العربية فهماً قد يختلف عن فهم غيره"[3]، إذ فيه جانب فكري اجتهادي فلسفي.

---

[1] أشار الباحث عطا محمد موسى إلى هذا السبب تحت عنوان "تفاوت قدرات النحاة في معالجة المادة النحوية" في رسالة ماجستير بعنوان (الخلاف بين نحاة البصرة)، ٢٣.

[2] الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني، ٦٩، ذكره ابن جني في باب (في الاحتجاج بقول المخالف)، وفيه يقول: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْوِ بنصّ أو ينتهك حرمة شرع"، الخصائص، ١/١٩٠.

[3] الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني، ٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعـــنى هـــذا أن القدرات التي يمتلكها النحوي تعينُه على الاجتهاد والنظر في العبارة؛ فيتأتى بذلك فهم مُعيّن، يختلف عن فهم غيره.

فاخـــتلاف القدرات لدى النحوي كانت سبباً في الخلاف، -كما أسلفت-، علاوة على ما ينطوي عليه علم النحو من طبيعة تتيح للنحوي فرصة للاجتهاد؛ ليرى في مسألة ما رأياً لا يراه غيره.

والمسائل الخلافية بين يونس والخليل والتي قمت بتحليلها في هذا البحث، أكبر دليل على ما منحه علم النحو من فرصة للاجتهاد لدى الشيخين، ممّا أدّى إلى هذا الخلاف بينهما، مع عدم إهمال الأسباب الأخرى التي أظنها أسهمت في الخلاف بينهما.

هذا مجمل الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين يونس والخليل، حسب فهمي وتحليلي لما تشي به مسائل خلافهما من إشارات.

"وهـــذا الخلاف إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن النظرة إلى المسائل النحوية لم تكن نظـــرة سطحية، وإنما كانت نظرة ملؤها الدّقة والعمق،والفهم والاستنباط والدليل والحجة، وهذا مـــن دون شك ساعد على تطور النحو ونموه في هذه الفترة من التاريخ"[1]، ولم يقتصر أثر هذا الخـــلاف فـــي النحو في هذه الفترة التي تعاصر فيها الشيخان، وإنما امتدّ هذا الأثر إلى ما بعد ذلك، إذ إن معظم آراء الشيخين الخلافية وردت في كتاب سيبويه، ولم يكتف سيبويه بذكرها، بل إنـــه وقف منها موقف المحلّل والمناقش والمؤيد حيناً والمعارض حيناً آخر – كما أوضحت عند مناقشـــة هذه المسائل، وبما أن كتاب سيبويه هو أوّل كتاب كبير في النحو وصل إلينا– وجدناه يحظـــى باهـــتمام الدارسين، بما فيه من أصول نحوية وفروع، وإذا كانت المسائل الخلافية بين شيوخ سيبويه، ومنهم الخليل ويونس، جزءاً من هذه الأصول، نجدها حظيت باهتمام النحويين، فـــراحوا يدرســـونها ويحللونهـــا، ويذكرون آراءهم فيها، وما أوردتُه في معرض مناقشتي لهذه المسائل يثبت هذا.

---

[1] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، ٣٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفـــي ظني أن هذه المناقشات التي أضافها النحويون بعد سيبويه لهذه المسائل أدّت إلى نمـــو الدراسات النحوية وتطويرها، بما أضافته من آراء وتوضيحات للمذهبين، وقد يرى بعض الدارسين أن هذه المناقشات أدت إلى تعميق علم النحو وربما تعقيده. وقد تمثّل الأثر الكبير لهذه الخلافـــات في تطوير الفكر النحوي من جهة، وفي استعمال الأساليب اللغوية من جهة أخرى، وفي الأحكام التي تضبط ذلك الاستعمال.

وسأقوم بتوضيح هذا الأثر في الفصل الأخير من هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

مظاهر الخلاف بين يونس والخليل

في القضايا الصوتية الصرفية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدخـــــل:

القضـــايا الصـــوتية الصرفية هي تلك القضايا التي تناولت بنية الكلمة وشكلها وسماتها الصوتية.

أمـــا مظاهـــر الخلاف بين الشيخين: يونس والخليل في هذا الفصل فتمثلت في عدد من القضايا وهي: (هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة)، و(الوقف علـــى المنقوص في النداء)، و(الوقف عند نون التوكيد الخفيفة)، و(تصغير الخماسي في سفرجل ونحـــوه)، و(تصغير قبائل (اسم علم))، و(النسب إلى أخت وبنت)، و(النسب إلى ظبية وعروة)، و(الزائد في (علّم) ونحوه)، و(كأيّن مفردة أم مركبة).

وقـــد جاء هذا الفصل لتوضيح هذه القضايا، بعرضها وتحليلها، ومحاولة ترجيح الرأي الأصوب منها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟

ذكر سيبويه في معرض حديثه حول أحكام (النون) الخفيفة رأياً للخليل يقول فيه: "وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد (الألف) حرف ساكن ليس بمدغم"[1].

ويذكر سيبويه رأياً مخالفاً ليونس في هذه المسألة، وفيه يقول: "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضْرِبَانْ زَيْداً) و(اضْرِبْنَانْ زَيْداً)"[2].

وسيبويه يمنع ذلك بقوله: "فهذا لم تقله العرب،وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد (الألف) ساكن إلاّ إن يُدغم"[3].

وما ذهب إليه سيبويه في وجوب منع ذلك ذهب إليه البصريون، وما ذهب إليه يونس في جوازه، ذهب إليه الكوفيون[4].

وما احتجّ به الكوفيون تَمثّل في جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة؛ وذلك لأمرين: **الأول**: أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين، ولمّا كانت (النون) الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة جاز أن تدخل في المواضع نفسها، **والثاني**: أن هذه (النون) تدخل في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المضارع، فكما يصح دخولها للتوكيد على كل فعل مضارع جاء في هذه المواضع، فكذا يصحّ في موضع الخلاف؛ ولأن أبعد ما يمكن أن يُقال فيه: إنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين: (الألف) و(النون)، وهذا وارد

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٥٢٥.

(2) نفسه، ٣/٥٢٧.

(3) نفسه، ٣/٥٢٧.

(4) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في كلام العرب[1]. فالأمر الأول احتجاج بحجّة عقلية قياسية، والأمر الثاني مسألة قياسية محضة أيضاً.

ومن ذلك قراءة نافع (محياي) بتسكين (الياء) من (محياي)[2].

وممّا ورد فيه الجمع بين ساكنين ما ورد عن بعض العرب: (الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان)، وغيره[3]، وممّا يدلُّ على صحّة مذهب الكوفيّين أيضاً قراءة ابن عامر: "وَلا تَتَّبِعَانِّ[4]، في الجمع بين ساكنين (الألف) و(نون) التوكيد الخفيفة الساكنة[5].

أمّا ما احتجّ به البصريون فمنه قولهم: إن دخول (النون) الخفيفة ممتنع في الموضعين المذكورين؛ لأن إدخال (نون التوكيد) الخفيفة على المضارع يؤدي إلى سقوط (نون) الإعراب، وبسقوط (النون) تبقى (الألف)؛ وبذا فإن دخول (النون) الخفيفة على الفعل يضعنا أمام احتمالات ثلاثة، أمّا الأول فحذف (الألف)، وأمّا الثاني فكسر (النون) وأمّا الثالث فإثباتها ساكنة. وحذف (الألف) فاسد؛ لأنه يؤدي إلى اختلاط فعل المثنى بالمفرد، وكسر (النون) فاسد كذلك؛ لأننا لا نميّز في هذه الحالة (نون) الإعراب من (نون) التوكيد، وإثباتها ساكنة فاسد أيضاً؛ لما يؤدي إليه من اجتماع ساكنين ظاهرين، وهو لا يصحّ؛ لأن ذلك لا يجوز إلا إذا وقع الثاني مدغماً، نحو: (دابَّة)، و(ضالَّة)[6].

---

(1) انظر: الإنصاف الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٥٠-٦٥١.

(2) انظر: الخصائص، ابن جني، ٩٣/١، ﴿قُلْ إن صلاتي ونُسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين﴾ الأنعام: ١٦٢. "وسكن ياء الإضافة من (محياي) نافع، وأبو جعفر، لكن بخلف عن الأزرق"، الإتحاف، البنا، ٤٠/٢.

(3) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٦٩/٢.

(4) ﴿ولا تتبعانّ سبيل الذين لا يعلمون﴾ يونس: ٨٩، "واختلف عن ابن عامر في : ﴿ولا تتبعانّ﴾، فروى ابن ذكوان، والداجوني عن أصحابه، عن هشام بفتح التاء، وتشديدها وكسر الباء، وتخفيف النون". الإتحاف، البنّا، ١٩٩/٢.

(5) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٥١.

(6) انظر: نفسه، ٢/م٩٤، ص٦٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكـذا لا يصـحّ إدخال (النون) الخفيفة في فعل جمع الإناث؛ لأن هذا يضعنا أمام أحد احـتمالات ثلاثـة أيضاً؛ أمّا الأول فإظهار النونين، وأمّا الثاني فإدغام إحداهما في الأخرى، أو نتـبع الفعـل بـــ (ألف) فنقول: (يُفْعَلْنَان)، والاحتمال الأول فاسد؛ لما يؤدي إليه من اجتماع المثلـين، وهـو ممتنع، والاحتمال الثاني فاسد كذلك؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين، ولا يلتقي سـاكنان، ممّـا يدفعنا إلى تحريك (اللام) مع ضمير الفاعل دون أي فائدة، وهذا لا يصحّ، أمّا الاحتمال الثالث، وهو إبقاء (النون) ساكنة مع (الألف) ففاسد أيضاً، لالتقاء ساكنين على غير ما أجازوا؛ ولأنه لم يرد عن العرب، وليس له نظير في كلامهم، وهذا لا يصح[1].

هذا مجمل ما جاء من احتجاج للكوفيين والبصريين في هذه المسألة.

أمّا ما ذهب إليه الكوفيون من القول إن (النون) الخفيفة مخفّفة من الثقيلة، فمردود؛ لأن كـل واحدة منهما تُعدُّ أصلاً في ذاتها، وإن اتفقتَا في تأكيد الفعل، وإخراجه عن معنى الحال إلى معـنى الاستقبال، وممّا يدلُّ على أن الخفيفة ليست من الثقيلة تغيُّر الخفيفة في الوقف، والوقف علـيها بـــ (الألف) في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[2]، وفي قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[3]، إذ أجمع القراء على أن الوقف هنا في الآيتين بـــ (الألف)[4].

ومثل ذلك قول الشاعر:

يَحْسِبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يُعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[5].

والمقصود (ما لم يعلمن) بـــ (نون) التوكيد الخفيفة التي أُبدلت في الوقف (ألفاً)[6].

---

(1) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٥٢-٦٥٣.

(2) العلق: آيه ١٥.

(3) يوسف: آيه ٣٢.

(4) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص ٦٥٣.

(5) نفسه، ٢/م٩٤، من شواهد سيبويه، انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٦٢٦.

(6) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمَّـا مـا ذهب إليه الكوفيون من القول إن (النون) الخفيفة، مخفّفة من الثقيلة، وتخفيفها كتخفـيف (إنَّ) و(لكنَّ) فلا يصحّ؛ لأن الخفيفة يصحّ الوقف عليها بـ (الألف)، وتحذف إذا لقيها سـاكن، أمَّـا (إنْ) و(لكِـنْ) بعد التخفيف فأمرهما مختلف، فلا يوقف عليهما بـ (الألف)، ولا يدخلهما الحذف[1].

وإذا ثبـت أن لكل منهما أصلاً يخالف الآخر، تعذَّر قياس الخفيفة على الثقيلة، إذ ينبغي في الأصل المقيس عليه اتحاد العلة، وتماثل الحكم مع المقيس[2].

أمَّا ما ذهب إليه الكوفيون من القول بأن هذه (النون) دخلت الفعل المستقبل لتأكيده، وكما يصحّ إدخالها في كل فعل، يصحّ إدخالها في موضع الخلاف، فالرد عليه بأن جواز إدخالها هناك كـان لورود ذلك وثباته في كلام العرب، وصحته من جهة القياس، أمَّا موضع الخلاف فلم يرد عن أحد من العرب، كما أنه لم يصحّ قياساً[3].

"وأمّا قولهم: إن (الألف) فيها زيادة مدّ قلنا، إلاَّ أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة، ولا يعْرى عن الثقل، هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس"[4].

أمَّا ما احتجوا به في القراءة: ﴿ومَحْيَايْ﴾[5]، فهي على نيَّة الوقف، وليس لها في الوصل إلا بـأن يجعـل الوصـل بمثابة الوقف، وهذا لا يقع إلا في الضرورة[6]، وإلى نحو هذا ذهب الصبان فقال: "وجهها الوصل بنية الوقف"[7].

---

(1) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٨/٩.

(2) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٦٨/٢.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص ٦٦٦.

(4) نفسه، ٢/م٩٤، ص ٦٦٦.

(5) الأنعام: ١٦٢.

(6) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٦٦.

(7) حاشية الصبان، الصبان، ٢٢٤/٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أمّـــا ما ذكروه من قول العرب (التَقَتْ حَلْقَتَا البِطَان) ونحوه، فليس معروفاً عند العرب، وإنما المعروف عندهم حذف (الألف) من (حَلْقَتَا البِطَان) وما ماثله؛ لاجتماع الساكنين، ولو حكم بصحة ما نقل عن العرب، فهو شاذٌ قليل لا يصحّ القياس عليه[1].

أمّا قراءة ابن عامر ﴿وَلا تَتَّبِعَانِّ﴾[2] فخالفها القراء[3]، ويمكن تخريجها على نحو يخالف ما ذهب إليه الكوفيون، وهو أن (النون) فيها ليست للتوكيد، وأن (لا) ليست للنهي، وإنما (النون) فـــيها علامة رفع، و(لا) جاءت للنفي، والجملة حاليّة، والتقدير فيها: (فَاسْتَقِيما غَيْرَ مُتَّبِعِين)، أو بتقدير جملة حاليّة بقول: (وَأَنْتُمَا غَيْرُ مُتَّبِعِين)[4].

وفـــي ظني أن الأرجح ما ذهب إليه الخليل والبصريون، غير أنني أتفق وما ذهب إليه يونس والكوفيون في توجيه قراءة (وَلا تَتَّبِعَانِّ).

إذْ يرون أن في (الألف) مدّاً زائداً أجاز اجتماعها مع الساكن، وإن كان الزجاج لا يرى في (الألف) مدّاً زائداً، مهما بلغ المدّ في (الألف) فلن يتجاوز (ألفاً) واحدة[5].

فمـــا ذهب إليه مردود، والصحيح ما ذهب إليه يونس؛ لأنه قد يكون المدّ بمقدار (ألف) واحـــدة، وقـــد يكون بمقدار (ألفين)[6]، وكذا فإنّ المدّ درجات ومقادير، ذكر ذلك علماء التجويد والقراءات، وأثبتته الأجهزة في الدراسات الصوتية الحديثة.

وإنما رجحت مذهب الخليل والبصريين لما يلي:

أولا: صـــحة مـــا ذهـــب إليه الخليل والبصريون في القياس، واتفاق ما ذهبوا إليه مع الوارد، المنقول عن العرب.

---

(1) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٦٦، وانظر: شرح الكافية، الرضي، ٥٣٤/٤

(2) يونس: ٨٩.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٩٤، ص٦٦٧.

(4) انظر: ائتلاف النصرة، الزبيدي، ١٣٢.

(5) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٨/٩.

(6) انظر: نفسه، ٣٨/٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانـــياً: لأن مـــا ذهب إليه يونس والكوفيون قد يُرَدُّ بما ذكر من آراء للأنباري وغيره؛ ولقلـــة مـــا ورد عن العرب على مذهبهم، ومخالفة ما ذكره للمقيس من كلام العرب، ولا أدّعي خطـــأ ما ذهبوا إليه، من جواز التقاء الساكنين في الوصل، بل أقول: إنه صحيح، وقد يمثّل لغة معيّـــنة مـــن لغـــات العرب، غير أنها لم تشتهر، ولم يُحتجّ بها، فامتنع القياس عليها، مع الحكم بصحتها.

ثالثاً: علاوة على كل ما ذكر فإن ما ذهب إليه يونس يبدو صعباً بالآتي:

إن قولنا نحو: (يَضْرِبَانْ) و(يَضْرِبْنَانْ) في الوصل يؤدي إلى مقطع مديد مقفل بصامت واحـــد، وهـــو كالتالـــي: (ص ح ح ص) ويمـــثل المقطـــع الأخير في (يَضْرِبَانْ)، ولا يمكن اختصاره[1].

إذّ إن وجـــود مثل هذا المقطع في حالة الوصل، يؤدي بنا إلى صعوبة تتجنبها اللغة إذا أُمن اللبس، ولتجنُّب هذه الصعوبة يتم اختصار هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل كما هو الحال فـــي نحو: (ينصرون) فعند توكيده مع (النون) يصبح (ينصرونَنْ)، فتحذف (نون) الرفع لتوالي الأمثال؛ فيصبح الفعل بعد حذفها (ينصرونْ) بـــ (نون) مشدّدة، وهو المقطع المتوسط في قول: يَـــنْ/صُ/رُونْ /نَ، فـــي الوصل، وهو (ص ح ح ص)، فيختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفـــل نحو: (ص ح ص) لتصبح الصيغة: يَنْ/ صُ/ رُ نْ/نَ؛ فالمقطع الثالث يتمثل بـــ(ص ح ص)[2].

وبمـــا أن هذا الاختصار لا يجري في نحو (يَضْرِبَانْ) و(يَضْرِبْنَانْ) في الوصل، ضعُف هذا الاستخدام لـــ(نون التوكيد) في هذين الفعلين.

ويذكـــر ابـــن جنـــي: أن الجمـــع بيـــن ســـاكنين فـــي الوصل ليس ممتنعاً في الحسّ نحـــو: (اضْـــرِبَانْ زَيْـــداً)، و(اضْـــرِبْنَانْ عَمْـــراً)، وإن جـــاء غـــيره أســـوغ مـــنه فـــي

---

[1] انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين، ١٠٣.

[2] انظر: نفسه، ١٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلـك؛ لأن (الألف) إذا أشبعت بالمدّ، صار ذلك بمثابة الحركة فيها، بدليل اطراد نحو: (شابَّة) و(دابّة) ونحوهما[1].

وإنْ قـيل: إن الحـرف خفي عند إدغامه، وبذا نبا اللسان عنه، وعن الآخر، فكانا لذلك بمـثابة الحرف الواحد، وليس كذا (نون) (اضْرِبَانْ زَيْداً) و (أَكْرِمَنانْ جَعْفَراً)، قيل: إن (النون) الساكنة كذلك حرف خفي، فكانت لذلك كالحرف المدغم[2].

فمـن الواضح هنا أن ابن جني يساوي بين الحرف المدغم و(النون) الساكنة في الأمثلة السابقة بصفة الخفاء وعدم الظهور، وفي ظني أن الفرق في النطق واضح بينهما، فعندما ننطق (الباء) الساكنة بعد (الألف) الساكنة في نحو (دابَّة)، لا تكاد (الباء) تظهر بالنطق، أو بعبارة أدق نجدها تنطق باختلاس، بينما عند نطق (النون) في نحو (اضْرِبَانْ)، تبدو لنا واضحة في النطق، ولا نحـسّ بذلـك الاختلاس الذي نحسّه عند نطق (الباء) الساكنة في نحو (دابَّة)، وبذلك يتضح الفرق من ناحية صوتية بين الموضعين.

وللجرجاني رأي في هذه المسألة يوافق فيه يونس، وفيه يقول: "والقول عندي أن هذا لا يقـبح كـل القبح؛ لأجل أن في الألف فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، وإذا حسن اللفظ جاز اجـتماع الساكنين، وإنما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم، وأنه على كل حال لا يخفّ كلّ الخفة"[3].

فالجرجانـي لا يستقبح هذا كثيراً للعلة التي ذكرها، لكنّ كلامه لا يصرّح بجواز القياس على نحو (اضْرِبَانْ زَيْداً)، وإذ كان لا يستخفّه.

والصحيح أنه يحكم بصحة هذا دون القياس عليه؛ لقلته، وللعلل التي سبق ذكرها.

---

(1) انظر: الخصائص، ابن جني، ٩٣/١.

(2) انظر: نفسه، ٩٣/١.

(3) المقتصد، الجرجاني، ١١٣٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف على المنقوص في النداء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف على المنقوص في النداء

قال (سيبويه): "وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار (يَا قَاضِي)؛ لأنه ليس بمنَوَّن، كما أختار (هَذا القَاضِي)، وأما يونس فقال: (يَا قَاضْ)"[1].

ورجّح سيبويه مذهب يونس موضّحا تعليل ذلك بقوله: "وقول يونس أقوى؛ لأنه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين؛ ويقولون: (يَا حَارِ)، و (يَا صَاحِ)، و(يَا غُلامِ أَقْبِلْ)"[2].

ومما جاء من تفسير للرأيين ما ذكره العكبري، ومفاده أن الخليل يثبت (الياء)؛ لأنه موضع لا يدخله التنوين، أمّا يونس فيحذفها للفرق[3]، والمقصود بـ (الفرق)، الفرق بين الوصل والوقف[4].

ومنه ما ذكره ابن يعيش مؤيِّداً ما ذهب إليه الخليل، قائلاً في تفسير مذهب الخليل: إن المنادى المعرفة لا ينوّن لا في وقف ولا وصل، وما يسقط الياء هو التنوين، وفي تفسير مذهب يونس في حذف الياء يعلّل ذلك بقوله: النداء باب حذف وتغيير، فإذا كان يجوز الحذف في غير النداء كان في النداء أولى[5].

وما ذكره ابن يعيش من تفسير، ذكره الرضي في شرح الشافية[6]. ومما هو قريب من هذا التفسير ما ذهب إليه أبو حيان إذْ يقول: "وذهب الخليل إلى أنه يحذف تنوينه فتعود (الياء) التي حذفت لأجل التنوين فتقول: (يَا قَاضِي)، وتقدر الضمة في (الياء)،

---

[1] الكتاب، سيبويه، ١٨٤/٤.

[2] نفسه، ١٨٤/٤.

[3] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٢٠٥/٢.

[4] انظر: نفسه، ٢٠٥/٢.

[5] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٥/٩.

[6] انظر: شرح الشافية، الرضي، ٣٠١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

...، وذهب يونس إلى أنه لمّا حذف التنوين في النداء بقي على حالته من غير رد الياء"[1].

وهو ما أورده الشيخ يس في تفسيره للمذهبين[2]، كما ذكره السيوطي في تفسيره لمذهب يونس، مُضيفاً إليه قوله: "وتُقدّر الضمة في (الياء) المحذوفة كما تُقدَّر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكان تغيير وتخفيف، فناسب ألا تثبت الياء"[3].

وانفرد الرضي بتفسير مذهب يونس قائلاً: "ويونس يحذف (الياء) في المنقوص، ويعوّض منها تنويناً، فيقول: "(يَا قَاضٍ)؛ لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتاً مع السكون بلا (لام) أو إضافة"[4].

هذا مجمل ما جاء عند النحويين من تفسير للمذهبين، وبعد فما الصواب، أو الأصوب في ما تقدّم من المذهبين؟

في ظني أنّ ما ذهب إليه يونس من حذف (الياء) في نحو: (يَا قَاضٍ) أولى من إثباتها على مذهب الخليل، وتوضيح ذلك بما يلي:

أوّلاً: أن ما ذهب إليه يونس في حذف (الياء) من (يَا قَاضٍ) هو قياس موفق؛ لأنهم حذفوا في غير النداء، فكان الأجدر بهم أن يحذفوا عند الوقف في النداء[5].

وقد أعجبني تعليل سيبويه لذلك حين قال: "وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذف"[6].

---

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ١٢٥/٣.

(2) انظر: حاشية يس على شرح التصريح، الأزهري، ١٦٦/٢.

(3) الهمع، السيوطي، ٣١/٢.

(4) شرح الكافية، الرضي، ٣١٥/١، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٦٦/٢.

(5) قد ذكرنا قول سيبويه هذا في صدر المسألة، وهو في الكتاب، ١٨٤/٤.

(6) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانـــياً: مـــا ذكره ابن ولاد لتوضيح رأي المبرد في تأييده لمذهب الخليل من قوله: "قال محمد: القياسُ عندي قولُ الخليل؛ لأن الياءات إنما يُختار حذفها في الوقف إذا أذهبها التنوين في الوصل كما تقول: (هَاذِي) في الوقف من قولك: (هَاذِي أَمَةُ اللهِ)"[1].

مـــا ذكره مردود بأن ما اعتل به المبرد من قياس الوقف بالحذف أو قياس وصل الكلام على الوصل، إنما جاء في سياق يختلف عن السياق الذي نحن بصدده في هذه المسألة، فموضع الخلاف جاء في سياق النداء، وهو باب يجوز فيه ما لا يجوز في السياقات الأُخرى.

عـــلاوة علـــى ذلك، فإن ما ذهب إليه المبرد من الاعتلال بما ذكر الخليل ليس بحجّة، ويمكن أن يُرَدّ بالأشبه من مذاهب العرب في كلامهم[2].

ثالثاً: قد يقال: إن ما ذهب إليه ابن ولاّد، قد يكون حجّة عليّ، وملخصه أن ما ذهب إليه الخلـــيل أقوى؛ لأن التمام أصل، والحذف عارض لأسباب معيّنة، ولم يقدم سيبويه قولاً في هذه المســـألة سوى القول بأن النداء باب حذف وتغيير، مع أن الأسماء قد ترد فيه تامّة بدون حذف، فإتمام الكلام به أجدر لأنه أصل، ولمّا كان ما نحن بصدده يقع في التمام والأصل، فاختيار التمام أجدر؛ لأنه أصل[3]، فأقول: إن ما ذهب إليه ابن ولاد مردود بما ذكره هو نفسه، وهو أنّ العرب "يحذفون التنوين في النداء حذفاً مطّرداً"[4].

إلى جانب ذلك، فإن للعرب مذاهب في كلامهم، توجب في كثير من الأحيان النزوع إلى الفرع؛ لغايات بلاغية، ومنه نزوعهم إلى الحذف في كثير من المواطن، فأيهما أبلغ عندما نقول:

---

(1) الانتصار، ابن ولاد، ٢٥٢، وأظن أن هناك تحريفاً في هذه العبارة، صوابه (هَاذِ) في الوقف.

(2) انظر: نفسه، ٢٥٣.

(3) انظر: نفسه، ٢٥٣.

(4) انظر: نفسه، ٢٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(بخـيرٍ) جواباً لقولنا: كيف حالك؟ أم قولنا: (حالي بخير) عندما يقتضي المقام ذلك، وغير ذلك كثير ذكره النحويون، وأوضحوا الجوانب البلاغية فيه، ومنه ما ذكره ابن جني في باب (شجاعة العربية)[1].

ولا شـك أن السياق قد يتطلب الإتمام بل الإطناب والإسهاب، غير أن الإيجاز بصورة عامة أبلغ دلالة.

وتوضـيح ما ذهبت إليه أن الغاية من اللغة تتمثل في الإفصاح والإبانة عمّا يجول في الفكر والنفس، بأسلوب واضح بعيد عن اختلاط المعاني، سواء كان ذلك باستخدام أساليب لُغوية جاءت على الأصل، أو على فرع محمول على ذلك الأصل.

رابعـاً: ما ذهب إليه ابن ولاد من القول بأن حذف التنوين يتطلب ردّ الياء في (قَاضٍ)؛ -بمعـنى أن السبب الذي أوجب حذف (الياء) متروك في باب النداء، وبالتالي ينبغي إثباتها[2]- رأي صـحيح، غير أنّ اطّراد الحذف في النداء أباح حذف (الياء)، وسُمح بتجاوز ما ذهب إليه ابن ولاد.

خامسـاً: ذهب عباس حسن في معرض مناقشته لهذه المسألة إلى أن ما ذكره تمثّل في أدلة جدليّة ليست مقنعة، وإنما المرجع في ذلك هو السماع، وأضاف بأن أيّاً منهما لم يأتِ بمقنع لترجيح رأيه، فما ذهبا إليه في رأييهما متكافئ، غير أن الأفضل اختيار إثبات (الياء) في نحو (يا قَاضِي)؛ لأنه أوضح، وأبعد عن اللبس[3].

ولا أتفق وما ذهب إليه؛ لما يلي:

أ. لا أظن أن الشيخين يونس والخليل لم يسمعا ذلك من العرب، فلا يمكن أن يقع الخلاف بينهما في أمر غير مسموع، فلا بُدّ من وروده في كلام العرب المسموع، وعدم ورود هذا في شعر أو شواهد ممّا يُعتمد عليها في الاحتجاج لا يعني عدم السماع.

---

[1] انظر: الخصائص، ابن جنّي، ٣٦٢/٢.

[2] انظر: الانتصار، ابن ولاد، ٢٥٣.

[3] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ١٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. وإن سـلّمنا أن هذا لم يرد في السماع، فنحن أما استخدامين مختلفين في سياق النداء، ونودّ أن نختـار الأفضل والأسلم لغة وبلاغة، وهذا ما فعله عباس حسن حين اختار رأيه في هذه المسألة.

جـ. في ظني أن ما ذهب إليه من اختيار إثبات (الياء) في (يَا قَاضِي) للبعد عن اللبس ليس مقـنعاً، ذلك لأن قولنا: (يَا قَاضٌ) يقل فيه احتمال اللبس عن الاستخدام الأول، إذا نظرنا إلى التركيبيـن في سياق اللبس؛ وذلك أننا إذا قلنا: (يَا قَاضِي) رُبما اعْتَقِد باحتمال الإضافة كأن يـراد (قَاضِي المَدِينَة) أو غير ذلك، ولا سيّما أن هذا وارد في باب النداء، وهو باب حذف وتغيير.

أمّـا إذا قلـنا: (يَـا قَـاضٌ) فلا أظن أن أحداً يمكن أن يعتقد بكلام محذوف بعد تنوين (قَاضٌ)، ومعنى هذا أن السامع لن يفهم من هذا سوى نداء النكرة المقصودة ليس غير.

وبذا فإن الاختيار ما ذهب إليه يونس، وهو القول (يَا قَاضٌ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف عند دون التوكيد الخفيفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوقف عند (نون) التوكيد الخفيفة

ذكر سيبويه رأياً للخليل في الوقف عند نون التوكيد الخفيفة، يقول فيه: "وقال الخليل: إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثم وقفْتَ عندها لم تجعل مكانها ياء، ولا واواً، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة، (اخْشَيْ)، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة: (اخْشَوْا). وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً"[1].

"وأمَّا يونس فيقول: (اخْشَيِي) و(اخْشَوُوا)، يزيد (الياء) و(الواو) بدلاً من (النون) الخفيفة من أجْل الضمة والكسرة"[2].

والخليل لا يرى هذا إلاّ على قول القائل: (هَذا عَمْرو)، و(مَرَرْتُ بِعَمْرِي)، وسيبويه يوافق الخليل؛ لأن مذهبه يوافق لغة العرب[3].

ومن الواضح ممّا تقدم أن الخليل وسيبويه جعلا الوقف عند (نون) التوكيد الخفيفة، إذا سبقت بمكسور أو مضموم بحذف (النون)، دون تعويض، قياساً على حذف التنوين، في المجرور أو المرفوع، كأن نقول: (جَاء زَيْدْ) في الوقف على المرفوع، و(مَرَرْتُ بِزَيْدْ) في الوقف على المجرور.

"وكان يونس يبدل من (النون) الخفيفة إذا انضم ما قبلها واواً، ومن المكسور ما قبلها ياءً قياساً على المفتوحة، فيقول في (اخْشَوُنْ) (اخْشَوُوا) وفي (اخْشَيْنْ) (اخْشَيِي)، وهو على قياس من يبدل من التنوين في حال الرفع والجر"[4].

وهذه اللغة نسبها أبو الخطاب – الأخفش الأكبر – إلى أزد السراة، فيقولون: (هَذا زَيْدُو) و(مَرَرْتُ بِزَيْدِي) بإثبات (الواو) و(الياء)[5].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٥٢٢/٣.

(2) نفسه، ٥٢٢/٣.

(3) انظر: نفسه، ٥٢٢/٣.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ٩٠/٩.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٦٧/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما ذكر الرضي مصدر هذه اللغة التي اتكأ عليها يونس في مذهبه قائلاً: "قال الخليل لا أرى ذلك إلا على مذهب مَنْ قال من أهل اليمن: (هَذا زَيْدُو) و(مَرَرْتُ بِزَيْدِي)، وهي غير فصيحة"[1].

ولا أرى خلافاً في ما ذهب إليه الخليل وأبو الخطاب في مصدر هذه اللغة، فأزد السراة من أهل اليمن.

وفي ظني أن مذهب يونس أرجح من مذهب الخليل لما يلي:

أولاً: إذا كان الخليل اعتمد في إثبات هذه المسألة على القياس السابق ذكره، في بداية عرض هذه المسألة، فيونس اعتمد على قياس أيضاً ذكرته في موضعه، وإذا افترضنا القياسين صحيحين لا يقلّ أحدهما في القوة عن الآخر، بقي أن نحكّم السماع، فهل يقوى الرأيان سماعاً، أو يُقدَّم أحدهما على الآخر في ذلك؟ .

من الواضح أن ما تقدّم في هذه المسألة يشير إلى موافقة مذهب الخليل للشائع الفصيح من كلام العرب، غير أنّ ما ذهب إليه يونس يمثّل لغة لبعض العرب، لم تصل في شيوعها وانتشارها إلى اللغة التي اتكأ عليها الخليل، غير أن اعتماد يونس على هذه اللغة في هذه المسألة فيه دقة وبعد نظر وسأوضح هذا بالتالي:

ذكر الأشموني أن يونس حين أجاز الوقف على (النون) الخفيفة عندما يسبقها مكسور أو مضموم، بإبدالها (ياء) أو(واوا) في نحو: (اخْشَيِنْ) و(اخْشَوُنْ) فنقول: (اخْشَيِي) و(اخْشَوُوا)، إنما نُقل عنه هذا الإبدال في (النون) مطلقاً، أي في المعتل والصحيح، وإنْ كان كلام سيبويه يدلُّ على أن يونس قصد ذلك في المعتل[2].

ويبيّن الصبان بأن ما قصده يونس هو إجراء هذا الوقف في المعتل والصحيح، ويضيف بأن الإبدال في الصحيح فيه لبس؛ لأنا إذا قلنا: (اضْرِبِي) في (اضْرِبِنِ) يحدث لبس بين (الياء)

---

[1] شرح الكافية، الرضي، ٤/٥٣٧-٥٣٨.

[2] انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ٣/٣٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التـــي أبدلت من (النون) من جهة و(ياء) الضمير من جهة أُخرى، ومثله إذا قلنا: (اضْرِبُوا) في (اضْرِبُن)[1].

ومما يدل على أن مذهب يونس في هذا الوقف إنما يرد في الصحيح ما ذكره الأشموني، إذا يقـــول: "وفـــي الغـــرة إذا وقَفْتَ على (اضربانْ) على مذهب يونس زِدْتَ ألفاً عوض النون، فاجتمع ألفان، فهمزت الثانية، فقلت: اضرباء"[2].

وإذا كان الوقف في الصحيح يحدث لبساً فينبغي قصر هذا الوقف على المعتل.

والمعـــتل خلاف الصحيح؛ إذْ لا لبس فيه؛ لأنَّا ننطقُ بياءين في (اخْشَيِي) وبواوين في (اخْشَوُوا)، ولو لم يكن التوكيد مقصوداً لما نطقنا إلا بـــ (ياء) واحدة، و(واو) واحدة[3].

أمّا ما ذهب إليه الخليل بقول: (اخْشَيْ) و(اخْشَوْا) في الوقف عند نون التوكيد فإنه يلتبس بفعل الأمر المعتل المسند إلى ياء المخاطبة بلا نون توكيد، والآخر المسند إلى واو الجماعة بلا نون توكيد أيضاً، ممّا يضعف مذهبه.

وإذا حـــدث في الكلام لبس في أحد الأساليب العربية ينبغي أن نختار أسلوباً آخر يبعدنا عن هذا اللبس، وما دام ما ذهب إليه يونس لا يُحدث في الكلام لبساً فهو أولى.

وإذا قيل: إن ما ذهب إليه الخليل أسهل ممّا ذهب إليه يونس فنردّ عليه بالقول: إذا كان الكلام سهلاً، وفيه لبس، فلا نرجّحه على كلام فيه ثقل من جهة النطق ولا لبس فيه؛ لأن اللبس يضـــيع المعـــنى المقصـــود، وبذلك لا يتحقق الغرض الأساسي للغة، المرتبط بتوضيح المعاني وتجليتها.

---

(1) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣/٣٣٤.

(2) انظر: نفسه، ٣/٣٣٥.

(3) انظر: نفسه، ٣/٣٣٤-٣٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصغير الخماسي في سفرجل ونحوه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصغير الخماسي في (سَفَرْجَل) ونحوه

ذكر سيبويه في باب تصغير الخماسي في (سَفَرْجَل) و(فَرَزْدَق) ونحوهما أن تصغيرهما ورد عن العرب بحذف الخامس منهما، وبذلك نقول: (سُفَيْرِج) و(فُرَيْزِد)[1].

ويضيف بأن العرب قد يلحقون (ياءً) قبل آخره للتعويض، ويبيّن سبب التصغير عندهم على هذا النحو في قوله: "وإن شئت ألحقت في كل اسم منها (ياءً) قبل آخر حروفه عوضاً، وإنما حملهم على هذا أنهم لا يُحقِّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسّروه للجمع، إلا أن نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع (الياء) في التصغير، وأوّل التصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح؛ لما ذكرتُ لك"[2].

ويُبيّن سيبويه أن التصغير في هذا بغير حذف، إنما جاء قياساً على جمعه؛ فلما لم يجز ذلك في جمعه لم يجز في تصغيره، وفي هذا يقول: "وإنما منعهم أن يقولوا: (سُفَيْرِجِل) أنهم لو كسّروه لم يقولوا: (سَفَارِجِل)"[3].

والقول بحذف الحرف الخامس عند تصغير الخماسي هو "قول يونس وقال الخليل: لو كنتُ مُحقِّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً، كما قال بعض النحويين؛ لقلت: (سُفَيْرِجُل) كما ترى، حتى يصير بزنة دُنَيْنير"[4].

ويذهب سيبويه إلى موافقة الخليل قائلاً: "فهذا أقربُ، وإن لم يكن من كلام العرب"[5].

والقول بحذف الحرف الخامس من الخماسي عند تصغيره في نحو: (سَفَرْجَل) و(فَرَزْدَق) بقولنا: (سُفَيْرِج) و(فُرَيْزِد) مع جواز التعويض عن المحذوف بـ (الياء) كقولنا:

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٤١٧/٣.

(2) نفسه، ٤١٧/٣.

(3) نفسه، ٤١٨/٣.

(4) نفسه، ٤١٨/٣.

(5) نفسه، ٤١٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(سُـفَيْرِيج) و(فُرَيْزِيد) اختاره كثير من النحويِّين، كالمبرِّد[1]، وابن يعيش[2]، وابن عصفور[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6].

ومـــنهم من اختار تصغير الخماسي بحذف الخامس منه، دون ذكر جواز التعويض عنه بـــ (الياء)، كابن جني[7]، والحريري[8].

ولـــم أجد في المظان التي ناقشت هذه المسألة أحداً من النحويين ذهب إلى ما ذهب إليه الخلـــيل وســـيبويه من القول بتصغير الخماسي من غير حذف، سوى الأخفش[9]، ولكن بوزن مختلف، سأذكر تفصيله في موضع آخر من هذا البحث.

أمَّا اختيار التصغير بحذف الحرف الخامس من (سَفَرْجَل) ونحوه: بقول: (سُفَيْرِج) فنجد بعض النحويِّين يُفسِّرونه ويُوضِّحونه.

إذْ يُعلِّـــل الأنباري سبب حذف الحرف الأخير في التصغير في (سَفَرْجَل) ونحوه قائلاً: "إنما وجب حذف آخر حروفه في التصغير؛ لطوله على ما بيَّنَّا في جمع التكسير؛ لأن التصغير يجـــري مجـــرى التكسير؛ ولهذا يجوز فيه التعويض، فيقال: (سُفَيْرِيج)، كما قالوا في التكسير: (سَفَارِيج)؛ ولهذا – أيضاً– إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت، وإذا كانت رابعة لم تحذف حملاً للتصغير على التكسير؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحد"[10].

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، ٢٤٧/٢.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٥.

(3) انظر: المقرّب، ابن عصفور، ٤٤٦.

(4) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٩٣/٤.

(5) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٤٧٧/٢، ٤٧٩.

(6) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٢٣/٤.

(7) انظر: اللمع في العربية، ابن جني، ٢١٥.

(8) انظر: شرح مُلحة الإعراب، الحريري، ١٧٤.

(9) انظر: شرح الشافية، الرضي، ٢٠٥/١.

(10) أسرار العربية، الأنباري، ٢٥٤–٢٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح من هذا النص أن الحذف في تصغير الخماسي محمول على جمعه، وهذا قول ذكره سيبويه، وأشرت إليه في بداية عرض هذه المسألة، وإنما ذكرته هنا للتوضيح.

ويضيف ابن يعيش مُعللاً سبب هذا الحذف قائلاً: "وإنما حذفوا الخامس؛ لأن الثقل به حصل؛ ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها"[1].

وعند حذف الحرف الخامس في الخماسي عند تصغيره أو تكسيره، فإن بناءه يكون على بناء من أبنية الرباعي، فتصغيره كتصغير الرباعي نحو: (جَعْفَر)، و(زِبْرِج)، ونحوهما، فإذا قلنا في (فَرَزْدَق): (فُرَيْزِد)، فكأنّا صغرنا (فَرَزْداً) كما نُصغِّر (جَعْفَر) أو(زِبْرِج)[2].

وقد يحذف ما قبل الآخر عند تصغير الخماسي في نحو: (فَرَزْدَق)، فيُصغّر على (فُرَيْزِق)، إلى جانب تصغيره على (فُرَيْزِد) بحذف الخامس منه، وإنما جاز نحو: (فُرَيْزِق)؛ لأن (الدال) أشبهت (التاء) وهي من حروف الزيادة[3].

ويرى المبرد أن هذا التصغير بحذف ما قبل الآخر بقولنا: (فُرَيْزِق) ليس قياساً، وشبَّهه بالغلط[4].

هذا مجمل ما جاء من توضيح للمذهبين في هذه المسألة، وفي ظني أن الأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه يونس؛ وذلك قوله بحذف الحرف الخامس عند تصغير الخماسي؛ لما يلي:

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٧/٥.

(2) انظر: نفسه، ١١٧/٥.

(3) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٩/٣، وانظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢٩٣/٢.

(4) انظر: المقتضب، المبرد، ٢٤٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: مـــا ذكره يونس هو المسموع من كلام العرب، علاوة على أن له وجهاً في القياس، بحمله على جمع التكسير.

ثانـــياً: إن قيل: إن ما ذكره الخليل، وهو القول بعدم الحذف، هو القياس، والقياس أصل لا يقلّ أهمـــية عـــن الســـماع الذي اتكأ عليه يونس في هذه المسألة، والذي اقتضى الحذف عند التصغير.

فأقول: إن هذا يضعنا أمام مسألة مُهمّة، وهي: في حال تعارض السماع والقياس فأيّهما نُقدّم؟

فـــي ظنـــي أن تقديـــم الســـماع أولى، يؤيد ما أذهب إليه ما ذكره ابن جني في كتاب الخصـــائص حول تعارض السماع والقياس، وفيه يقول: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقِسْهُ في غيره"[1].

كما أن استعمال اللغة يُقدّم على قوة القياس في الاستشهاد، وفي ذلك يقول ابن جني: إذا تعارضت قوة القياس مع كثرة الاستعمال، فإننا نقدّم ما كثر استعماله؛ ولذا قدُمت اللغة الحجازية على التميميّة؛ لأن الأولى كانت أكثر استعمالاً؛ ولذا نجد القرآن قد نزل بها[2].

ثالـــثاً: إن اختـــيار ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، بإجرائهما تصغير الخماسي بغير حذف على القـــياس يـــنطوي عليه ثقل لفظي، وإذا كان الغرض من استخدام أبنية اللغة وأساليبها هو التعبـــير عـــن المعانـــي بأيسر السبل وأسهلها، فينبغي البعد – ما أمكن– عمّا ثقل منها، واختيار الأسهل نطقاً واستعمالاً.

وقد أعجبني ما ردّ به أحمد مكي الأنصاري على ما ذهب إليه سيبويه من تأييده لشيخه الخليل في هذه المسألة.

---

[1] الخصائص، ابن جني، ١١٨/١.

[2] انظر: نفسه، ١٢٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذْ يرى بأن موافقة سيبويه للخليل تعصّب له، وتعصّب للقياس النحوي دون التفات إلى المسموع من كلام العرب، وأنه غاب عنهما أن السماع هو الذي يمثّل لغة العرب، فالعربي ينطق على سليقته اللغوية، ويأتي من بعد ذلك العلماء ليسجّلوا قوله، ويضعوا القواعد حسب ما سمعوا من شواهد[1].

فالسماع هو الأصل في استنباط الأحكام، وفي ما استقرّ للعرب من قياسات نحوية.

وما ذكره يونس حول حذف الخامس عند تصغيره، اعترف سيبويه بأنه مسموع عن العرب، كما ذكر بأن التصغير على هذا النحو مقيس على جمع التكسير[2]، "وهو قياس قويّ يعتمد على السماع الكثير"[3].

وهكذا صحّ ما ذهب إليه يونس باعتراف سيبويه سماعاً وقياساً، وبذا فلا عُذر لسيبويه في موافقته لشيخه الخليل في هذه المسألة، ولا نجده إلا متعصّباً للقياس[4].

ولعلّ من المناسب أن أذكر هنا بأن هذه المسألة تؤكدُ ما ذكرته في موضع آخر من هذا البحث، وهو ما يتعلق بتحديد مذهبي الشيخين يونس والخليل، فيونس من روّاد مذهب السماع، والخليل من رُوّاد مذهب القياس[5].

إذْ يبدو مذهب كل من الشيخين واضحاً في هذه المسألة، فيونس سمع هذا التصغير من العرب وأيّده، والخليل لم يسمع ما ذهب إليه عن العرب، غير أنّهُ أيدّه ورجّحه على غيره؛ لأنه يجري على القياس.

---

(1) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٦.

(2) انظر: نفسه، ٢٠٦، وانظر ما ذكره سيبويه، ٤١٧/٣، وأوزنتُه في بداية عرض هذه المسألة.

(3) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٦

(4) انظر: نفسه، ٢٠٦.

(5) انظر: الفصل الخامس من هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الجدير بالذكر أن أشير هنا إلى مذهب ثالث اختاره الأخفش في تصغير الخماسي؛ ويتمثّل في إثبات الحروف الخمسة؛ لتجنُّب حذف أحد الحروف الأصلية[1]، دون التفات إلى الثقل[2]، فيقول الرضي بأن الأخفش سمع (سُفَيْرِجَل) بفتح (الجيم) كما كانت[3]، ويقول الأزهري بأن الأخفش سمع (سُفَيْرِجِل) بكسر الجيم[4]، ويذكر ابن يعيش أن الأخفش سمعها بتحريك (الجيم)، في التصغير والجمع، في نحو: (سُفَيْرِجِل) و(سَفَارِجِل)، ولم يُحدِّد هذه الحركة[5].

وممَّا يمكن إثباته في هذا النص هو أن الأخفش يختار عدم الحذف عند التصغير والجمع، وهذا يتفق ومذهب الخليل في اختيار عدم الحذف، غير أنه يخالفه في تحريك (الجيم) في التصغير والجمع، وهذا الخلاف لا يبدو لي بسيطاً في جوهره؛ لأن الخليل حين اختار (سُفَيْرِجْل) تصغيراً لـ (سَفَرْجَل) قاسه على نحو: (دُنَيْنِير)، وهذا تصغير مسموع عن العرب، في حين أن تحريك الرابع في تصغير الرباعي في نحو: (سُفَيْرِجِل) و(فُرَيْزِدِق)، لا أجده مقيساً على ما سُمع من العرب.

وإذا قيل: إن الأخفش سمع هذا من العرب ردَدْنا عليه بالقول: إن هذا السماع لم يكثر إلى حدّ جواز القياس عليه، وربَّما يكون يُمثِّل لغة لبعض العرب، وفي ظني أن القياس عليه يبدو بعيداً لما اعتراه من ثقل.

أمَّا ما ذهب إليه ابن جني من القول بأن تصغير الخماسي بحذف الخامس منه هو مذهب الخليل وسيبويه[6]، فليس صحيحاً؛ لأن هذا مذهب يونس، وما تقدّم ذكره في هذه المسألة يثبت هذا.

---

(1) انظر: شرح الشافية، الرضي، ٢٠٥/١.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٧/٥.

(3) انظر: شرح الشافية، الرضي، ٢٠٥/١.

(4) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٣١٨/٢.

(5) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٧/٥.

(6) انظر: المنصف، ابن جني، ٣١١/٢؛ لأن الخليل وسيبويه اختارا عدم حذف الحرف الخامس عند تصغير الخماسي في نحو (سفرجل)؛ انظر: الكتاب، سيبويه، ٤١٨/٣، وإذا كان الخليل في موضع آخر في الكتاب، يذكر أن تصغير سفرجل (سفيرج)، ٤٤٨/٣، فلا تناقض بين الرأيين؛ لأنه قصد هنا ما يجري على ألسنة العرب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّـا مـا ذهب إليه سيبويه في قوله: "وإنما منعهم أن يقولوا: سُفَيْرِجِل أنهم كسّروه ولم يقولوا: سَفَارِجِل"[1]، فلا أجده يناقض ما سمعه الأخفش، فكما ذكرت، قد يكون ما سمعه الأخفش يُمثّل لغة لبعض العرب، وأن هذا السماع لم يكثر ولم يشتهر؛ ليجعل سيبويه يقيسُ عليه، ويعدُّه من اللغات التي يُقاس عليها، ورُبما لم يسمع سيبويه ما سمعه الأخفش عن العرب على الإطلاق، ممّا دفعه إلى نفيه عن العرب.

إلى جانب تفسيره لمنع هذا التصغير عند العرب؛ لمنعهم جمع التكسير على النحو نفسه، وهـذا ينسجم والقياس الذي ذكره عندما فسَّر سبب حذف الخامس- عند العرب- بتصغيره في نحو قولهم: (سُفَيْرِج) بحمله على جمع التكسير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٤١٨/٣.

تصغير قبائل (اسم علم)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصغير (قبائل) اسم علم

قال سيبويه: "وإذا حقرت رجلاً اسمه (قَبَائِل) قلت: (قُبَيْئِل)، وإن شئت قلت: (قُبَيْئِيل) عوضاً ممّا حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة؛ لأنها كلمة حيّة لم تجئ للمدّ، وإنما هي بمنزلة جيم (مَسَاجِد) وهمزة (بُرَائِل)، وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمنزلة ألف (عُذافر)، وهذا قول الخليل، وأمّا يونس فيقول: (قُبَيِّل) يحذف الهمزة إذْ كانت زائدة، كما حذفوا ياء (قُرَاسِيَة) وياء (عُفَارِيَة)"[1].

يتضح من هذا أن الشيخين يونس والخليل اختلفا في تصغير (قَبَائِل) اسم علم؛ لاختلاف النظر إلى بنية الكلمة موضع الخلاف.

ويرجّح سيبويه مذهب الخليل قائلاً: "وقول الخليل أحسن، كما أن (عُفَيْرِيَة) أحسن"[2].

وما ذهب إليه الخليل نسبه المبرّد إلى جميع النحويين إلا يونس، أمّا تفسير ما ذهبوا إليه من تصغير (قَبَائِل) على (قُبَيْئِل)، بإثبات (الهمزة) وحذف (الألف)؛ لأن (الهمزة) جاءت متحركة و(الألف) جاءت ساكنة، و(الهمزة) من الحروف الحية، التي ترد في مواضع الأُصول، فنجد (الهمزة) من (قَبَائِل) ترد في موضع (الفاء) من (عُذَافِر)، و(الألف) لا ترد في هذا البناء إلا زائدة؛ ولذا كانت أحقّ بالحذف[3].

وذهب ابن السراج إلى تأييد مذهب الخليل، موضّحاً هذا المذهب بقوله: "فقول الخليل أحسنُ؛ لأن حذف الساكن أولى من حذف المتحرك، وبقاءُ (الهمزة) أدلُّ على المصغَّر"[4].

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٤٣٩/٣.

[2] نفسه، ٤٣٩/٣.

[3] انظر: المقتضب، المبرد، ٢٨٥/٢.

[4] الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعـــنى هـــذا أن الخلـــيل في تصغيره لـــ (قَبَائِل) على (قُبَيِّل) يحذف (الألف)، ويُبقي (الهمزة)[1]، واختار في هذا حذف (الألف) لضعفها[2]، وهو ما ذهب إليه المازني وابن جني[3].

أمَّا توضيح مذهب يونس في تصغيره لـِ (قَبَائِل) اسم علم على (قُبَيِّل)؛ فكان يقول فيه؛ لمَّا كانت (الهمزة) و(الألف) زائدتين، كان الأقرب إلى الطرف أولى بالحذف[4]، فحذف (الهمزة) وإنْ كانت متحركة وواقعة في موقع الأُصول؛ لأنها أقرب إلى الطرف من (الألف)، وهذا يُقوِّي حذف (اللام) إذْ تقع طرفاً[5].

وبعد حذف (الهمزة) من (قَبَائِل) تقلب (الألف) التي قبلها (ياء) وتدغم فيها ياء التصغير، فتصير (قُبَيِّل)[6].

هذا مجمل ما جاء من توضيح لمذهبي الشيخين في هذه المسألة.

ومن الجدير بالذكر أن ابن جني يبيّن الحكمة من تصغير (قَبَائِل) عندما تكون علماً، وفي هـــذا يقول: "وإنما يجوز تحقير (قَبَائِل) إذا جُعلت اسماً لشيء، فأمَّا وهي على ما هي عليه من الجمعـــيّة فلا يجوز تحقيرها؛ لأن (فَعَائِل) مثالٌ يراد به الجمع الأكبر، وتحقير الجموع إنما يُراد بـــه تقليلُ أعدادها، ومُحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان يتنافيان؛ لأنه من حيث كان هذا المـــثال على (فَعَائِل) كان دالا على الكثرة؛ ومن حيث كانت فيه ياءُ التحقير يجب أن يكون دالا علـــى القلّـــة، ويمتنع أن يكون الشيءُ الواحدُ قليلاً كثيراً في حالة واحدة، فإذا صار اسماً لشيء

---

(1) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٠٤/٢.

(2) انظر: شرح الشافية، الرضي، ٢٥٨/١.

(3) انظر: المنصف، ابن جني، ٨٤/٢.

(4) انظر: المقتضب، المبرد، ٢٨٥/٢.

(5) انظر: المسائل المشكلة (البغداديات)، الفارسي، ٥٣٠.

(6) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٧٠٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخـــرج عن الجمعيّة لم يُستنكر تحقيرهُ؛ لأنه لا يجتمع مع التحقير معنى ينافيه من دلالة الكلمة على الكثرة" [1].

وفي ظني أن ما ذهب إليه الخليل أرجحُ ممّا ذهب إليه يونس؛ وذلك لما يلي:

أولاً: لمـــا جمعه مذهب الخليل من التنظير الموفق، والتعليل المقبول في القياس الذي اعتمده في هذه المسألة[2].

ثانياً: ولما ذهب إليه النحويُون، من القول بأن (الألف) أولى بالحذف من (الهمزة)؛ لأن (الهمزة) جاءت متحركة، والمتحرك من الحروف الحيّة، وهي واقعة موقع الأصل من قبائل، فهي تقابل (الفاء) من (عُذَافِر)، بخلاف (الألف) التي جاءت ساكنة وقعت زائدة في (قَبَائِل)[3].

وعـــند اجـتماع حـــرف صحيح مع حرف علة، وكان هناك ما يقتضي حذف أحدهما، فالأولى حذف الأضعف منهما، ولمّا كان حرف العلة أضعف كان الأولى حذفه، أمّا القياس الذي اعتمده يونس في هذه المسألة بحذف الحرف القريب عن الطرف وهو (الهمزة)؛ لأن الحذف إنما يكثر في الطرف، أو بما يكون قريباً منه فهو قياس معقول إلى حدّ كبير؛ ولذا تقبّله سيبويه، وإن كـــان يـــرى أن قـــياس الخلـــيل أولـــى، فكأنـــه يـــرى أن كـــلا الرأيَيـــنْ حســـن، غير أن قول الخليل أحسن.

أمَّـــا مـــا ذهـــب إلـــيه المـــبرد مـــن وصـــف لمذهب يونس بقوله: "وذلك رديء في القـــياس"[4]، فلـــيس له وجـــه علـــى الإطـــلاق، وما يمكن أن يقال فيه: إنه تمثَّل رأي سيبويه، وغـــالى فـــي ذلـــك، لدرجـــة التعصـــب له، أشدّ من سيبويه نفسه، حتى وصف مذهب يونس بالرديء[5].

---

(1) المنصف، ابن جني، ٢/٨٥.

(2) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٣.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، ٢/٢٨٥.

(4) نفسه، ٢/٢٨٦.

(5) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن الجدير بالذكر أن قياس يونس هذا من القياسات الجديدة[1]، وهذا يتفق وما وصفه بـــه القدماء من القول: بأنه عُرف بقياساته المتفردة، وبذا فإنه "أثرى [كذا] النحو العربي بالقياس الابتكاري، والمذاهب التجديدية"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٢.

[2] نفسه، ٢٠٢.

النسب إلى أخت وبنت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النسب إلى "أخت وبنت"

قال سيبويه: "وإذا أضفت إلى أخت قلت: (أَخَوِيّ)، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قولُ الخليل، من قبَل أنك لمّا جمعت بالتاء حذفْت تاء التأنيث كما تحذف (الهاء)، وردَدْت إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذفُ (الهاء)، وهي أردُّ إلى الأصل،...، وأمّا يونس فيقول: (أُخْتِيّ)؛ وليس بقياس"[1].

"وأمَّا (بِنْت) فإنك تقول: (بَنَوِيّ) من قبل أن هذه (التاء) التي هي للتأنيث لا تثبتُ في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بـ (التاء)؛ وذلك لأنهم شبّهوها بـ (هاء) التأنيث، فلمّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كـ تاء (سَنَبْتَة) وتاء (عِفْرِيت)، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كـ (الهاء)، يدلّك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة (ابن)"[2].

يتضح ممّا سبق أن الخليل يجعل النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) كالنسب إلى (أخ) و(ابن) وسيبويه يوافقه على هذا، أما يونس فيذهب إلى قياس جديد في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت).

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه هو اختيار الجمهور[3]، أذكر منهم على سبيل المثال المبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن مالك[6]، وابن أبي الربيع[7]، وابن عصفور[8].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٣٦٠-٣٦١.

(2) نفسه، ٣/٣٦٢.

(3) انظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، ٢/٨٥٧.

(4) انظر: المقتضب، المبرد، ٣/١٥٤.

(5) انظر: الأصول، ابن السراج، ٣/٧٦-٧٧.

(6) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٨٩٥.

(7) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٣٦٨.

(8) انظر: المقرّب، ابن عصفور، ٤١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما ذهب إليه يونس اختاره السيوطي[1].

وفي توضيح مذهب الخليل يقول ابن عقيل: في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) بإلحاقهما بـ (أخ) و(ابن)، بحذف (تاء) التأنيث منهما، وردّ المحذوف إليهما، ويقال على ذلك (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ) كما هو الحال في (أخ) و(ابن)[2].

وذلك "لأن (التاء) تحذفُ كما تحذفُ (الهاء) في النسب؛ لأنها تلك في الحقيقة"[3]، و"قولهم أخوات وبنات، بحذف (التاء) والردّ في صيغة المذكر الأصليّة، وسرّه أن الصيغة كلّها للتأنيث، فوجب ردّها إلى صيغة المذكّر، كما وجب حذف (التاء) في مكّيّ وبصريّ، ومُسلمات"[4].

ويذكر الخوارزمي في معرض شرحه لمذهب الخليل وسيبويه، أن (التاء) في (أُخْت) و(بِنْت) ليست للتأنيث، ويظهر هذا في قوله: "إنما قالا في النسبة إليهما (بَنَوِيّ) و(أَخَوِيّ) من أجل أن (التاء) فيهما، وإن لم تكن (تاء) تأنيث لسكون ما قبله؛ إلاّ أن الإبدال لمّا اختصّ بالمؤنث جرى مجرى علم التأنيث؛ ولذلك قالوا: (رَأَيْتُ بَنَاتِكَ وَأَخَوَاتِكَ)، و(مَرَرْتُ بِبَنَاتِكَ وَأَخَوَاتِكَ)، كما يُقال: (رَأَيْتُ هَنَوَاتِكَ وَضَعَوَاتِكَ)، و(مَرَرْتُ بِهَنَوَاتِكَ وَضَعَوَاتِكَ)، فصار كـ (ضَعَة) و(هَنَة)، فكما أنك تقول هناك: (ضَعَوِيّ) و(هَنَوِيّ)، كذلك تقول: (بَنَوِيّ) و(أَخَوِيّ)"[5].

---

[1] ورد في الهمع للسيوطي، ١٧٠/٦، بتحقيق عبدالعال مكرم، بعد أن ذكر رأي يونس قوله: "وهو اختياري"، كما وردت العبارة نفسها في الهمع بتحقيق أحمد شمس الدين، ٣٦٦/٣، والصحيح أن الصواب: "وهو اختاري"، أي أن هذا الرأي من اختيار السيوطي، يؤيد ذلك ما جاء في الفرائد الجديدة، السيوطي، ٨٥٢/٢، وفيه يقول: "وتحذف تاء (بنت)، و(أخت)، في النسبة عند سيبويه والخليل وتبقى عند يونس، وهو مختار الناظم".

[2] انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٠٣/٢.

[3] المقتضب، المبرد، ١٥٤/٣.

[4] أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٠٣/٤.

[5] شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٢٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويؤكـد ابن يعيش أن (التاء) على مذهب سيبويه ليست للتأنيث؛ لسكون ما قبلها، معتمداً في ذلك على ما ذكره سيبويه في باب ما لا ينصرف: وفيه يقول: "وإن سميت رجلاً بـ (بِنْت) أو (أُخْت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه (التاء) وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: (سَنَبْتَة) بالأربعة، ولو كانت كـ (الهاء) لما أسكنوا الحرف الذي قبلها"[1].

ولـو أن (التاء) للتأنيث لما صُرفت، غير أنها وإن لم ترد للتأنيث، فهي علامة التأنيث؛ لأنهـا لا تقـع إلا علـى مؤنث، فإذا نُسب إلى أيّ منهما، حُذفت (التاء)؛ ولأنها أشبهت (تاء) التأنيـث، وفي حُكمها، حُذفت كما تحذف (التاء) في (ربعي) و(جهني)، وبحذفها عادت (اللام) المحذوفـة؛ لأن (التاء) بدل منها، وبزوال البدل يعود المبدل منه؛ ولذا نقول في (بِنْت) (بَنَوِيّ)، كما في المذكر، وفي (أُخْت) (أَخَوِيّ)[2].

ويذكـر ابـن عصفور أن (التاء) في (أُخْت) على مذهب سيبويه تشبه (تاء) التأنيث في (دلالتها) على التأنيث[3].

كمـا يذكـر ابـن أبي الربيع أيضاً أن الخليل أجرى (التاء) في (أُخْت) و(بِنْت) مجرى علامة التأنيث[4].

ومعنى ذلك أن (التاء) عند الخليل ليست في الأصل تاء تأنيث.

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن عقيل في توضيحه لمذهب الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وفـيه يقول: "وجهه أن (التاء)، وإنْ كانت للإلحاق، معاملة معاملة تاء التأنيث لخصوص ما هي فيه بالمؤنث، وحين جمعت العرب ردّت إلى الأصل ولم تعتدّ بـ (التاء)"[5].

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣/٢٢١.

[2] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٦/٥.

[3] انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٢/٣١٥.

[4] انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٣٦٨.

[5] شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣/٣٧٧-٣٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وملخص القول: إن كل ما تقدّم يؤكد أن (التاء) على مذهب الخليل وسيبويه ليست للتأنيث، وإنما هي جارية مجرى (تاء) التأنيث.

غير أن ابن مالك يُصرّح بجعل (التاء) في (أُخْت) للتأنيث، ويتضح ذلك في قوله: "تاء (أُخْت) تاء تأنيث؛ لأنها تثبتُ لثبوته وتنتفي لانتفائه؛ ولذلك قيل في التصغير والجمع بـ (الألف) و(التاء): (أُخَيَّة) و(أَخَوَات)، ولم يقل: (أُخْتَيَّة) ولا (أُخْتَات)، فكذا الواجب أن يقال في النسب: (أَخَوِيّ)، كما يقال في النسب إلى (أخ)"[1].

أمّا مذهب يونس في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) في إثبات (التاء) بقوله: (أُخْتِيّ) و(بِنْتِيّ)، فهو مبنيّ على جعل (التاء) حرفاً أصليّاً، أي أن (التاء) في (بِنْت) و(أُخْت) بدل من (اللام)، وأنها ليست للتأنيث[2]، لأنها سبقت بحرف ساكن صحيح[3]، و"تاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحُه نحو (قَصْعَة) و(ضَيْعَة)، ولا يسكن إلا إذا كان مُعتلاً نحو فَتَاة وقَنَاة"[4].

وليست للتأنيث أيضاً؛ لأنها لا تبدل (هاء) في الوقف؛ لأن (تاء) التأنيث تبدل (هاء) في الوقف، مثل: (رَحْمَة) و(نِعْمَة)[5].

"ووجه مذهب يونس أن (التاء) للإلحاق بـ (قُفْل) و(جِذْع) فأجرى الملحق مجرى الأصلي"[6].

ويفسّر الصبان عدم حذف (التاء) في النسب على مذهب يونسُ لقوله: (أُخْتِيّ)؛ بقوله :إن (التاء) وإن أشعرت بالتأنيث فإنها تشبه (تاء) (جِبْتُ) و(سُحْتُ)، وذلك لسكون الحرف الصحيح

---

[1] شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٨٩٥.

[2] انظر: شرح الشافية، الرضي، ٦٩/٢.

[3] انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٠٣/٤.

[4] شرح التصريح، الأزهري، ٣٣٤/٢.

[5] انظر: نفسه، ٣٣٤/٢.

[6] شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣٧٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـــذي سبقها، وللوقف عليها بـــ (التاء)، ولكتابتها مجرورة، فيبدو أنها لم تشعر بالتأنيث[1]، كما يـــرى ابـــن جنـــي أن (التاء) في (أُخْت) و(بِنْت) ليست للتأنيث، وإنما هي بدل من حرف علة، خاصٌّ بالتأنيث[2].

وهـــذا يؤيد ما ذهب إليه يونس، وإن لم يفصّل ابن جني القول في هذه المسألة، غير أنه قال: " ... وإن كان لقول يونس أصول تجتنبه وتُسوِّغُه"[3].

فهو يُلمح بما يؤيّد يونس دون تفصيل القول فيه.

هـــذا مجمـــل ما جاء من تفسير للمذهبين، وكما اتضح لنا؛ فلكلّ مذهب حجته، وقياسه اللغوي الذي اعتمده، غير أنني أرجّحُ مذهب يونس في هذه المسألة لما يلي:

أولاً: أن النسب إلى (أخ) و(ابن) كالنسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) وهو (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ) يؤدي إلى لـــبس قويّ؛ ولذا فإن القول بإثبات (التاء) في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) بقولنا: (أُخْتِيّ) و(بِنْتِيّ) رأي حسن يستحق المحاكاة[4].

ثانـــياً: وإذا قيل: إن القرائن تمنع اللبس[5]، فأقول: هذا صحيح؛ ولكن إذا كان هذا اللبس يزول ببيـــنة الكلمة كما هو الحال في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت) على مذهب يونس، فهذا أولى من الحاجة إلى قرينة تزيله وتوضح المعنى.

ثالـــثاً: وإذا قـــيل: إن يونـــس يوافـــق على حذف (التاء) في الجمع فيجعلها كـــ (تاء التأنيث)، ويحذفها، أمّا في النسب فيُبقي (التاء) ويجمع بينها وبين (ياء) النسب[6].

---

[1] انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٧٤/٤.

[2] انظر: الخصائص، ابن جني، ٢٠٣/١.

[3] نفسه، ٢٠٢/١.

[4] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٦٧٨/٤.

[5] انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٧٥/٤.

[6] انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٣٣٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـيردّ علـيه بالقول: إن هناك فرقاً بين الجمع والنسب، فالجمع لا لبْس فيه، أمَّا النسب فمختلف؛ لأنّ حذف (التاء) فيه يوقعنا في لبس، وعدم التمييز بين المنسوب إلى المؤنث من جهة والمنسوب إلى المذكر من جهة أُخرى[1].

رابعاً: وإذا قيل: إن الحذف في الجمع في قولهم (أَخَوَات) يدلّ على فساد ما ذهب إليه يونس في قولـه: (أُخْتِيّ)، فيقال: إن هذا لا يدلّ على فساده؛ لأنه يجوز أنهم استغنوا بجمع (أخ) عن جمع (أخت)[2].

فهمزة (أَخَوَات) مفتوحة، وهمزة (أُخْت) جاءت مضمومة، وإذا جاز هذا لم يدلّ ما ذُكر على فساده[3].

خامسـاً: وأمّا ما ألزمه به الخليل بأنه إذا قال: (أُخْتِيّ) ينبغي أن يلزم بالقول (هَنْتِيّ) و(مَنْتِيّ)، وهو لا يقول به[4]، فيُردّ عليه بأن (التاء) في (هَنْت) خاصة في الوصل، ففي الوقف يقال (هَـنَهْ)[5]، وفـي (مَنْـت) التاء خاصة في الوقف[6]، "بخلاف تاء (أُخْت) و(بنْت) فإنهما يثبتان وصلاً ووقفاً على صورتهما"[7].

وممّـا يُحتج ليونس عليهم في هذه المسألة: أن (بنْت) و(أُخْت) اسم رجل جاء مصروفاً عندهم، ولو كانت (التاء) فيهما كـ (تاء) التأنيث لوجب جواز الأمرين؛ الصرف ومنعه، وإذا لم يجز إلا الصرف دلّ هذا على أنها ليست كـ (تاء التأنيث)[8].

---

(1) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٣٣٤/٢.

(2) انظر: المسائل البصريات، الفارسي، ٧٨٩/٢-٧٩٠.

(3) انظر: نفسه، ٧٩٠/٢.

(4) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٦٣/٣.

(5) انظر: المسائل البصريات، الفارسي، ٧٩١/٢.

(6) انظر ما ذكره الأشموني في حاشية الصبان، الصبان، ٢٧٤/٤.

(7) شرح التصريح، الأزهري، ٣٣٤/٢.

(8) انظر: المسائل البصريات، الفارسي، ٧٩٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واعـتماداً علـى جـواز (أُخْتِيّ) و(بِنْتِيّ) على مذهب يونس فإنه يجوز هذا النسب في مثيلاتها؛ وهي: ثنتان وكِلْتا، وذَيْتَ، وكَيْت، فهي -كما ذكر الأشموني- على مذهب يونس ثِنْتِيّ وكِلْتِـيّ أو كِلْتَوِيّ، وذَيْتِيّ، وكَيْتِيّ[1]، إلى جانب جواز ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في النسب إليها، قياساً على (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ)، فهي على مذهبهما: (ثَنَوِيّ) و(كِلَوِيّ) و(ذَيَوِيّ)[2].

ومـن الجديـر بالذكـر أن للأخفـش فـي هذه المسألة رأياً خالف فيه يونس والخليل، وملخّصـه: "حذف التاء ورد المحذوف وإبقاء الاسم على وزنه فتقول (أُخْوِيّ) و(بِنْوِيّ) بسكون (الخاء) و(النون)، وضم (الهمزة) وكسر (الباء) الموحدة"[3].

وفـي ظنـي أنـه مذهب فيه نظر؛ يؤيّد ذلك أنه يمنع اللبس؛ لاختلاف النسب فيه إلى (أُخْت) و(بِنْت) عن النسب إلى (أخ) و(ابن) كما هو الحال في مذهب الخليل.

غير أن ما ذهب إليه يونس أولى؛ لأنه أوضح؛ في إبقائه على (التاء)، واحتفاظه بصورة الكلمة بعد النسب، على ما كانت عليه قبل إجراء النسب.

---

[1] انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ٢٧٥/٤.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٦٣/٣.

[3] شرح التصريح، الأزهري، ٣٣٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النسبة إلى طيبة وعروة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النسب إلى (ظَبْية) و(عُرْوَة)

قـــال سيبويه: "وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في (ظَبْيَة) (ظَبْبِيّ)، ولا ينبغي أن يكـــون فـــي القـــياس إلاّ هذا، ... ، وأمّا يونس فكان يقول في (ظَبْيَة): (ظَبَوِيّ)، وفي (دُمْيَة): (دُمَوِيّ)، وفي (فِتْيَة): (فِتَوِيّ)"[1].

ويـــرى الخلـــيل أن الأول أقـــيس وأعرب، ومثل هذا ما يقال في حيّ من العرب يطلق عليهم: بنو زِنية: (زِنَوِيّ)، وفي البطية: (بِطَوِيّ)[2].

"وقـــال: لا أقـــول في (غَزْوَة) إلاّ (غَزَوِيّ)؛ لأن ذا لا يشبه آخره آخر فَعِلة إذا أسكنت عينها، ... ، وإن أسكنت ما قبل (الواو) في فَعْلة من بنات (الواو) التي ليست واحدة فُعْل فحذفت (الهاء) لم تُغيّر (الواو)؛ لأنّ ما قبلها ساكن، ويقوّي أن (الواوات) لا تغيّرُ قولهم في بني جِرْوة، وهـــم حـــيّ من العرب: (جِرْوِيّ)، وأمّا يونس فجعل بنات (الياء) في ذا وبنات (الواو) سواء، ويقول في (عُرْوَة): (عُرَوِيّ)، وقولنا: (عُرْوِيّ)"[3].

يتضح مما سبق أن هناك خلافاً بين الخليل ويونس في النسب إلى (ظَبْيَة) و(عُرْوَة)، وما يراه الخليل هو مذهب سيبويه.

وما ذهب إليه سيبويه والخليل ذهب إليه المبرد، وفي معرض توضيح هذا المذهب قال: "فإنْ كان على (فُعْل) و(فِعْل) جرى مجرى غير المعتلّ، وذلك أنه يُسكن ما قبل آخره، فيقع عليه الإعـــراب كمـــا يقع على غير المعتلّ، وذلك قولك: (هذا ظَبْي) و(دَلْو) و(نِحْيٌ) و(جَرْو)، ... ، علـــى هذا يجري جميع هذا، فإذا نسبت إليه قلت: (ظَبْبِيّ)، و(نَحْبِيّ)، وكذلك إن لحقت شيئاً منه (الهاء)؛ لأن (ياء) النسب تعاقب (هاء) التأنيث، فكل ما نسبت إليه فـــ(الهاء) ملغاة فيه، فكأنه لم

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣٤٧/٣.

[2] انظر: نفسه، ٣٤٧/٣.

[3] نفسه، ٣٤٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكسن (هاء)، ألا ترى أنك تقول في النسب إلى (طَلْحَة): (طَلْحِيّ)، وإلى (حَمْدَة): (حَمْدِيّ)، فأمّا قول يونس في النسب إلى (ظَبْيَة): (ظَبَوِيّ) فليس بشيء"[1].

ومن يجعل ما فيه (هاء) التأنيث في النسب بمنزلة ممّا لا تدخله (الهاء)، إنما يجري ذلك على القياس[2].

وملخّص القول: إن مذهب الخليل وسيبويه في النسب إلى ما دخلته (التاء) أنه لا يُغيَّر فيه شيء، بعد حذف (التاء)، سواء كان واوياً أو يائياً، نحو (غَزْوَة) و(ظَبْيَة)[3]، ووافقهما ابن عصفور في الواوي[4].

أمّا مذهب يونس في هذا فكان في النسب إلى فَعْلة أو فِعْلة، ممّا جاء لامه ياء يجري مجرى ما كان أصله فَعِلة أو فِعِلة، فيقول في الإضافة إلى (ظَبْيَة): (ظَبَوِي) مُحتجاً بما جاء عن العرب في النسب إلى بِطْيَة: (بِطَوِي)، وإلى (زِنْيَة): (زِنَوِيّ)[5].

ويفسّر العكبري مذهب يونس في النسب إلى اليائي، نحو: (ظَبَوِيّ)، قائلاً: "ووجهه على ضعفه أنّه قدّره: (فَعِلَة) بالكسر فأبدل من الكسرة فتحة فانقلبت (الياء) (ألفاً) ثم (واواً) احتيالاً على الأخفّ، وخصّ ذلك بالمؤنث؛ لأنه موضع التغيير[6].

ومعنى هذا أن مذهب يونس يقتضي فتح ما قبل (الياء) وقلبها (واواً) في اليائي، كما

---

(1) المقتضب، المبرد، ١٣٧/٣.

(2) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٦٥/٣.

(3) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٥٥/٤، وانظر: الهمع، السيوطي، ٣٦٥/٣-٣٦٦.

(4) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٥٥/٤، لم يرد لابن عصفور رأي في ذلك في المقرب، أو في الممتع أو شرح الجمل.

(5) انظر: الخصائص، ابن جني، ١٠٨/٢.

(6) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٥١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقتضـــي فـــتح مـــا قبل (الواو) في الواويّ، وهو ما اختاره الزجاج، واختاره ابن عصفور في اليائي[1].

"أمّـــا في اليائي فلتخفّ الكلمة بقلب (الياء) (واواً)، وخصّ ذلك بالثلاثي ذي (التاء)، أمّا الثلاثـــي فـــلأن مبناه على الخفة فطلبت بعد الممكن، ... ، وأمّا ذو (التاء)؛ فلأنّ التغيير بحذف (التاء) جرّأ على التغيير بالفتح"[2].

"وأمّا الفتح في الواويّ فحملاً على اليائي"[3].

وعلـــى هـــذا فإنّ النسب -على مذهب يونس- إلى ما فيه (التاء) من اليائي أو الواوي، كالنســـب إلـــى المـــنقوص الثلاثي، بقلب (الياء) واواً في اليائيّ، وبفتح ما قبل (الواو) فيها في الواويّ، فنقول: (ظَبَوِيّ)، و(عُرَوِيّ)[4].

هذا مجمل ما جاء من توضيح لمذهبي الشيخين في هذه المسألة.

وما أراه في هذه المسألة هو اختيار مذهب الخليل؛ لقوة القياس الذي اتكأ عليه في حمله على الصحيح، إلى جانب سماع ذلك من العرب، وقد تقدّم ذكر ذلك عند سيبويه.

كمـــا أخـــتار ما ذهب إليه يونس في النسب إلى ذوات (الياء) نحو (ظَبْيَة)، بفتح ما قبل (الياء) وقلبها واوا، فنقول على ذلك (ظَبَوِيّ)، وهو لا يقلّ في قوته عمّا اختاره الخليل في ذوات (الياء)، وقوله في نحو (ظَبْيَة): (ظَبْيِيّ).

وذلـــك لما اعتذر به الخليل ليونس في ذوات الياء[5]، ويتضح هذا الاعتذار ممّا جاء في

---

[1] انظـــر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٥٥/٤، لم يرد لابن عصفور رأي في الواوي في المقرب، غير أنه يجيز الوجهين في اليائي، إذْ يرى أن الأحسن اختيار نحو: (ظبيي) مع جواز القول: (ظبوي)، انظر: المقرب، ابن عصفور، ٤١٤-٤١٥.

[2] شرح الشافية ، الرضي، ٤٨/٢.

[3] نفسه، ٤٨/٢.

[4] انظر: الهمع، السيوطي، ٣٦٦/٣.

[5] انظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتاب منسوباً للخليل وفيه يقول: "وأمّا يونس فكان يقول في (ظَبْيَة): (ظَبَوِيّ)، ...، فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها (الهاءُ) بـ (فَعِلة)؛ لأن اللفظ بـ (فَعِلَة) إذا أسكنْتَ العين، و(فَعْلَة) من بنات (الواو) سواء، يقول: لو بنيت (فَعِلَة) من بنات (الواو) لصارت (ياء)، فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت (ياء) ولم ترجع إلى (الواو)، فلمّا رأوْها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا (ظُمْيَة) كـ (فَعِلَة)، وجعلوا (فِتْيَة) بمنزلة (فِعِلَة)"[1].

وما يمكن أن يفهم من هذا الاعتذار "أن بنات (الياء) تنظم فيها (الياءات)، ولم تجرِ مجرى الصحيح في تحمّل حركات الإعراب؛ لأن حركات الإعراب في (ظَبْيَة) تجري على (تاء) التأنيث، فقلبت إلى (الواو)؛ لأن المقلوب إليه لا بُدَّ من أن يكون من حروف العلة كالمقلوب، وقد تُعذّر (الياء)، فبقي (الألف) و(الواو)، وقد تعذَّر (الألف) أيضاً؛ لأن من شرط النسبة أن يكون ما قبل (الياء) مكسوراً فتعيّن (الواو)"[2].

كما أن احتجاج الخليل ليونس يقتضي القول: إنه حمل (فَعْلَة) على (فَعِلَة) بكسر العين؛ وذلك لأن (فَعْلَة) و(فَعِلَة) بإسكان العين سيّان، ومعنى ذلك أن (ظَبْيَة) كـ (ظَبِيَة) و(رَمْيَة) كـ (رَمِيَة)، و(قِنْيَة) كـ (قِنِيَة)، ثم تم التسكين للخفة، كما قيل في (كَتِف: كَتْف)، وفي (إبِلٍ): (إبْل)، فأصبح ما جاء على وزن (فَعِلَة) بكسر العين أصلاً على وزن (فَعْلَة)، وإذا نسبنا إلى ذلك نرده إلى أصله؛ لأن الحركة تفيدنا خفة؛ لأنا إذا نسبنا إلى (عَمْيَة) و(قِنْيَة)، والثاني منها مسكور يجب فتحها، وقلب يائها واواً بعد قلبها ألفاً، كما نقول في (عَمٍ) (عَمَوِيّ)، وفي (شَجٍ) (شَجَوِيّ)، فيصير بذلك أخف لفظاً من (عَمْيِيّ) و(قِنْيِيّ)[3].

ولأن ما اعتذر به الخليل ليونس في ذوات (الياء) دون ذوات (الواو) تضمّن أوضح ما جاء – في ظني–؛ لتبيين وجه قوّة ما ذهب إليه يونس في اليائي دون الواوي، أختار ما ذهب

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣٤٧/٣.

(2) شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ١٩/٣.

(3) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٥٣/٥-١٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إليه يونس في اليائي، وفي ذلك يقول ابن الحاجب: "لأن ذوات (الياء) بتحريك عينها تنقلب ياؤها واواً، فـتخف شيئاً، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل، لكن ما يحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل بالحركة أدنى ثقل، وأمّا ذوات (الواو) فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفّة، ولم يرد به أيضاً سماع كما ورد في اليائي: (قَرَوِيّ) و(زِنَوِيّ) و(بِطَوِيّ)"[1].

ومعنى هذا أن ما قوّى ما ذهب إليه يونس في النسب إلى اليائي يتلخّص في جانبين:

أ- جانب صوتي، وهو حدوث الخفة في النطق في هذا الاختيار.

ب- السماع، وثبوت ورود ذلك عن العرب.

أمّا النسب إلى الواوي فلا يحدث فيه خفة في اختيار يونس.

فإذا قلنا في النسب إلى (عُرْوَة) (عُرَوِيّ) بفتح الراء، نجده اختياراً بعيداً؛ لأنه لا يكتسب بذلك خفة، فإذا كسرت (الراء) ثم فتحت، فإن (الواو) تبقى على حالها، وبذلك فالسكون أخف[2].

ومـن الجديـر بالذكـر أن تأييد يونس في (اليائي) دون (الواوي) هو من اختيار ابن عصفور[3].

وعلـى كل حال فما ذهب إليه يونس هو قياس جديد تفرّد به دون سائر النحويين، ممّا يؤكد ما وصف به من تميُّز بقياساته المتفرّدة[4].

---

[1] شرح الشافية، الرضي، ٤٨/٢.

[2] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٥١/٢.

[3] انظر: الهمع، السيوطي، ٣٦٦/٣، لم أعثر على رأي لابن عصفور في الواوي في أيّ من كتبه.

[4] انظر: يونس النحوي، أحمد مكي الأنصاري، ٢٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزائد في (علم) ونحوه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزائد في (عَلَّم) ونحوه

ذكـر سـيبويه أن الخليل يجعل الأولى هي الزائدة في نحو (سَلَّمَ)؛ لأن (الواو) و(الياء) و(الألـف) تقـع ثانـية فـي (فَوْعَل) و(فَاعِل)، و(فَيْعَل)، كما جعل الخليل في (فَعْلَل) و(فِعِلّ) ونحوهمـا، الأولـى زائـدة؛ وذلك لأن (الواو) و(الياء) و(الألف) تقع ثالثة في نحو: (جَدْوَل) و(عِثْيَر) و(شَمّال)[1].

وأمّـا غـير الخليل فيجعل الزوائد هي الأواخر، ففي (سَلَّم) وأخواتها يجعل الثالثة هي الـزائدة؛ لأن (الـواو) و(الـياء) وقعتا ثالثتين في نحو (جَدْوَل) و(عِثْيَر)، كما جعل الآخرة في (مهْـدَد) ونحوها كـ (الألف) في (مِعْزَى) و(تَتْرَى)، وجعل الآخرة في (خِنَبّ) كـ (النون) في (خِلَفْنَه)[2].

وبهـذا نجد أن الخليل يرى بأن الحرف المزيد في نحو (عَلَّمَ) و(سَلَّمَ) هو الأول، وغيره يرى بأن المزيد هو الثاني.

ولـم ينسب سيبويه الرأي الثاني إلى أحد بعينه، غير أن هذا الرأي عند غيره يُنسب إلى يونس[3].

وبذلك فهذه المسألة من مواضع الخلاف بين يونس والخليل.

وسـيبويه لا يُـرجّح فـي هذه المسألة رأياً على آخر، ويقول في ذلك: "وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب"[4].

ومذهب الخليل هو اختيار ابن عصفور[5]، أمّا مذهب يونس فمن اختيار الفارسي[6].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٢٩/٤.

(2) انظر: نفسه، ٣٢٩/٤.

(3) انظر: الخصائص، ابن جني، ٦٣/٢، وانظر: المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، ١٣٩.

(4) الكتاب، سيبويه، ٣٢٩/٤.

(5) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ٢٠٣.

(6) انظر: المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، ١٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا توضيح مذهب الخليل فيتمثّل في قوله بأن الزائد في (قطّع) ونحوه هو الأوّل، فيجعل (الطـــاء) الأولـــى من (قَطّع) ونحوها كـ (واو) (حَوْقَل) و(ياء) (بَيْطَر)، ويجعل (باء) (جَلْبَبَ) الأولى بمنزلة (واو) (جَهْوَر)، و(دَهْوَر)[1].

وجعـــل الخليل الزائد الأول في هذا؛ لأنه يقع موقع (ألف) فاعل، و(ياء) فيْعل، و(واو) فَوْعَل[2].

وحجـــة الخلـــيل فـــي ذلك أن الأول قد يرد في موقع تكثر فيه أمهات الزوائد، (الياء) و(الـــواو) و(الألـــف) فهي ترد ثانية زائدة وساكنة في نحو: (حَوْقَل) و(صَيْقَل) و(كَاهِل)، وترد ثالثة في نحو: (كِتَاب) و(عَجُوز) و(قَضِيب)، فإذا جُعلت الأُولى من (سَلَّم) زائدة تكون واقعة في موقع هذه الحروف[3].

وممّـــا يؤيّـــد مذهـــب الخلـــيل مـــا جاء نحو (فَعَوْعَل) و(فَعَيْعَل)، و(فَعَنْلَل) و(فَعَاعِل) و(فَعَاعِـــيل)؛ وذلك نحو: (غَدَوْدَن) و(خَفَيْدَد) و(عَقَنْقَل)، و(زَرَارِق)، و(سَخَاخِين)، وذلك أن هذه الصـــيغ التـــي تكرّرت فيها العينان، تقدم الزائد على الثانية منهما، أي (واو) (فَعَوْعَل)، و(ياء) (فَعَـــيْعِل)، و(نون) (فَعَنْلَل)، و(ألف) (فَعَاعِل) و(فُعَاعِيل)، فكما اجتمعا في هذه الصيغ، وجاء ما قبل الثانية زائدا، ينبغي أن يكونا كذلك عند التقائهما دون الفصل بينهما في نحو: (فُعَّل) و(فُعَّل) و(فَعَّـــال) و(فُعَّـــال) و(فِعِّيل)، وما جاء نحو هذا، الأولى تقع زائدة؛ لأنها تقع موقع الزوائد مع الـــتكرير فيهما، فكما ثبتت زيادة ما قبل العين الثانية في (فَعَوْعَل) ونحوه: فكذلك ثبتت زيادة ما قبل العين الثانية في نحو: (فَعَّل) و(فُعَّل)، ونحوهما[4].

وممـــا يؤيـــد مذهب الخليل أن (التاء) في (تفعيل) جاءت بدلاً من عين (فِعَّال) الأولى، وجـــاءت (التاء) زائدة، وينبغي أن تأتي بدلاً من زائد؛ لأن الزائد أشبه بالزائد من الأصل، وبذا

---

(1) انظر: الخصائص، ابن جني، ٢/٦٣.

(2) انظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ٤/٦٢.

(3) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ٢٠٢، وانظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١/١٠٦.

(4) انظر: الخصائص، ابن جني، ٢/٦٥-٦٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـإن (العيـن) الأولى من (قِطَّاع) هي التي وقعت زائدة؛ لأن (تاء) (تَقْطِيع) بدل منها، كما أن (هاء) (تَفْعِلَة) في المصدر بدلٌ من (ياء) (تَفْعِيل)، وهما زائدتان[1].

أمّا توضيح مذهب يونس فيتمثل في قوله إن الزائد في (قَطَّعَ) ونحوه، هو الثاني، فيجعل (الطـاء) الثانـية من (قَطَّعَ) ونحوها كـ (واو) (جَهْوَر)، و(دَهْوَر)، كما جعل الثانية مثل (ياء) (سَلْقَيْت)، و(جَعْبَيْت)[2].

وحجـة يونـس فـي ذلك أن الثاني يأتي في موضع تكثر فيه أمهات الزوائد، فنجد أن (الـواو) و(الـياء) تزادان متحركين، في نحو: (جَهْوَر) و(عِثْيَر)، ورابعين في نحو: (كَنَهْوَر)، و(عِفْرِيَة)، فإذا وقع الثاني من (فَعَّل) زائداً وقع موقع هذين الحرفين[3].

"ومذهـب أبـي بكر أن الثاني هو الزائد؛ لأنه تكرّر، قال: فهو أحقُّ بالزيادة، وهذا هو القـياس؛ لأنـك إنمـا تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثمّ تزيد بالتكرير حتى تبلغ العِدّة؛ والمثال الذي تريد"[4].

ويؤيـد الفارسـي مـا ذهـب إليه يونس بجعل الثاني هو الزائد، ويحتج بقول العرب: (اقْعَنْسَـسَ)، و(اسْحَنْكَكَ)، ومما يُستدل من ذلك أن (النون) في (افْعَنْلَل) من الرباعي لم ترد إلا بين أصلين، نحو (احْرَنْجَمَ) و(اخْرَنْطَمَ)، أمّا (اقْعَنْسَسَ) فملحق به؛ ولذا ينبغي أن يتفق وما أُلحق بـه، فـتكون (السين) الأولى في (اقْعَنْسَسَ) أصليّة كما كانت (الطاء) التي تقابلها في (اخْرَنْطَمَ) أصلية، وإذا جاءت (السين) الأولى من (اقْعَنْسَسَ) أصلية جاءت الثانية زائدة، دون شك[5].

---

[1] انظر: الخصائص، ابن جني، ٢/٧١.

[2] انظر: نفسه، ٢/٦٣.

[3] انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ٢٠٢، وانظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١/١٠٧.

[4] المنصف، ابن جني، ١/١٦٤، ويقصد بأبي بكر: ابن السرّاج.

[5] انظر: الخصائص، ابن جني، ٢/٦٣-٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويـــرى ابـــن جني أن ما ذهب إليه الفارسي، هو أحسن ما يمكن أن يقال في الاحتجاج بجعل الثاني هو الزائد في (فَعَّل) ونحوها[1].

غـــير أن ابـــن عصفور يرى أن ما استند إليه الفارسي لا حجة فيه؛ لأنه يتطلب موافقة الملحق ما أُلحق به في أمور أزيد من موافقته له في حركاته وسكناته وعدد حروفه؛ فـــ (النون) فـــي (افْعَـــنْلَلَ) يليها حرفان أصلان، ولم يرد بعد (النون) في الملحق به من الثلاثي إلا حرفان، الأول أصـــليّ والثانـــي زائد، فمثلما يخالف الملحق الملحق به في هذا الذي ذكر، فإنه يصحّ أن يخالفـــه فـــي مجـــيء (الـــنون) في الملحق به أتت بين أصلين، وأتت في الملحق بين الأصل والزائد[2].

ويُؤيّـــد ما ذهب إليه يونس من جعل الثاني هو الزائد أن العرب ألحقت الثلاثة بالأربعة فـــي قولهم: (مَهْدَدَ) و(جَلْبَبَ) فاستعملوا الأصلين، وهما الميم والهاء والجيم واللام، فمثلما تبعت (الهـــاء) (الميم) و(الهاء) أصل، ومثلها (الميم)، فكذا ينبغي أن تأتي (الدال) الأولى أصلاً؛ وذلك لـــتكون كـــ (الهاء) وهي أصل، فكما يثبت أن (الهاء) وقعت أصلاً وتبع أصلاً، فينبغي أن تأتي (الـــدال) الأولـــى أصلاً تبع أصلاً بتساوي أحوال الأصول الثلاثة المتمثّلة في (الفاء) و(العين) و(اللام)[3].

"فلمـــا اســـتوفيت الأصول الثلاثة المقابل بها من (جَعْفَر) الأصول الأول الثلاثة، وبقيت هـــناك بقـــية من الأصل الممثّل -وهي (اللام) الثانية التي هي (الراء)، استؤنفت لها (لام) ثانية مكـــرّرة، وهي (الدال) الثانية، نعم إذا كانت (اللام) الثانية من الرباعي مشابهة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذي هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة؛ إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة"[4].

---

[1] انظر: الخصائص، ابن جني، ٦٣/٢.

[2] انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ٢٠٣.

[3] انظر: الخصائص، ابن جني، ٦٥/٢.

[4] نفسه، ٦٥/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويـرى ابن عصفور أن الصحيح هو مذهب الخليل مستدلاً على ذلك بدليلين: الأول: أن العرب تقول في تصغير (صَمَحْمَح)(صُمَيْمِح)، بحذف (الحاء) الأولى، مما يثبت أنها زائدة؛ لأنه لا يجـوز أن نحـذف الأصلي ونُبقي الزائد، والثاني إذا جاءت (العين) مُضعّفة، وفصل بينهما بحـرف لا يأتـي إلاّ زائـداً في مثل: (عَثْوَثَل) و(عَفَنْقَل)، فـ (الواو) و(النون) الفاصلتان بين العينين زائدتان، وإذا ثبت هذا علمنا أن (الحاء) الأولى في (صَمَحْمَح) هي الزائدة؛ لأنها وقعت بين العينين فلا يجوز أن ترد أصلاً، حتى لا يتناقض ذلك وما ورد عن العرب، بأنه لا يصحّ أن نفصل بين العينين إلا بحرف زائد[1].

ويذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهباً فيه شيء من التفصيل، فهو يرى أن الزيادة في (صَـمَحْمَحْ) فـي الثانـي والثالـث، ويحكم بزيادة الثالث والرابع في (مَرْمَرِيس)، والثاني في (اقْعَنْسَسَ)، ويرى أن الأول في (عَلَّمَ) ونحوه هو الأولى بالزيادة[2].

هـذا مجمل ما جاء من آراء في توضيح مذهبي الشيخين يونس والخليل، وفي تأييدهما ومخالفتهما عند بعض النحويين كما تقدّم.

وكما قدّمت فإن هناك حججاً أيّدت ما ذهب إليه الخليل، وأوضحت ذلك من خلال نظائر وأمثلة ممّا ورد في كلام العرب، ومثلها تلك الحجج التي أيّدت مذهب يونس.

ولأن مـا استدلّ به الخليل ويونس لم يكن قطعيّاً[3]، لا أستطيع أن أرجّح أيّاً من الرأيين علـى الآخـر؛ ولأن ما قُدّم من حجج وأدلة لتفسير المذهبين يتساوى -في نظري- في صحّة سماعه عن العرب، وفي صحّة القياس عليه لإثبات كل من الرأيَيْن.

---

(1) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ٢٠٣-٢٠٤.

(2) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٠٩/١، ويتضح هذا مما أورده ابن عقيل في شرح التسهيل، ٦١/٤-٦٢ وفيه يقول: "فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات، وثالثها في نحو: (صمحمح)، ...، وثالـثها ورابعهـا في نحو: (مرْمريس)، ...، وثاني المثلين أولى بالزيادة في نحو: (اقعنسس)، ...، وأولهما أولى في نحو (علّم).

(3) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٦٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعلّ هذا ممّا دفع سيبويه إلى الحكم بصحة المذهبين، دون ترجيح أي منهما على الآخر بقوله: "وكلا الوجهين صواب ومذهب"[1]، "فهذا يدلّ على احتمال الوجهين"[2]، ولعل هذا ما حدا بالصبان لأنْ يقول: "وكلا الوجهين حسن"[3].

وأمّا ما نسب إلى سيبويه من القول بأنه يرى أن الثاني هو الزائد في (فَعَّل)[4]، فلا دليل عليه، ولم يذكر سيبويه ما يرجّح به رأياً على آخر، فهو يساوي بين الرأيين كما أسلفْت[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٣٢٩/٤

[2] الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٠٧/١.

[3] حاشية الصبان، الصبان، ٣٤٣/٤.

[4] انظر: الهمع، السيوطي، ٤١٥/٣.

[5] الكتاب، سيبويه، ٣٢٩/٤.

كأين مفردة أم مركبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(كأيّنْ) مفردة أم مركبة

ذكـــر الرضـــي أن (كَأَيِّنْ) مركبة؛ ولأجل ذلك تصرّف العرب فيها فقالوا: (كَائِن)، بـــ (الألف) بعد (الكاف)، وبعدها همزة مكسورة، تليها (النون) ساكنة[1].

وذكـــر رأياً ليونس في (كَائِن) وفيه يقول: "هو اسم فاعل من (كَانَ)"، كما أنه يورد رأياً للخلـــيل وفـــيه يقول: "الياء الساكنة من (أيّ) قُدِّمت على (الهمزة)، وحُركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت (الهمزة) لوقوعها موقع (الياء) الساكنة، ثم قلبت (الياء) (ألفاً)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: (الألف) و(الهمزة)، فكسرت (الهمزة) لالتقاء الساكنين، وبقيت (الياء) الأخيرة بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص"[2].

ومن الواضح ممّا تقدّم أن الخليل يوضح أصل (كَائِن) التي تُعدُّ صورة من صور (كَأَيِّنْ) كما في قول الشاعر:

وكَائِنْ لَنا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً وَلا تَدْرُونَ مَا مَنٌّ مُنْعِمُ[3]

ويتضـــح رأي الخلـــيل في (كَأَيِّنْ) مما ورد في الكتاب، وفيه يقول: "وسألت الخليل عن (كَأَنّ) فزعم أنها (إنّ) لحقتها (الكافُ) للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: (كَأَيٍّ) رجلاً، ونحو: (لَهُ كَذا وكَذا دِرْهَماً)"[4].

فمـــا يـــراه الخليل في (كَأَيِّنْ) أنها مركبة قياساً على (كَأَنّ)؛ لأنّ (الكاف) فيهما جاءت للتشبيه.

---

(1) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٢٣٦/٣.

(2) نفسه، ٢٣٦/٣.

(3) ذكـــره الأشموني، انظر: حاشية الصبان، الصبان، ١٢٠/٤، ورواه السيوطي: وكائن لنا فضلاً عليكم ونعمة، الهمـــع، ٢٧٩/٢، وانظـــر: تخـــريج الشاهد في: معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، ٣٤٠/١، وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ١٨١/٧.

(4) الكتاب، سيبويه، ١٥١/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مما سبق يتضح لنا أن سبب الخلاف بين يونس والخليل في (كَائِن) مصدره الخلاف في أصلها، فيونس يراها بسيطة، والخليل يراها مركبة.

وذهب المبرد إلى أنهم بنوا اسماً على فاعل من الكلمتين في (كَأَيِّنْ) و(الكاف) تُعدّ (فاء) الكلمة، و(الهمزة) الواقعة (فاء) (أيّ) صارت عيناً، كما حذفوا إحدى اليائين، وأبقوا الأخرى لاماً[1].

وذهب الجرجاني إلى أن (كَأَيِّنْ) جرى فيها قلب، بتأخير (الهمزة)، وهي فاء الفعل، فصار (كياء) على وزن (كَعَلَف)، وخففت (الياء)؛ فأصبحت (كياء) بعد تخفيفها على وزن (كَعَف)؛ لأن (الياء) عينها، و(الهمزة) فاؤها، ثم قُلبت (الياء) ألفاً، كما هو الحال في (طيْءٍ): (طَائِيّ)، وأصلها (طَيِّيٍ)، ووزنها كـ (طَيْعِيّ)، وبذا فـ (النون) في (كاءٍ) في حقيقته تنوين كما هو في (كِسَاءٍ)، والوقف عليه، كما هو الوقف على (كِسَاءٍ) في حال رفعه وجرّه؛ وذلك أن (الهمزة) تقتضي الكسرة؛ لأنها جاءت في موضع (لام) الفعل، وهي (الياء) الثانية في (كَائِيّ)، ولو وقفنا على (كَائِنٍ) لقلنا: (كاءٍ) بهمزة ساكنة كما هو الوقف على (كِسَاءٍ)[2].

يفهم مما ذهب إليه الجرجاني أن (الكاف) ليست أصلاً من أصول (كَأَيِّنْ)، وإنّما هي مزيدة فيها؛ لأنها ليست فاءً أو عيناً أو لاماً لها، وبذلك فإن (كأَيِّنْ) مركبة وليست بسيطة.

وذهب ابن يعيش إلى القول بأن (كَأَيِّنْ) مركبة، يظهر ذلك من قوله: "وهي مركبة أصلها (أي) زيد عليها (كاف التشبيه)، وجعلا كلمة واحدة، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما، في حال الإفراد؛ ولذلك نظائر من العربية وغيرها"[3].

ويرى ابن مالك أن (كَأَيِّنْ) "مستحقة للحكاية؛ لأنّها مُركَّبة من (كاف) التشبيه و(أيّ)، فكانت بمنزلة (بِزَيْد) مُسمّى به"[4].

---

(1) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٢٣٦/٣.

(2) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٥١/٢-٧٥٢.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٥/٤.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٣٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومعنى هذا أن (الكاف) في (كَأَيِّنْ) رغم زيادتها صارت مع (أيّ) في حكم الكلمة الواحدة، مما أوجب فيها الحكاية.

وهي كما ذكر ابن هشام: "اسم مركب من (كاف) التشبيه و(أيّ) المنوّنة؛ ولذلك جاز الوقف عليها بـ (النون)؛ لأن التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه (النون) الأصلية"[1].

وممّا خالفت فيه (كَأَيِّنْ) (كَمْ) أن (كَأَيِّنْ) مركبة، و(كَمْ) بسيطة على المذهب الصحيح[2].

هذا مُلخّص ما جاء من توضيح لأصل (كَأَيِّنْ) على مذاهب النحويين، والخلاف بين يونس والخليل في تفسير أصل (كَائِن) -وهي صورة من صور (كَأَيِّنْ)- يعتمدُ على تحديد أصل (كَأَيِّنْ)، وإذا كان الأمر كذلك فلا بُدَّ من تحديد أصلها.

وفي ظني أنها مركبة من (الكاف) و(أيّ) كما ذكر الخليل؛ وذلك لما سبق وذكره النحويون من الوقف عليها بـ (النون).

وإذا ثبت أن (كَأَيِّنْ) مركبة ضعف مذهب يونس في (كَائِن) بجعلها اسم فاعل من (كانَ)؛ لأنه بذلك عدّ (الكاف) فاء الكلمة، والأرجح أنها مزيدة؛ ولكثرة ملازمتها لـ (أيّ) صارتا كالكلمة الواحدة؛ ولهذا كان ما ذهب إليه الخليل في تفسيره لما جرى في (كائن) من تغيير -كما أسلفت- أولى وأرجح.

وما قدّمه المبرد من تفسير لـ (كَائِن) يعتمد على القول بتركيب (كَأَيِّنْ)، وهو في ظني لا يقلّ في صحته عمّا ذهب إليه الخليل، غير أنّي لا أجد دليلاً أرجّحُ به أيّاً منهما على الآخر.

وإنْ قيل بما قاله البصريون حين احتجُّوا بأن (كَمْ) مفردة وليست مركبّة: بأنها مفردة؛ لأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، وأن مَنْ قال بوجوب الأصل لم يطالب بدليل[3]، وما يقال في (كَمْ) يقال كذلك في (كَأَيِّنْ)، فأقول فيه: إن ما ذهبوا إليه يخالف ما جاء به النحويون في

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٤٦.

(2) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/٢٨١، وانظر ما ذكره الأشموني، حاشية الصبان، الصبان، ٤/١٢١.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٤٠، ص٣٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مناقشتهم للقضايا المتعلقة بالأصول، من ذلك أنهم بحثوا في العامل الذي رفع المضارع، رغم أن الأصل في المضارع يأتي مرفوعاً، فلم يمتنع النحويون عن بحث هذا رغم مجيئه على الأصل.

أمّـا مـا ذهب إليه أبو حيان من القول بأن (كَأَيِّنْ) بسيطة، لما ورد فيها من لغات عن العرب[1]، وهي: (كَأَيِّنْ) -وهي أفصح لغاتها-، و(كَائِن)، و(كَئِنْ) و(كَئِنْ) و(كَأْيِنْ)[2].

فـأقول فيه: إن ما ورد من لغات لها عن العرب ليس دليلاً على أنها بسيطة؛ لأنها بعد تركيبها من (الكاف) و(أيّ) صارت كأنها كلمة واحدة، وهي (كَأَيِّنْ)؛ ولذلك وجبت لها الحكاية كما أوضحت، وبعدها جرت على ألسنة العرب الفصحاء على هذه الصورة، وعلى ألسنة بعض القبائل مع تغيير بالحذف، وغيره كالقلب مثلاً، إلى أن استقرت لديهم بالصورة المذكورة.

أمّا ما قيل بأن (الكاف) في (كَأَيِّنْ) زائدة، ولا تفيد تشبيهاً؛ لأنها لا تتعلق كباقي حروف الجـر الزوائد[3]، فأقول فيه: إن القول بزيادتها يؤيد القول بأن (كَأَيِّنْ) مركبة، وإن كنت لا أرى ذلك؛ لأن الغالب في معنى (الكاف) هو معنى التشبيه.

أمّـا القـول بأنها لم تتعلق بشيء قبلها؛ فلأنها لمّا رُكّبت مع (أيّ) صارتا كلمة واحدة، وهـي في ذلك مثل (الكاف) في (كَأَنّ) و(الكاف) في (كَذا) لم تتعلّق بشيء مع أنها عاملة في ما بعدها؛ لأنّه لا يجوز تعليق حرف الجر عن العمل؛ ففي قولنا: (ما جَاءَنِي مِنْ أَحَد) جاءت (مِنْ) زائدة، لم تتعلق بشيء، ومع هذا فهي عاملة[4].

وفي ظني أن حروف الجر الزائدة عاملة لفظاً ونطقاً، أمّا وظيفة الاسم بعدها وموقعه فلا تتغيّر، إذ وظيفته هي نفسها كما كانت قبل دخول حرف الجر الزائد.

---

(1) انظـر: الهمـع، السيوطي، ٥٠٣/٢، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب، ٣٨٥/١ رأيه في (كأيّن): "وقال بعض أصحابنا ويحتمل أن تكون بسيطة انتهى، وهذا الذي كنتُ أذهب إليه قبل أنْ أقف على قول هذا القائل"، فهـو يرى أنها بسيطة، غير أنه لم يبيّن سبب ذلك؛ فلم يذكر أن تعدد لغاتها سبب في بساطتها، وإنْ ذكر هذه اللغات في موضع آخر في الكتاب.

(2) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيّان، ٣٨٨/١.

(3) انظر: الهمع، السيوطي، ٥٠٣/٢.

(4) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّـــا رأي بعض النحويين الذي ذكره أبو حيان في (كَأَيِّنْ) بقوله: "وقال بعض أصحابنا ويحتمل أن تكون بسيطة"[1]، فيُعدّ ضعيفاً، فما يُضعفه قوله: (بعض)، وقوله: (ويحتمل)، وعلاوة على ذلك فالنحويون الذين ذهبوا هذا المذهب -أي القول بأن (كَأَيِّنْ) بسيطة- لم يقدّموا سبباً أو دليلاً يُرجّحُ ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ١/٣٨٥.

الفصل الثالث

مظاهر الخلاف بين يونس والخليل

في القضايا النحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدخل:

ظهـر الخلاف بين الشيخين: يونس والخليل في عدد من القضايا النحوية، وهي القضايا التي تناولت تركيب الجمل وإعرابها، وتوجيهها من خلال السياقات التي وردت فيها.

تناولت في هذا الفصل هذه القضايا عرضاً وتحليلاً ومناقشة، وحاولتُ الوصول إلى رأي ارتضيته في كل قضية، بترجيح الرأي الأصوب منها، وقد تمثلت هذه القضايا بما يأتي: (تنوين المـنادى العلم)، و(ندبة الصفة)، و(حكم المعطوف المعرف بالألف واللام على المنادى العلم)، و(العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض)، و(هل يجوز أن تأتي الحال معرفة؟ الحـال المعرفة بالألف واللام)، و(تمييز كَأَيِّنْ)، و(الفصل بين المتضايفين في نحو: (لا يَدَيْنِ بِهَا لَـك)، و(أي الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً)، و(إعمال لكِنْ مُخفَّفَة)، و(أصل الألف في (معـاً))، و(صـرف العلم المؤنث المُسمّى بمذّكر ثلاثي ساكن الوسط)، و(صرف قاضي وأُعيم تصغير أعمى ونحوهما)، و(صرف قدّام).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تنوين المناهى العله

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تنوين المنادى العلم

أورد سيبويه شاهدًا على تنوين العلم بالضم في باب النداء للضرورة، وتمثل هذا في قول الأحوص[1]:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[2]

أما ما ذهب إليه عيسى بن عمر بقوله: (يا مَطَرًا)، إذ يشبهه بقوله: (يا رَجُلًا) بحمله إذا نون وطال على النكرة فلا يجيزه سيبويه بحجة عدم السماع من العرب[3].

ولم ينص سيبويه في معرض ذكره لهذا الشاهد على رأي للخليل أو ليونس في هذه المسألة.

ومن الثابت في ما ذكر الزجاجي والسيوطي أن ما ذهب إليه سيبويه من تنوين المنادى العلم بالضم للضرورة هو اختيار الخليل والمازني، وتنوينه بالنصب هو اختيار أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي عمر الجرمي[4].

ومعنى ذلك أن ما ورد في هذه المسألة هو موضع خلاف بين اختيار الخليل ويونس.

وبتتبع هذه المسألة في مظانها وجدت أن الفراء[5]، والزجاجي[6]، قد اختارا ما ذهب إليه الخليل، والمبرد اختار ما ذهب إليه يونس[7]، وعبدالقادر

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٠٢.

(2) نفسه، ٢/٢٠٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٤٦٣.

(3) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٠٣.

(4) انظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣، وانظر: الهمع، السيوطي، ٢/٣٢.

(5) لم أعثر على هذا الرأي في معاني القرآن للفراء، غير أن صاحب الخزانة نقل هذا عن أبي حيان، انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١/٤٣٠.

(6) انظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣.

(7) انظر: المقتضب، المبرد، ٤/٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البغدادي[1].

وفي معرض مناقشة سيبويه للشاهد موضع الخلاف فإنه يعلل لحاق تنوين الرفع بالمنادى العلم بحمله على ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلته، وليس كالنكرة؛ لأن التنوين يلزم النكرة في حال النصب[2].

وإنما كان بمنزلة المرفوع الذي لا ينصرف الذي لحقه التنوين للضرورة؛ لأن المقصود في حال التنوين في (مطر) هو المقصود عينه عند عدم تنوينه، ولو نصب منونا لنصب غير منون، غير أنه اسم اطرد الرفع فيه في باب النداء، وحين لحقه التنوين للضرورة لم يتغير رفعه كما لا يتغير رفع ما لا ينصرف إذا كان مرفوعا؛ لأن (مطر) وأمثاله في النداء في موضع رفع، فكما لا يصح نصب ما هو في موضع رفع لا ينصب هذا[3].

وعند بحثي في جوانب هذه المسألة عند من ذكرها من النحويين وجدت أنهم تمسكوا بأهم ما قاله سيبويه في تفسير تنوين الرفع في نحو (يا مطر) بقولهم: إن من رفعه جعله بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فلما لحقه التنوين اضطرارا نون على لفظه[4].

غير أن الزجاجي انفرد بتقديمه علة أخرى في اختياره لمذهب الخليل، وتلخيصها: أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم؛ لمضارعته للأصوات، وذلك عند الخليل وأبي عمرو، وعند غيرهما مبني؛ لأنه وقع موقع المضمر، فإن نون لضرورة الشعر، فالعلة التي بني لأجلها ما زالت قائمة، فينون على لفظه؛ لورود بعض المبنيات منونة مثل: (إيهٍ) و(غاقٍ) ونحوها، وليس لمضارعة ما لا ينصرف؛ لأن ما لا ينصرف الأصل فيه الصرف، وإن كثيرا من العرب، يصرفون الأسماء، ولا يقيدون ذلك بضرورة شعر ولا بغيرها، إلا (أَفْعَلَ مِنْكَ)، وقد قرئ على

---

[1] انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١/٤٣٠.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٠٢.

[3] انظر: نفسه، ٢/٢٠٢-٢٠٣.

[4] انظر: المقتضب، المبرد، ٤/٢١٣، وانظر: الأصول، ابن السراج، ١/٣٣٧، وانظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هــذه اللغة: ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾[1]، بتنوين (قَوَارِيرًا)؛ فإذا نونت ردت إلى أصلها، أما المفرد المنادى العلم فلم يرد منونا منصوبا إلا في ضرورة الشعر[2].

أمــا من اختار نصب المنادى العلم المفرد في نحو: (يا مَطَرًا) فإنما جعله بمنزلة ما لا ينصــرف، واصــله النصب، ورده التنوين إلى أصله، فإذا ما اضطر الشاعر إلى تنوينه، نونه وصرفه ورده إلى أصله، والدليل على ذلك قول الشاعر:

ما إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى في مُدَّتِي كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ[3]

بتنوين (جَوارِي) وخفضه[4].

وجعلــوه كذلــك "بمــنزلة قولك: (مَرَرْتُ بِعُثْمَانَ يا فَتَى)، فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض"[5].

وعــندما أورد الرضــي هــذا الشاهد ذكر بأنه: "عند يونس ينصب رجوعا إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن"[6].

ومما جاء فيه العلم منونًا منصوبًا في النداء ما استشهد به المبرد من قول المهلهل:

رَفَعَتْ رَأْسَها إِلَيَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[7]

مرجحا النصب؛ لأن التنوين يرده إلى أصله، كما هو الحال في النكرة والمضاف[8].

---

(1) قــال تعــالى: ﴿وأكــواب كانــت قواريــرا، قواريــرا من فضة﴾[الإنسان: ١٥، ١٦]، "قرأ نافع وأبو بكر والكســائي"قواريرا قواريرا" منونا كلاهما، وإذا وقفوا وقفوا عليهما بألف اتباعا للمصحف"، حجة القراءات، ابن زنجلة، ٧٣٨.

(2) انظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣-٨٤.

(3) نفسه، ٨٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعري، حنا حداد، رقم: ٤٤.

(4) انظر: أمالي الزجاجي، الزجاجي، ٨٣.

(5) المقتضب، المبرد، ٢١٣/٤، وانظر: الأصول، ابن السراج، ٣٣٧/١.

(6) شرح الكافية، الرضي، ٣١٦/١.

(7) المقتضب، المبرد، ٢١٣/٤، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٨١٦.

(8) انظر: المقتضب، المبرد، ٢١٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما ورد فيه النصب كذلك ما ذكره الفراء من قول لبيد:

فَطِرْ خَالِدًا، إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً وَلا تَقْعَنْ إِلاَّ وَقَلْبُكَ طَائِرُ[1]

أي (يا خَالِدًا)، وفيه يرى الفراء أن المنادى العلم نون بالنصب للضرورة[2].

وأما ما أراه في هذه المسألة فهو ما ذهب إليه يونس بن حبيب من القول بتنوين المنادى العلم بالنصب للضرورة.

ذلك لأن ما ذهب إليه أقيس؛ وعلة ذلك أن المنادى في الأصل مفعول به، والقياس أنه عندما ينون للضرورة يرجع إلى أصله وهو النصب؛ لأن الضرائر ترجع الأشياء إلى أصلها[3].

وليس كما ذكر السيوطي من القول بأن اختيار النصب في العلم؛ لعدم اللبس[4]؛ لأن اختيار الرفع فيه يخلو من اللبس أيضاً.

أما ما ذهب إليه سيبويه عندما منع مجيء نحو (يا مَطَرًا) بالنصب محتجا بعدم سماعه من العرب[5]، فمردود لما ذكر من شواهد في هذه المسألة، تؤيد وروده في السماع من كلام العرب[6]، وفي هذا رد كذلك على الأنباري الذي وصف هذا ونحوه، بالشاذ الذي لا يقاس عليه[7].

فما ذهب إليه الأنباري لا يصح؛ لأن تنوين المنادى العلم بالنصب له وجه في القياس من جهة، علاوة على سماعه من العرب من جهة أخرى.

---

(1) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١/٤٣٠، لم أعثر عليه في معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، وفي معجم الشواهد، عبدالسلام هارون، وليس في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب.

(2) انظر: معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٢١، وانظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١/٤٣٠.

(3) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١/٤٣٠.

(4) انظر: الهمع، السيوطي، ٢/٣٢.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٠٣.

(6) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢/٦٦٢.

(7) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٤٢، ص ٣١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــا ذهبـــت إليه في هذه المسألة لا يعني القول بخطأ من أجاز التنوين بالرفع؛ لأن له وجها كذلك في القياس، وورد عليه شواهد تؤيده، ومنها ما ذكر الفراء من قول لبيد:

قَدْمُوا، إذْ قِيلَ قَيْسٌ قَدْمُوا وَارْفَعُوا المَجْدَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ[1]

غـــير أنني أردت القول بإجازة الوجهين مع تفضيل ما ذهب إليه يونس، عند الاستخدام الأسمى للغة.

وبـــذا أخـــالف ما ذهب إليه عباس حسن في قوله: والنصب في الضرورة -بالرغم من إباحته- أقل وأضعف من الرفع، ويقال في إعرابه: إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات، ومنون لضـــرورة الشعر[2]؛ لأن الشواهد التي وردت تؤيده لا تقل عن شواهد الرأي المخالف؛ ولأنه لا دلـــيل علـــى ضـــعفه أيضًا، كما أن إعرابه منصوبًا يخالف القياس، ولا يتفق والقول بأنه نون للضرورة، فهل ارتكب الشاعر الضرورة؛ لاضطراره إليها أم لمراعاة لهجة من لهجات العرب؟

ولعل تلمس جوانب الصواب في كلا الرأيين دعا بعض النحويين إلى إجازة الوجهين في هذه المسألة، ومنهم ابن مالك، وابن عقيل[3]، وابن هشام[4]، والأزهري[5]، وعباس حسن[6].

كما نجد بعضهم يوافق على القول بالضم في حال، وبعضهم يوافق على النصب في حال أخـــرى، ويظهـــر ذلـــك ممـــا ذكره الأشموني قائلاً: "ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم، والآخرين في اسم الجنس"[7]، والأولون من أجازوا الضم، والآخرون من أجازوا النصب.

كل هذا يؤيد النظر في جوانب الصواب في كلا الرأيين عند النحويين.

---

[1] معانـــي القرآن، الفراء، ٣٢١/٢، وانظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٤٣٠/١، ولم يرد في معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، وليس في معجم الشواهد، عبدالسلام هارون وليس في المعجم المفصل لإميل يعقوب.

[2] انظر: هامش (٢) من النحو الوافي، عباس حسن، ٢٣/٤.

[3] انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٦٢/٢.

[4] انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٧/٤.

[5] انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٧١/٢.

[6] انظر: هامش (٢) من النحو الوافي، عباس حسن، ٢٣/٤.

[7] شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ٢١٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبقي أمر لعل من المناسب أن أذكره في هذه المسألة، وهو: أن من أجاز تنوين المنادى العلم بالنصب للضرورة، أجاز ذلك في النكرة المقصودة، ومن شواهد تنوين النكرة بالضم قول كثير:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَها مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ[1]

ومن شواهد النصب قوله:

يا سَيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ[2]

والاختيار في ما ورد من هذا الضم؛ كي لا تلتبس بالنكرة غير المقصودة؛ لاستوائهما في التنوين[3].

أما ما ذكروه من تنوين النكرة المقصودة بتنوين نصب للضرورة[4] نحو قول جرير:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابا[5]

فهو مردود بما ذكرت من الالتباس بالنكرة غير المقصودة، ومردود بما ذكره سيبويه بجواز وجه آخر في البيت، بأن يكون (عبدا) انتصب على الحالية، فكأنه قال: (أَتَفْخَرُ عَبْدًا)[6].

كما أنه مردود بما صرح به في التسهيل من جواز نصب النكرة المقصودة إذا وصفت[7]، وبما ذكره الرضي، لما جعله شبيها بالمضاف، فنصبه لهذا؛ وليس للاضطرار[8].

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٥٤/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم :١٩٣٠.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٥٣/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٦٩٦.

(3) انظر: الهمع، السيوطي، ٣١/٢-٣٢.

(4) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٧١/٢.

(5) نفسه، ١٧١/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٠٣.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٣٩/١.

(7) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٤٧/٣، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢١٤/٣.

(8) انظر: شرح الكافية، الرضي،٣٢٣/١، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢١٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ندبة الصفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ندبة الصفة

قال سيبويه: هذا باب ما لا تلحقه الألف التي لحقت المندوب، وذلك قولك: "(وَازَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ)، وزعم الخليل -رحمه الله- أنه منعه من أن يقول: (الظَّرِيفَاه) أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: (وَازَيْدُ أَنْتَ الفَارِسُ البَطَلاه)؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء"[1].

"وليس هذا كقولك: (وا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَاه)، ولا مثل: (وَا عَبْدَ قَيْسَاه) من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم، ...، الخ، وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: (وازَيْدُ الظَّرِيفَاه)، و"واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه"[2]، وزعم الخليل -رحمه الله- أنه هذا خطأ"[3].

يظهر من هذا النص أن سيبويه يجيز إلحاق المضاف إليه بألف الندبة؛ معللا ذلك؛ بأن المضاف إليه جزء لا يتجزأ من الاسم المضاف، وهما معا بمثابة اسم واحد، وبذلك يصح قولنا في باب الندبة: (وا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَاه)، وليس الأمر كذلك في الصفة، فلا يجوز إلحاقها ألف الندبة؛ لأن الصفة ليست من تمام الموصوف، وهي ليست منادى في سياق قولنا: (وازَيْدُ الظَّرِيفُ)، إذ يصح حذفها والاستغناء عنها.

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو رأي الخليل، وهو مخالف لما ذهب إليه يونس في قوله بجواز إلحاق الصفة ألف الندبة، مستشهدا بما تقدم من أمثلة.

وهذا الذي ذهب إليه يونس أجازه ابن مالك، مستشهدا على ذلك بما ذكر يونس نحو: (واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه)، وأضاف إليه قول الشاعر:

---

[1] الكتاب، سيبويه، ٢/٢٢٥.

[2] "بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا، ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما"، حاشية الصبان، الصبان، ٣/٢٥١.

[3] الكتاب، سيبويه، ٢/٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كَمْ قَائِلٍ يا أَسْعَدْ بْنَ سَعْدَاه كُلُّ امْرِئٍ بَاكٍ عَلَيْكَ أَرَاه[1]

وفيه لحقت ألف الندبة نعت المندوب[2].

وهو مذهب منعه المبرد، حتى أنه قال فيه: "هذا عند جميع النحويين خطأ"[3]، والصواب أنه لا يجوز عند البصريين، وهو جائز عند الكوفيين[4]، متبعين بذلك يونس.

ويتتبع هذه المسألة في مظانها وجدت أن كثيرًا من النحويين منعوا هذه المسألة، معللين ذلك بما ذهب إليه سيبويه في سبب المنع، كابن السراج[5]، وأبي علي الفارسي[6]، وابن الحاجب[7]، والأنباري[8]، وابن يعيش[9]، والصيمري[10]، والعكبري[11]، والإسفراييني[12]، وأبي حيان الأندلسي[13]، والزبيدي[14].

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٧٤/٣، لم يرد في معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، وليس في معجم الشواهد، عبدالسلام هارون، وليس في المعجم المفصل، إميل يعقوب، ولم أعثر عليه في غير شرح التسهيل لابن مالك.

(2) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٧٤/٣.

(3) المقتضب، المبرد، ٢٧٥/٤.

(4) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص ٣٦٤.

(5) انظر: الأصول، ابن السراج، ٣٥٧/١.

(6) انظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، ٥١٣/١-٥١٤.

(7) انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ٢٠/٣-٢١.

(8) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص ٣٦٥.

(9) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٤/٢.

(10) انظر: التبصرة والتذكرة، الصيمري، ٣٦٤/١.

(11) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٣٤٣/١.

(12) انظر: لباب الإعراب، الإسفراييني، ٣٠٩.

(13) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ١٤٤/٣.

(14) انظر: ائتلاف النصرة، الزبيدي، ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تناول الأنباري هذه المسألة بالتفصيل في الإنصاف[1]، ذاكراً حجج الفريقين: الكوفيين والبصريين، معتمدا على ما ذكره سيبويه وغيره في بعض ما ذهب إليه.

أما احتجاج الكوفيين فيتمثل في أمرين:

١. إجماعهم على جواز إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه، كقولنا: (واعَبْدَ زَيْدَاه)، وإذا جاز هذا فإنه يجوز إلقاؤها على الصفة؛ لأن الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه[2].

٢. الاحتجاج بالسماع، وهو ما روي عن بعض العرب حين ضاع منه قدحان، قوله: (واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه) بإلقاء علامة الندبة على الصفة[3].

وقد ذكرت في بداية عرض هذه المسألة أن هذا الاحتجاج بالسماع نقله الكوفيون عن يونس، وهو مما جاء في كتاب سيبويه[4].

أما احتجاج البصريين فيتمثل في قولهم: بمنع إلقاء علامة الندبة على الصفة؛ لأن علامة الندبة تلقى على ما لحقه تنبيه النداء لأجل مد الصوت، وهذا ليس كائنا في الصفة، فلا يشترط ذكرها مع الموصوف وبذلك وجب عدم الجواز[5].

وفي الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من قولهم: في الإجماع على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه، وحمل الصفة عليه في ذلك؛ بأن الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه، يقال: إن المضاف لا يتم دون المضاف إليه، أما الموصوف فيتم دون صفة[6].

---

(1) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص ٣٦٤-٣٦٥.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص ٣٦٤.

(3) انظر: نفسه، ١/م٥٢ ص ٣٦٥.

(4) الكتاب، سيبويه، ٢/٢٢٦.

(5) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص ٣٦٥، وما ذكره الأنباري احتجاجا للبصريين ذكره المبرد في المقتضب، ٤/٢٧٥.

(6) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م٥٢ ص٣٦٥، وانظر: أسرار العربية، الأنباري، ١٨٣، وانظر: ائتلاف النصرة، الزبيدي، ٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا ما نقله يونس عن بعض العرب من قولهم: (وَاجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه)، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه[1].

وحسب ما تقدم في مناقشة هذه المسألة فأظن أن ما ذهب إليه يونس من جواز نحو: (يا زَيْدُ الظَّرِيفَاه) ونحوه، إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، وذلك أن الصفة والموصوف في مثل هـذا السياق إنما اتحدا حتى صارا كأنهما اسم واحد، فكأن الموصوف يساوي الصفة في معناه، ولا ينفصـــل عـنه، فعـندما يقول القائل: (يا زَيْدُ الظَّرِيفَاه)، فكأنما في تصوره أن يندب زيدا المتصف بظرفه، ولا يندب (زَيْدًا) المجرد من هذه الصفة.

ولعـل مـــا قالـــه أبو علي الفارسي في تعليل رأي يونس يؤيد ما ذهبت إليه من القول باتصـــال الصـــفة والموصوف من جهة المعنى، ويظهر ذلك في قوله: "ووجه قول يونس قال: الصفة هي الموصوف في المعنى، والمضاف غير المضاف إليه، وإذا جاز أن تندب ذلك -وإن كان غيره- لم ينكر أن تندب الصفة"[2].

ومـــا ذهـــب إليه ابن جني يلمح إلى هذا، إذ يقول في ما ذهب إليه يونس في علة جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة: "إنما أجازه يونس من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، فإذا وليت مَدّة الندبة صفة المندوب فكأنها قد باشرت المندوب نفسه"[3].

ومـــثله ما ذكره العكبري بـــ: "أن الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة (أي) في باب النداء، وصفة (من)، و(ما) النكرتين فجرى مجرى المضاف إليه، ولأنها توضح كما يوضح"[4].

ويؤكـــد هذا أيضا ما قاله الرضي في تفسيره لما ذهب إليه يونس، بعد أن بين علة منع إلحـــاق علامة الندبة الصفة عند الخليل قائلا: إن ارتباط الموصوف بصفته لفظاً أقل من ارتباط

---

[1] انظر: أسرار العربية، الأنباري، ١٨٣، وانظر: رصف المباني، المالقي، ٢٨.

[2] المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ٢١٥.

[3] سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٢/٥٢٤-٥٢٥.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١/٣٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المضاف والمضاف إليه والموصول بصلته[1].

ويتضح ذلك بقوله: "وليونس أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظا، واتصاله بها في المعـــنى أتم من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ أنقص؛ وذلـــك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق المضاف إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها"[2].

وإذا كان ما سبق يظهر شدة اتصال الصفة بالموصوف معنى، فهل يعني ذلك جواز ما ذهب إليه يونس في مثل: (يا زَيْدُ الظَّرِيفَاه)، ونحوه مما ورد عن بعض العرب؟

في ظني أنه استعمال غير جائز؛ على الرغم مما ذكر من وجوه تسوغه وتعلله من جهة المعنى؛ وذلك لعدم اطراده في كلام العرب، ولما ذكره بعض النحويين.

كقولهم بأن الموصوف مبني والصفة معربة، والاختلاف في الإعراب والبناء يدل على أنهما لا يجريان مجرى الشيء الواحد[3].

وإذا كان المعنى يربط الصفة بالموصوف حتى يصيرا كأنهما اسم واحد، كحال المضاف والمضـــاف إليه، فإننا لا ننكر حال الاختلاف في الإعراب والبناء بينهما، فكيف يكون المندوب مبنيا وصفته معربة، ونعاملهما معاملة الاسم الواحد؟ .

وبذلـــك فإنـــي أرى رأي عباس حسن في هذه المسألة بإدخال ألف الندبة على المنعوت وحده، في السياقات التي ذكرت بهذه المسألة[4].

---

[1] انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٨٥/١.

[2] شرح الكافية، الرضي، ٣٨٥/١.

[3] انظـــر: المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ٥١٣/١، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٣٤٣/١.

[4] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٩٦/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن الجديـــر بالذكر القول بأن ما استشهد به يونس في هذه المسألة من قول العرب: (واجْمْجَمَتَـــيَّ الشَّـــامِيَّتَيْنَاه) إنما يؤكد ما ذهبت إليه في التمهيد من هذه الدراسة، وهو أن يونس عرف بقياساته المتفردة.

فمـــا ذهب إليه في قياس ندبة الصفة والموصوف في نحو: (وازَيْدُ الظَّرِيفَاه) على ندبة المضاف والمضاف إليه، نحو: (وَاغْلامُ زَيْدَاه) إنما هو قياس مبتكر، ويصح من جهة المعنى في بعض السياقات، كما أوضحت غير أنه لا يصح من جهات أخرى، أوضحتها في معرض مناقشة هذه المسألة.

ومـــا ذهـــب إليه يونس في هذه المسألة يؤكد أنه من رواد مذهب السماع، -كما ذكرت ســـابقا-، فهو يعتمد على ما نقله عن بعض العرب، دون التفات إلى اطراد ذلك قياسا كما كان يفعل الخليل رحمه الله.

كما يجدر بالذكر هنا أن يونس كان مقتصراً في قياسه على نحو: (وَازَيْدُ الظَّرِيفَاه)، ولم يتسع في قياسه كما فعل الخليل.

وذلـــك أن الخلـــيل -كما ورد في الكتاب- قال: إذا جاز قولنا: (وَازَيْدُ الظَّرِيفَاه)، جاز (وازَيْـــدُ أَنْـــتَ الفَـــارِسُ الـــبَطَلاه)، فإنما منع قول: (الظَّرِيفَاه)؛ لأنه ليس منادى، كما منع قول (البطلاه) لأنه كذلك ليس منادى[1]؛ وبذلك فإن الخليل قد حمل الخبر على الصفة، وهذا لم يقل به يونـــس فـــي قياســـه، علاوة على ذلك فإن ما ذهب إليه الخليل من احتجاج لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر مردود بقول من خالفه: بأن الخبر ليس كالصفة؛ فالخبر منقطع عن المندوب، والصفة متممة له[2].

ولـــم يكـــن الخليل وحده الذي قاس على قول يونس؛ ليمنع ما ذهب إليه، إذ إننا نجد ما يشبه ذلك عند ابن الحاجب.

---

[1] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٢٥.

[2] انظر: هامش (١) مما أثبته السيرافي في التعليق على المسألة، الكتاب، سيبويه، ٢/٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهــو يمنع نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ الطَّوِيلاه)، قياسا على منعه نحو قولنا: (يا زَيْدُ الطَّويلاه)، وحجته أن (الطَّوِيلاه) في المثالين ليس بمنادى[1].

وهذا القياس كذلك لم يرد في ما ذكر يونس؛ لأن ألف الندبة في ما احتج به يونس بنحو: (يــا زَيْدُ الظَّرِيفَاه)، إنما تدخل في باب النداء، وتقتصر على هذا التركيب، ولا تأتي في سياقات خالية من أسلوب النداء كما ذكر ابن الحاجب في نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ الطَّوِيلاه)، فبان بذلك الفرق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ٣/٢٠-٢١.

حكم المعطوف المعرف بالألف واللام على المنادى العلم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكم المعطوف المعرف بـــ الألف واللام على المنادى العلم

ذكـــر سيبويه رأيًا للخليل في حكم المعطوف المعرف بـــ الألف واللام يقول فيه: "فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: (يا زَيْدُ وَالنَّضْرُ)، ... ، ويقولون: (يا عَمْرو وَالحَارِثُ)، وقال الخلـــيل -رحمه الله-: وهو القياس، كأنه قال: و(يَا حَارِثُ) ولو حمل (الحَارث) على (يا) كان غير جائز البتة، نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسما فيه الألف واللام، بيا، ولكنك أشركت بيـــن (النضـــر) والأول فـــي (يـــا)، ولم تجعلها خاصة لـــ (النَّضْر)، كقولك: (ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرو)، ولو أردت عملين لقلت: (ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلا مَرَرْتُ بِعَمْرو)"[1].

وهذا النص يفيد بأن الرفع -في نحو هذا- هو اختيار الخليل.

ويذكر سيبويه تعليل الخليل لمن اختار النصب قائلاً: "وقال الخليل -رحمه الله- من قال: (يـــا زَيْـــدُ وَالنَّضْـــرَ) فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصـــله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: (يا زَيْدُ وَالنَّضْرُ)، وقرأ الأعرج: **﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾**[2]، فرفع"[3].

ويظهـــر ممـــا تقدم أن الخليل لا يصرح بمنع النصب، وإنما يختار الرفع، وهو اختيار سيبويه؛ لكثرة ورود ذلك عن العرب.

وما ذهب إليه الخليل هو اختيار المازني أيضا[4]، واختيار الوراق[5]، أما القول بالنصب

---

[1] الكتاب، سيبويه، ١٨٧/٢.

[2] ســـبأ: ١٠، "انفـــرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو"، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٤٩/٢.

[3] الكتاب، سيبويه، ١٨٦/٢-١٨٧.

[4] انظر: المقتضب، المبرد، ٢١٢/٤، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/٢.

[5] انظر: العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٠١، والوراق عالم بالنحو، من مصنفاته كتاب (علـــل الـــنحو)، وكتاب (الهداية في شرح مختصر الجرمي)، مات سنة إحدى وثمانين وثلثمئة، إنباه الرواة، القفطي، ١٦٥/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي[1].

وبما أن القول بالنصب من اختيارات يونس، فإن ما جرى في هذه المسألة يعد من الخلاف بينه والخليل؛ لأن الخليل قدم الرفع واختاره، وإن كان أجاز النصب، وسأوضح حجج كل منهما، وحجج كل من جرى على مذهبهما.

وتعد الآية الكريمة: ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2] هي موضع الخلاف في هذه المسألة.

وإنما جرى الخلاف هنا في ضبط (والطير)، فالنصب يُعدّ قراءة العامة، والرفع مما قرأ الأعرج[3]، "فأما الرفع فعلى العطف على اللفظ، وأما النصب فبالعطف على الموضع"[4].

وورود القراءتين بالرفع من جهة، وبالنصب من جهة أخرى يدل على جواز الوجهين، وتفسير ذلك أن (يا) لا يصح دخولها على ما فيه الألف واللام، وليس له حكم يختص به، وجاء الاسم الذي سبقه له لفظ ومعنى، فحمل المعرف بـ الألف واللام على اللفظ مرة، لما جرى مجرى لفظ المرفوع، وحمل مرة على موضعه المنصوب[5].

ومن الواضح أن هذا التفسير لم يتجاوز ما ذكر في باب النداء، واعتمادا عليه راح النحويون يرجحون ما ذهبوا إليه في هذه المسألة، مقدمين حججهم في ذلك، حينًا، مفسرين لما ورد من احتجاج دون ترجيح حينًا آخر.

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، ٢١٢/٤.

(2) سبأ: ١٠.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، ٢١٢/٤.

(4) العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٠١.

(5) انظر: نفسه، ٢٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا اختـــيار الـــرفع في نحو: (وَالطَّيْر)؛ فلأنه الأكثر في كلام العرب، وهو ما ذكره سيبويه، وذكرته في بداية عرضي لهذه المسألة[1].

ولأن مـــا فيه الألف واللام جاء لفظه بلفظ المفرد، وهو معرفة، صار تعريفه بـــ الألف واللـــام كالـــتعريف بقصد مع (يا)، ففي قولنا: (يا رَجُل) إذا كان مقصودًا، فيجري في التعريف مجـــرى ما دخلته الألف واللام صار بمثابة المفرد المعرفة العلم، ولو عطف على الأول أي ما فيه الألف واللام لم يجز فيه إلا الضم، ووجب اختيار ما يشاكله وهو الرفع[2].

والقـــول بترجيح الرفع لمشاكلة الحركة ذكره غير واحد من النحويين الذين تناولوا هذه المسألة، كابن هشام[3]، والسيوطي[4].

ونجـــد الرضـــي يقدم تفسيراً مغايراً لما ذكر في تفسير توجيه الرفع على مذهب الخليل قائلاً: "وإنما أختار الرفع مع تجويز النصب، نظرا إلى المعنى؛ لأنه منادى مستقل معنى، وإن لم يصـــح مباشـــرة حـــرف الـــنداء له، فالـــرفع أولى لتنبيها على استقلاله معنى، كما في (يا أَيُّها الرَّجُلُ)"[5].

أما توجيه النصب في نحو: (وَالطَّيْرَ) فذكره الفراء، ومنه نصبه بالنداء؛ وتوضيحه أننا إذا قلـــنا: (يا عَمْرو وَالصَّلْتَ أَقْبِلا)، فإننا ننصب (الصلت)؛ لأنه يدعى بـــ (يا أيها)، فإذا حذفت فكأنه عدل عن جهته فنصب[6].

ويعلل الوراق سبب اختيارهم النصب في (والطَّيْر) قائلا: إنما جعلوا الألف واللام بمنزلة التنويـــن والإضافة، وبما أنهم نصبوا المضاف، وجب عليهم نصب ما قام مقامه، وهي علة لا

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/١٨٦-١٨٧.

(2) انظر: العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٠٢.

(3) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/١٧٦.

(4) انظر: الهمع، السيوطي، ٣/٢٠٠.

(5) شرح الكافية، الرضي، ١/٣٣١.

(6) انظر: معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تخلـــو من إدخال؛ لأنه لو صح التقدير لوجب نصب النعت، كما كانت فيه الألف واللام، وامتنع رفعه، كما لم يمنع رفع المضاف، ولما لم توجب الألف واللام النصب في النعت، ثبت لنا أنهما لا يجعلان الاسم بمنزلة المضاف، وإذا ثبت هذا فإن المعرف بـــ الألف واللام يكون بمنزلة العلم المعرفة، وبذا ينبغي أن يرفع لمشالكة اللفظ الذي سبقه[1].

ويذهـــب العكـــبري في اللباب إلى أن المعطوف في الآية الكريمة، منصوب حملا على الصـــفة، وملخص قوله: إن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز فيها غير النصب، كما هو الحـــال فـــي الموصوف المضاف، والمعطوف المعرف بـــ الألف واللام، وهو يدل على جنس بمنزلة الصفة؛ وذلك لأن (يا) لا تليه[2].

ومما ورد من اعتلال لاختيار النصب ما ذكره الرضي[3]، والأزهري[4]، والسيوطي[5]، ومفاده أن اتصال الألف واللام بالتابع المعطوف، منع وقوعه موقع المتبوع من جهة اللفظ، مما جعـــل حمـــل حركته على حركة ما باشره الحرف بعيدًا؛ ولذا جاءت قراءة جميع القراء بنصب (الطير) ما عدا الأعرج[6].

هـــذا مجمـــل ما جاء من تخريج لما ذكره النحاة في توجيه الوجهين وترجيح أحدهما: الرفع والنصب، اعتمادا على ما جاء وتبين لهم في باب النداء.

والحقيقة أنهم لم يقتصروا في تخريجهم على ما جاء في باب النداء، وإنما ذكروا وجوها أخرى لتفسير الرفع والنصب في نحو: (وَالطَّيْرُ).

---

(1) انظر: العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٠٢.

(2) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٣٣٣/١.

(3) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٣١/١.

(4) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٧٦/٢.

(5) انظر: الهمع، السيوطي، ٢٠٠/٣.

(6) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٧٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فمن ذلك ما ذكره الفراء في تفسير الرفع قائلاً: "ويجوز رفعه على: "أَوِّبِي أَنْتِ وَالطَّيْرُ"[1]، وهو ما ذهب إليه الزجاج: "والمعنى: يا جِبَالُ رَجِّعِي التَّسْبِيحَ أَنْتِ وَالطَّيْرُ"[2]، وأيده العكبري مع شيء من التوضيح قائلا: "وقد يكون رفع (الطير) لأنه معطوف على الضمير في (أَوِّبِي)، وقد طال الكلام بقوله (مَعَه) فأغنى طوله عن توكيده"[3].

ومنه ما ذهب إليه الزجاج بأنه مرفوع؛ لأنه بدل ومعناه: (يَا جِبَالُ وَيَا أَيُّها الطَّيْرُ أَوِّبِي مَعَه)[4].

وأما ما ذكروه من تخريج للنصب علاوة على ما ذكروه في باب النداء، فمنه ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء[5]، وذكره الفراء، وملخصه جواز انتصابه على فعل آخر، بقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾[6]، و(سَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ)[7]، "فيكون مثل قولك: (أَطْعَمْتُهُ طَعَامًا وَمَاءً)، تريد: (وَسَقَيْتُهُ مَاءً)"[8].

ومنه نصبه بالعطف على (فَضْلًا) في قوله تعالى[9]: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ...، وَالطَّيْرَ﴾[10]، ومنه نصبه على معنى (مع) من باب المفعول معه، ومعناه: (أَوِّبِي مَعَهُ وَمَعَ الطَّيْرِ)[11].

---

(1) معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٥٥.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤/٢٤٣.

(3) شرح اللمع، العكبري، ١/٢٧٨.

(4) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤/٢٤٣.

(5) انظر: نفسه، ٤/٢٤٣.

(6) سبأ: ١٠.

(7) انظر: معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٥٥، وانظر: شرح اللمع، العكبري، ١/٢٧٨.

(8) معاني القرآن، الفراء، ٢/٣٥٥.

(9) انظر: شرح اللمع، العكبري، ١/٢٧٨.

(10) سبأ: ١٠.

(11) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤/٢٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعـد فإن ما ورد في مسألة المعطوف -المعرف بـ الألف واللام- على مرفوع سواء كـان علمـا أو نكـرة مقصودة يزخر بالحجج القوية المؤدية لكلا الرأيين: جواز الرفع وجواز النصب، اعتماداً على ما قدمه الفريقان من حجج يجيزها القياس.

كمـا أن ما ورد في هذه المسألة يدل على جواز الوجهين في ما سمع من كلام العرب، فالقول بالرفع مسموع، والقول بالنصب مسموع أيضاً.

وبـذا فإننـي أميل إلى جواز الوجهين دون المفاضلة بينهما، وقد ذهب غير واحد من النحويين إلى هذا الرأي، فمنهم الفراء، وقد عرضت آراءه في توجيه الرفع والنصب في الآية الكـريمة موضع الخلاف، كما أنشد عن بعض العرب ما يجيز النصب والرفع في هذه المسألة، وهو قوله:

أَلا يَا عَمْرُو وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[1]

بنصب (الضَّحَّاك) ورفعه[2].

ومنهم ابن جني[3]، والحريري[4]، ويستشهدان على ذلك بجواز نصب (الطير) ورفعه في الآية الكريمة المذكورة في هذه المسألة.

وأود أن أشير إلى أمر يتعلق بتوجيه النصب في قراءة (وَالطَّيْرَ) في الآية الكريمة.

فما ورد من تفسير له من نصبه بالعطف على محل (يَا جِبَالُ) قوي في العربية[5]، وقد أسلفت ما ذكره النحويون في ذلك، غير أن هنالك اعتراضات على أوجه النصب الأخرى.

---

[1] معاني القرآن، الفراء، ٣٥٥/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٨٢٨، وروايته فيه:

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق.

[2] انظر: معاني القرآن، الفراء، ٣٥٥/٢.

[3] انظر: اللمع، ابن جني، ١١٠-١١١.

[4] انظر: شرح ملحة الإعراب، الحريري، ١٥٤.

[5] انظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ١٦٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنها ما ذكرها ابن الحاجب، فهو لا يجيز النصب على معنى المعية؛ لأن باب المفعول معه قليل، علاوة على أن بعض النحويين لم يجزه إلا في السماع دون القياس[1].

ومـــنها ما ذكره صباح السالم في تعليقه على هذه الوجوه، فهو يرى أن نصب (وَالطَّيْر) بإضـــمار (سَـــخَّرْنَا) غير مقبول؛لأن لا نرد متقدما على متأخر، ويزيد صعوبة هذه الإحالة؛ أن المتأخر جاء مضمرًا[2].

أمـــا النصـــب بـــالعطف على (فضلًا) فهو جيد، غير أنه يتطلب وقف القراء على قوله تعالى: ﴿أَوِّبِي مَعَهُ﴾[3]، وهو وقف لم يذكر في كتب الوقف والابتداء[4].

ومهمـــا قـــيل في التعليق على هذه الوجوه للنصب، فإنني أرى أنها تصح وتتفق ومعنى الآية الكريمة.

كمـــا أن هـــذه التفسيرات التي وردت للنصب- باستثناء تفسيرها على النداء- لا تخرج الآية الكريمة من هذه المسألة، ولا تجد لمن أجاز الرفع دون النصب مخرجا وحجة لمنع النصب في المعطوف المعرف بـــ الألف واللام؛ لأنه وارد في كلام العرب، وله وجوه تجيزه.

وهناك تفصيل لما ذهب إليه المبرد في هذه المسألة ذكره النحويون، أولهم ابن السراج، وذلـــك أن المـــبرد يخـــتار النصب في نحو: (يا زَيْدُ وَالرَّجُلَ)؛ ويختار الرفع في نحو: (يا زَيْدُ وَالحَـــارِثُ)؛ لأن الألـــف واللام فـــي نحو (الحَارِث) إنما دخلته للتفخيم، أما الألف واللام في (الـــرجل) فدخلـــت بدلًا من (يا)، ولم تضف معنى إلى التركيب[5]، وهذا توجيه في غاية العمق والدقة.

---

[1] انظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ١٦٣/٢.

[2] انظر: عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ٢٤٨.

[3] سبأ: ١٠.

[4] انظر: عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ٢٤٨.

[5] انظر: الأصول، ابن السراج، ٣٣٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــنه ما ذكره ابن يعيش؛ وذلك أن المبرد يختار الرفع في المعطوف العلم في نحو:(يَا زَيْـدُ وَالحَارِثُ)؛ لأن الألف واللام هنا لا تحمل معنى أكثر مما كان قبل دخولهما، وهو يختار النصب في نحو: (يا زَيْدُ وَالرَّجُلَ)؛ لأن التعريف بـــ الألف واللام هنا أفاد معاقبة الإضافة؛ وبما أن المضاف منصوب وجوبا، كان الاختيار النصب مع ما دخله الألف واللام[1].

ومـــا ذهب إليه ابن السراج وابن يعيش من القول بتفرد المبرد بهذا الرأي ذكره الرضي في شرح الكافية[2]، وابن هشام في التوضيح،[3] والأشموني في شرح الألفية[4].

غـــير أن مـــا ذهب إليه المبرد في هذه المسألة في المقتضب لم يرد بهذا التفصيل[5]، يظهـــر ذلـــك مما ذكر في معرض تناوله لهذه المسألة، وفيها يقول:" وحجة من اختار الرفع أن يقـــول: إذا قلـــت :(يا زَيْدُ وَالحَارِثُ)، فإنما أريد (يا زَيْدُ)، و(يَا حَارِثُ)، فيقال لهم: فقولوا (يا الحَـــارِثُ)، فـــيقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع، فكلانا في هذا سواء"[6].

فمن الواضح مما ذكر المبرد أنه يضع حجة مقابل حجة، ويساوي بذلك بين الرأيين.

ويضـــيف قـــائلا:"وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة، كما تقول: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِها بِدِرْهَم)، و(رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)، ولا تقول:(كُلُّ سَخْلَتَهَا)، ولا (رُبَّ أَخِيهِ) حتى تقدم النكرة، وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: نرد الاسم بـــ الألف واللام إلى الأصل؛ كما نرده بالإضافة والتنوين إلى

---

[1] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/٢.

[2] انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٣١/١.

[3] انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٧٦/٢.

[4] انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ٢٢١/٣-٢٢٢.

[5] انظر: هامش (١) من المقتضب، المبرد، ذكر ذلك المحقق، ٢١٣/٤.

[6] المقتضب، المبرد، ٢١٢/٤-٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصل، فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام، وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس»[1].

وفي هذا النص ما يثبت جواز النصب عند المبرد، كما كان الرفع جائزًا عنده.

وأخيرا أقول: إن ما ذهب إليه المبرد لا يختلف عما ذهب إليه النحويون في تعليل اختيار الرفع من جهة، وفي تعليل اختيار النصب من جهة أخرى، وظاهر النص يفيد بأنه يجيز الأمرين.

وإن صح ما نسبه النحويون للمبرد، فأرى أنه رأي دقيق، فيه دقة ونظر في التفريق بين عطف العلم، وعطف النكرة، غير أنني لا أراه مُلزمًا لمنع أي من الاختيارين المذكورين في المسألة، وإن كان يوحي بقوة أحدهما وتقديمه على الآخر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المقتضب، المبرد، ٢١٣/٤.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

ذكـر سيبويه رأياً في عطف المرفوع المتصل على مثله وفيه يقول: "وأما في الإشراك فـلا يجوز؛ لأنه لا يحسن [الإشراك] في فعلت وفعلتم إلا بـ (أَنْتَ) و(أَنْتُمْ)، وهذا قول الخليل -رحمه الله- وتفصيله عن العرب"[1].

وأضـاف: "وقـد يجـوز فـي الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر"[2].

ويستشهد مستدلا على ذلك ببيتين:

١. آبَكَ أَيْهْ بِيَ أَوْ مُصَدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[3]

بعطف (مُصَدَّر) على الضمير المجرور في (بِي)[4].

٢. فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[5].

بعطف (الأَيَّام) على الضمير في (بِكَ) بدون إعادة الخافض[6].

وبذلك فإن سيبويه يجيز عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار في ضـرورة الشعر، وظاهر النص أن ما ذهب إليه هو مذهب الخليل، قياسا على ما تقدم في بداية حديثه حول عطف الضمير المرفوع المتصل.

واشـتراط إعادة الخافض عند عطف الظاهر على المضمر المجرور هو مذهب جمهور البصـريين[7]، غـير أن العطـف دون اشتراط إعادة الخافض، هو مذهب يونس والأخفش[8]،

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٨٢/٢.

(٢) نفسه، ٣٨٢/٢.

(٣) نفسه، ٣٨٢/٢، وانظر: معجم الشواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٣٨٩.

(٤) انظر: هامش (٣) من الكتاب، سيبويه، ٣٨٣/٢.

(٥) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٨٣/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٢٩.

(٦) انظر: هامش (٢) من الكتاب، سيبويه، ٣٨٣/٢.

(٧) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٣.

(٨) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٦٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقطـــرب[1]، والفـــراء[2]، واختاره أبو علي الفارسي[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، والشلوبين[6]، وهو مذهب الكوفيين[7].

أما اشتراط البصريين بوجوب إعادة الجار فلأمرين:

الأول: "لأنه الأكثر[8]، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[9]، و: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾[10]، ﴿يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾[11]، ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾[12].

الثانـــي: احـــتجاجهم بما يتفق والقياس ومنه قولهم: إن الضمير المجرور مع الجار بمنزلة اسم واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور، -والضمير إذا جاء مجرورا يتصل بالجار ولا ينفصـــل عـــنه-، ولذا لا يأتي إلا متصلاً، خلافا للضمير المرفوع والمنصوب، وبذا فكأنا عطفـــنا الاسم على الحرف الجار، ومن الثابت أن عطف الاسم على الحرف لا يجوز[13]، وصار العطف عليه هنا كالعطف على بعض الكلمة، وهذا لا يجوز، فوجب تكرار الجار، أو النصب بإضمار فعل[14].

---

(1) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٥٤٤.

(2) انظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١.

(3) انظر: المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، ١٠١.

(4) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٢/٣.

(5) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٦٥٨/٢.

(6) لم أعثر على رأيه في التوطئة، وذكر رأيه هذا صاحب الخزانة، ١٢٤/٥.

(7) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٣.

(8) الهمع، السيوطي، ١٨٩/٣.

(9) فصلت: ١١.

(10) غافر: ٨٠.

(11) الأنعام: ٦٤.

(12) البقرة: ١٣٣.

(13) انظـــر: الإنصـــاف، الأنـــباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٦، وانظـــر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٤٣٢/١.

(14) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٥٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنه ما ذهب إليه سيبويه من القول إن المجرور -في هذه الحالة- يعتمد على ما قبله، فهـو بدل من التنوين، وبذا ينبغي منع العطف عليه كما منعوا العطف على التنوين[1]، وهذا ما احتج به البصريون[2].

ومـنه ما ذهبوا إليه من القول: بامتناع عطف الضمير المجرور على الظاهر المجرور بالإجمـاع، فامتنع قول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ)، وكذلك امتنع عطف الظاهر المجرور على الضمير المجـرور، فـلا نقول: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)؛ لأن الأسماء تشترك في العطف، فكما امتنع كونها معطوفة، امتنع كونها معطوفا عليها[3]، وهو تفسير مقنع ذكره المازني[4].

أمـا مـا ذهب إليه يونس ومن وافقه والكوفيون فمختلف، فلم يشترطوا إعادة الجار في عطف الظاهر على المضمر، واستدلوا على جواز ذلك بأمرين:

الأول: القياس؛ وذلك بحمله على عطف الظاهر على ظاهر مثله[5].

الثانـي: السـماع؛ فقد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب[6]، ومنه ما حكاه قطرب: (مَا فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِه)؛ بجر (فَرَسِه) بالعطف على الهاء[7].

ومـن أهـم الشـواهد التي ورد ذكرها في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَـاءَلونَ بـِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾[8]، وهي قراءة حمزة، وهو أحد القراء السبعة[9]، فلا يكاد واحد من

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٨١/٢.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٧، وانظر: ائتلاف النصرة، الزبيدي، ٦٣.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٧.

(4) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ١٢٨/٥.

(5) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٣٤٥/١.

(6) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٣.

(7) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٥٤٤، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٥٢/٢.

(8) النساء: ١، "قرأ حمزة: (والأرحام) خفضا، وقرأ الباقون والأرحام نصبا"، حجة القراءات، ابن زنجلة، ١٨٨، وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢٤٧/٢.

(9) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويين يذكر هذه المسألة، إلا ويأتي بهذا الشاهد مبينا رأيه وتعقيبه عليه، وسأذكر ذلك عند مناقشة آرائهم فيه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[1]، بعطف (المسجد الحرام)، على (الهاء) من (بِهِ)[2]، وغيرها من الشواهد القرآنية ذكرها صاحب الإنصاف[3].

أما ما استدلوا به على جواز ذلك في النظم فمنه قول الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[4]

بجر (الأيام) عطفاً على (الكاف) في (بِكَ)[5].

وهو من الشواهد التي ذكرها سيبويه، في معرض رده حول هذه المسألة، وذكر أن ذلك من باب الضرورة[6].

ومنه قول الشاعر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[7]

بجر (الكَعْب) عطفا على الضمير المجرور في (بَيْنَهَا)[8].

ومنه قول الشاعر:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ[9]

---

(1) البقرة: ٢١٧.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٣-٤٦٤، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ١٥٢/٢.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٤.

(4) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص ٤٦٤.

(5) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص ٤٦٤.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٨٣/٢.

(7) معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد: رقم: ١٧٣١.

(8) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٥.

(9) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص ٤٦٥، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد: رقم: ١٨٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بجر (أَبِي نُعَيْم) عطفا على الضمير المجرور في (عَنْهُمْ)[1].

هذه مجمل الشواهد التي ذكرها الكوفيون في هذه المسألة.

وما ذهب ليه يونس ومن وافقه والكوفيون لم ينج من ردود وآراء وتعليقات للنحويين.

ومن ذلك ما ذكره ابن أبي الربيع في قياسهم على عطف الظاهر على اسم ظاهر، فيرى أنه ليس مثله: لأنا إذا قلنا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرو)، فإن (الواو) لا تفيد الترتيب، وإذا قلنا: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، فكأن القول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ)، فكما لا يجيء الثاني هنا إلا بحرف عطف، فكذا لا يجيء الثاني هناك إلا بحرف عطف، ولما لم يجز هذا في (الواو) لم يجز في غيره من حروف العطف؛ لأن (الواو) هي الأمكن في باب العطف[2].

وإذا قلنا: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرو)، فالظاهر هنا مع الحرف ليس بمثابة شيء واحد؛ لأنه ظاهر ويأتي مرفوعا ومنصوبا، وبذا فهو منفصل عن عامله، أما إذا قلنا: (مَرَرْتُ بِكَ)، فـ (الباء) مع (الكاف) بمثابة شيء واحد؛ لأنهما على حرف واحد؛ ولأن الضمير المتصل لا يرد إلا متصلا بعامله، وهذا ما علل به سيبويه[3].

أما ما احتج به الكوفيون من السماع، وأهمه قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[4]، فجرى حولها كلام كثير، ومنه ما ذكره الفراء، فخفض (الأَرْحَام) في الآية الكريمة: "كقولهم: بالله والرحمِ؛ وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه"[5].

وذكر ابن بابشاذ أن قراءة الجر (والأَرْحَام)، عند أكثر النحويين تخرج على أنها (واو) القسم، وليست (واو) العطف، وإذا كانت (الواو) للقسم فإنها تتعلق بما تتعلق به (باء) القسم، وهو

---

(1) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٦٦.

(2) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٣٤٦/١.

(3) انظر: نفسه، ٣٤٧/١، وذكر سيبويه شيئا من هذا، انظر: الكتاب، ٣٨١/٢.

(4) النساء: ١.

(5) معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محـــذوف اختصارًا وتقديره (أُقْسِمُ)، أي (أُقْسِمُ بِالأَرْحَامِ)، وإذا كانت (الواو) للقسم فإنه لا يجوز الوقـــف علـــى (الأرحام)؛ لأنه بحاجة إلى جواب، والجواب حسب هذه القراءة[1]:﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2].

ومما يؤيد القول بأنها للقسم أن العرب جرت على القسم بالأرحام تعظيمًا لها[3]، و"جاء التنزيل على مقتضى استعمالهم"[4].

وأضـــاف ابن يعيش تفسيرًا آخر لـــ (الواو) علاوة على القول بأنها للقسم، وفيه يقول: "الوجـــه الثاني أن يكون اعتقد أن قبله (باء) ثانية حتى كأنه قال: (وبالأرحام)، ثم حذف (الباء)، لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك: (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ)، و(عَلى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ)، ولم تقل: (أَمُرُّ بِهِ) و(وَلا أَنْزِلُ عَلَيْهِ)"[5].

ولم يكتف النحويون بما ذكروه من تخريج للجر في (الأرحام)؛ على غير معنى العطف، بل نجدهم ذهبوا إلى أبعد من هذا.

فالمـــبرد يـــرى أن هذه القراءة لا تجوز، ولا تصح، ذكر ذلك ابن يعيش، ورد ما ذهب إلـــيه المـــبرد، قـــائلا: إن هـــذه القـــراءة قراءة صحيحة وردت عن إمام ثقة، ولا يجوز رد الـــنقل عـــن الـــثقة كمـــا قرئت من جماعة من غير السبعة، كابن مسعود[6]، وابن عباس[7]،

---

[1] انظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٤٣٢/٢.

[2] النساء: ١.

[3] انظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ٤٣٢/٢.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٨/٣.

[5] نفسه، ٧٨/٣.

[6] هـــو أبـــو عبدالرحمن عبدالله بن أم عبدالهذلي كان صاحبا لرسول الله ﷺ، وخادمه، وكان يتحرى في الأداء ويتشـــدد فـــي الرواية، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ١٣/١-١٤، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ١٤.

[7] هـــو عـــبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، هو بحر في التفسير وحبر الأمة، فلم يكن في زمانه أعلم منه، حفظ القرآن في زمن النبيﷺ، ثم عرضه على أبي كعب وزيد بن ثابت، توفي في الطائف سنة ثمان وستين، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٤٢٥/١-٤٢٦، وانظر ترجمته في: طبقات الحفاظ، السيوطي، ١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقاسم[1]، وإبراهيم النخعي[2]، والأعمش[3]، والحسن البصري[4]، وقتادة[5]، ومجاهد[6]. وإذا صحت روايتها عنهم فلا يجوز ردّها[7].

والزجاج يختار قراءة النصب لـ (الأرحام)، على معنى: (وَاتَّقُوا الأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا)، ويـنكر قـراءة الجر للأرحام؛ ويرى أنه خطأ في العربية، ولا يجوز في الشعر إلا للضرورة، وجر الأرحام يترتب عليه خطأ في الدين والشرع؛ لأن النبي ﷺ نهى عن الحلف بغير الله، فكيف يقسم بالله وبالرحم على ذلك؛ فيجمع بينهما في القسم[8].

---

[1] "هـو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق الإمام القدوة أبو عبدالرحمن القرشي التميمي المدني الفقيه، سمع عمـته عائشـة وابن عباس ومعاوية، ...، مات في سنة ست ومئة أو أول سنة سبع"، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٩٦/١-٩٧، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٤٤-٤٥.

[2] "يكـنى أبـا عمـران عن الأعمش قال: كان إبراهيم يتوقى الشهرة، ... ، أدرك إبراهيم النخعي جماعة من الصـحابة منهم: أبو سعيد الخدري، وعائشة، وعامة ما يروى عن التابعين، ...، وتوفي سنة خمس وتسعين، وقيل: ست وتسعين بالكوفة"، صفوة الصفوة، ابن الجوزي، ٨٦/٣-٩٠.

[3] "شـيخ الإسـلام أبـو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي أصله من بلاد الري، رأى أنـس بـن مـالك، وحفظ عنه، ...، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئة"، تذكرة الحفاظ: الذهبي، ١٥٤/١، وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٣١٥/١.

[4] "الحسـن بـن أبي الحسن يسار السيد الإمام أبو سعيد البصري، إمام زمانه علما وعملا، قرأ على حطان بن عبدالله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، ...، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، ...، توفي سنة عشر ومئة"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢٣٥/١، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٣٥.

[5] "قـتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري الأعمى المفسر أحد الأئمة في حروف القرآن، ...، وكان يضـرب بحفظـه المـثل، توفـي سـنة سـبع عشرة ومئة"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢٥/٢-٢٦، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٥٥.

[6] "مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبدالله بن السائب، ...، قـال قتادة اعلم من بقي بالتفسير مجاهد، ...، مات سنة ثلاث ومئة وقيل سنة أربع وقيل سنة اثنتين وقد نـيف علـى الثمانيـن"، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٤١/٢-٤٢، وانظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٤٢.

[7] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٨/٣.

[8] انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٦/٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونجد العكبري يضعف هذه القراءة، ويضيف بأن قارئها كوفي قرأ بها لاتفاقها والأصول الكوفية[1]، وهو ما ذهب إليه الرضي[2]، ولم يقف الرضي عند هذا الحد برأيه في القراءة، بل إنه ينكر تواتر القراءات[3].

ولم يقف النحويون في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون في هذا الشاهد فحسب، وإنما نجدهم ردّوا جميع الشواهد التي احتجوا بها، مما ذكره الأنباري في هذه المسألة.

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[4]، وهو مردود ولا حجة فيه بما ذهب إليه الأنباري من القول بأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) وليس بالعطف على (به)، والتقدير فيه: (وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام)[5].

وقيل: جر (المسجد) بباء محذوفة مقدرة دل عليها ما قبلها، وليس بالعطف، والجار والمجرور معطوف على (به)[6].

أما ما احتجوا به من قول الشاعر:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ[7].

فليس لهم فيه حجة؛ لأنه مجرور بالقسم، وليس بالعطف على الكاف، في (بك)[8].

وأما قول الشاعر:

---

(1) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١/٤٣٣.

(2) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٢/٣٦٠.

(3) انظر: نفسه، ٢/٣٦٠.

(4) البقرة: ٢١٧.

(5) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٧١.

(6) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/١٥٢.

(7) الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٧٢.

(8) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص ٤٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَمَا بَيْنَها وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[1]

فليس لهم فيه حجة أيضا؛ لأنه مجرور على تقدير تكرير (بَيْن) مرة أخرى، كأنه قال(وَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الكَعْبِ)؛ فحذفت الثانية لما دلت الأولى عليها[2].

وأما قول الشاعر:

وَأَبِي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ[3]

فمردود؛ لأن (أَبِي نُعَيْم) مجرور بتقدير مضاف محذوف، وليس على العطف[4].

وإن حمل ما استشهدوا به من الشعر على العطف كان شاذا، والشاذ لا يقاس عليه[5].

وقيل: إن من الأبيات التي احتجوا بها لا يثبت في الرواية، وما ثبت منها وصح يحكم بشذوذه[6].

وفي ظني أن ما ذهب إليه يونس ومن وافقه والكوفيون من جواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار صحيح، فصيح في الاستعمال اللغوي، أما ما استند إليه الموجبون لإعادة الجار من حجج في القياس ففيه ضعف.

ومن ذلك قولهم: إن المعطوف والمعطوف عليه يصلحان ليحل كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح ليحل محل ما يعطف عليه؛ ولذا يمتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار[7].

ووجه ضعفه أنه لو كان حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه من شروط صحة

---

(1) معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٧٢.

(3) معاني القرآن، الفراء، ٨٦/٢، والإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٧٤.

(4) الإنصاف، الأنباري، ٢/م٦٥ ص ٤٧٤.

(5) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص ٤٧٤، وانظر: شرح ألفية، ابن مالك، ابن الناظم، ٥٤٦.

(6) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٤٣٣/١.

(7) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٢/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطـــف امتنع:(رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيه)، و(أَيُّ فَتى هَيْجَاءِ أَنْتَ وَجَارِهَا) و(كُلَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِها بِدِرْهَم)، و(الوَاهِـبُ المِـئَةِ الهِجَـانِ وَعَبْدِهَا)، وغيرها، فكما جاز فيها العطف، ينبغي جوازه في نحو (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)[1].

أما قولهم: إن ضمير الجر يشبه التنوين، وهو عوض منه، ولا يصح العطف عليه، كما لا يصـــح العطف على التنوين، فيضعفه ابن مالك؛ لأنه لا يعطف على التنوين؛ ولأنه لو امتنع العطف عليه لامتنع توكيده والإبدال منه؛ فالتنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، أما ضمير الجر فيؤكد ويبدل منه بالإجماع[2].

وقـــد رد ابـــن الناظم ما ذهب إليه ابن مالك مبينا الفرق بين العطف من جهة والتوكيد والبدل من جهة أخرى، موضحا ضعف الحجة في ما ذكر ابن مالك[3]، ولا أجد حاجة تدعو إلى ذكر تفاصيل ذلك، غير أنني قصدت القول: إن هناك حججًا في القياس ذكرها الموجبون لإعادة الجـــار مـــنها ما هو ضعيف، ومنها ما يمكن أن يبقى قائما حجة على هذه المسألة، والمهم في الأمر إذا بقي شيء موجب في القياس لإعادة الجار فهل هو ملزم مع العلم بأن السماع لا يوجب إعادة الجار، وبمعنى آخر إذا تعارض السماع والقياس في مسألة معينه، فأيهما نقدم؟

فـــي ظني أن أمر القياس يبقى من الأمور العقلية التي تعكس بعض الاجتهادات الفلسفية فـــي تفســـير ظواهر اللغة، أما السماع فهو اللغة نفسها بعيدًا عن فلسفتها، وإذا كان الغرض في الـــنهاية هـــو استعمال اللغة، فإنني أجد السماع هو الذي يعبر عن هذا الاستعمال، وبالتالي هو الأقوى والأثبت في معرض الاستشهاد.

---

[1] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٣/٣.

[2] انظر: نفسه، ٢٣٣/٣.

[3] انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٥٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يؤيـد ما ذهبت إليه ما ذكره ابن جني في الخصائص في معرض حديثه حول تعارض القـياس والسـماع، وفـيه يقول: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره"[1].

وكـذا فإن الاستعمال يقدم على قوة القياس في الاستشهاد، وفي ذلك يقول ابن جني: إذا تعارضت قوة القياس مع كثرة الاستعمال، فإننا نقدم ما كثر استعماله؛ ولذا قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى كانت أكثر استعمالاً؛ ولذا نجد القرآن قد نزل بها[2].

هـذا مـا ورد حـول القـياس الوارد في هذه المسألة، أما السماع الوارد فيها فهو من الأصـول التـي دفعتنـي إلى القول بجواز العطف من غير إعادة الجار في نحو: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ).

وما قصدته بالسماع هنا، ما ورد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، نثرا ونظما.

أما ما ورد حول قراءة (الأرحام) بالكسر، من إنكار وشك فمردود لا يصحّ، وقد أوردت آراء تؤيـد صـحة هـذه القـراءة، وثبوتها عن الرسول ﷺ وأضيف إليه ما ذهب إليه بعض المفسرين.

ومـنه مـا ذكـره الفخـر الرازي حول هذه القراءة[3]:" لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهـر أنـه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن الرسول ﷺ وذلك يوجب القطع بصـحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت"[4].

وظاهـر الـنص لا يفيد بتأييد القراءة فحسب، وإنما يؤيد السماع، في حال تعارضه مع القياس المانع لجواز هذه المسألة، ولا سيما أنها أقيسة ضعيفة.

---

[1] الخصائص، ابن جني، ١١٨/١، وانظر: الاقتراح، السيوطي، ١٢٢.

[2] انظر: الخصائص، ابن جني، ١٢٦/١.

[3] انظر: النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، ١٤٢.

[4] التفسير الكبير، الفخر الرازي، ٤٨٠/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وممـــا ورد لتأييد هذه القراءة ما نقله البغدادي عن القشيري[1] في تفسيره، في معرض حديثه حول رد بعض الأئمة لهذه القراءة وفيه يقول :"لعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح، وإن كان غيره أفصح؛ فإنا لا ندعي أن كل القراءات على أفصح الدرجات في الفصاحة، وإن أرادوا غير هذا فلا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن القراءات التي قرأ بها الأئمة ثبت عن النبي ﷺ وهذا كلام حسن صحيح"[2].

ومـــنه مـــا ذكـــره الســـمين الحلبي قائلا :"فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضـــمير، ولا الـــتفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة"[3].

كل هذا يثبت صحة هذه القراءة، وعدم جواز الطعن فيها.

أمـــا ما ورد من حمل المعنى في القراءة بالكسر (وَالأَرْحَامِ) على معنى القسم فضعيف مـــن جهتيـــن: الأولـــى: أن القراءة بالنصب، وإظهار حرف الجر في (بِالأَرْحَامِ) تمنعان ذلك، والأصـــل اتفاق القراءات، والثانية: من الثابت النهي عن الحلف بغير الله، والأحاديث صرحت بهذا[4].

وبـــذا أســـتطيع القول لا حجة لمن حمل القراءة على معنى غير معنى العطف، فمعنى العطـــف واضح وصحيح، ولا داعي لمنعه والبحث عن معنى آخر؛ لإخراج الآية مما جاء فيها من حكم العطف.

---

[1] هو عبدالرحيم بن أبي القاسم القشيري، سمع الحديث من أبيه، وأبي عثمان الصابوني، وابن النقور، وغيرهم، وصـــنف التيســـير فـــي التفسير، توفي سنة أربع عشرة وخمسمئة، انظر: طبقات المفسرين، محمد بن علي الداوودي، ٢٩٨/١-٢٩٩.

[2] خزانة الأدب، البغدادي، ١٢٩/٥.

[3] الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٥٥/٣.

[4] انظر: نفسه، ٥٥٥/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقياسًا على ما ورد في هذه القراءة من معنى العطف، يحكم بصحة حمل جميع الشواهد القرآنية المماثلة على المعنى نفسه، ولا حاجة تدعو للبحث عن معان بعيدة؛ لنفي مسألة العطف.

وكما ورد العطف على الضمير من غير إعادة الجار في القرآن، ورد في الأحاديث الشريفة، ومن ذلك ما أثبته ابن مالك من قول للرسول ﷺ: "إِنَّما مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى"[1] بالجر، كما ورد في كلام العرب نحو قولهم: (مَا فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِه)[2].

وبما أن عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ثابت في سعة الكلام فلا حاجة تدعو إلى حمل ذلك في الشعر على الضرورة، أو البحث عن تفسيرات بعيدة عن معنى العطف، كما فعل الأنباري، أو القول بشذوذها، وإنما ينبغي تفسيرها على ما جاءت عليه في حملها على معنى العطف.

وقد أضاف ابن مالك عددًا من الشواهد الشعرية على هذه المسألة، غير تلك التي ذكرها الأنباري، وردها بتفسيرات بعيدة عن معنى العطف، منها قول الشاعر:

إذا بِنَا بَلْ أُبَيْنِينا انْتَقَتْ فِئَةٌ ... ظُلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعَادِيهَا[3]

ومنه قوله:

بِنَا أَبَدًا لا غَيْرِنَا تُدْرَكُ المُنَى ... وَتُكْشَفُ غُمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوَادِحِ[4]

ومنه قوله:

لَوْ كَانَ لِي وُزْهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَتْ ... مِنَ الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ[5]

---

[1] صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، رقم: ٢٢٦٩، ص ٣٦١.

[2] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٣/٣.

[3] نفسه، ٢٣٥/٣، وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ٢٨٥/٨.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٥/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم :٤٩٤، وروايته فيه:

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى ... وتكشف غماء الخطوب القوادح.

[5] شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٣٥/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد: رقم:٨٣١، وروايته فيه:

لو كان لي وزهير ثالث وردت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخيرا أقول: إن كل ما تقدم يؤيد جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعـــادة الجار في الفصيح من الكلام، نحو (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، "وإن كان لا يبلغ في قوته وحسنه البلاغي درجة الكثير"[1]، المتمثل في إعادة الجار في نحو: (مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ).

وربما كان من المناسب هنا أن أذكر رأيا للجرمي تفرد به في هذه المسألة، وهو القول بجـــواز العطـــف على المجرور المتصل بغير إعادة الجار، وذلك بعد أن يؤكد بضمير منفصل مـــرفوع، نحـــو: (مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ)؛ وذلك بالقياس على الضمير المتصل المرفوع، ورده الرضـــي لعدم السماع؛ ولأن تأكيد المجرور بالمرفوع يخالف القياس، والأولى إعادة الجار لأنه أخف[2].

---

(1) النحو الوافي، عباس حسن، ٣/٦٣٣.

(2) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٢/٣٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هل يجوز أن تأتي الحال معرفة؟ الحال المعرفة بالألف واللام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هل يجوز أن تأتي الحال معرفة؟

الحال المعرفة بالألف واللام

ذكر سيبويه في باب الحال بيتًا للبيد بن ربيعة يقول فيه:

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدِّخَالِ[1]

وجعل سيبويه قوله (العِرَاك) على تأويل (اعْتِرَاكًا)[2].

وهـذا رأي الخليل- رحمه الله-، إذ إنه يجعل الحال المعرفة بـ الألف و اللام كالحال النكرة التي خلت منها مثل: قولك (مَرَرْتُ بِهِمْ قَاطِبَةً)، و(مَرَرْتُ بِهِمْ طُرًّا)، أي جميعًا[3].

وبهذا التفسير نجد الخليل يمنع مجيء الحال معرفة، وإذا جاء ما ظاهره ذلك، فإنه مؤول بنكرة.

ومـا ذهـب إليه الخليل وسيبويه في وجوب تنكير الحال هو مذهب الجمهور،[4] وإنما أوجـبوا ذلـك؛ "لأنهـا خـبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء إعـرابها"[5]، ولأنهـا أشـبهت التمييـز فجاءت نكرة مثله؛ ولأنها تأتي في جواب (كَيْفَ جَاءَ) و(كَيْفَ) تأتي للسؤال عن النكرة[6]، "وأيضا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير"[7].

وإذا جـاء مـا ظاهره أنه حال معرفة، كقولنا: (أَرْسَلَها العِرَاك)، فهو في تقدير النكرة؛ لأنهـا ليسـت حـالا فـي الحقيقة، وإنما هي قائمة مقامها؛ لأن الحال في الأصل هي عوامل

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣٧٢/١، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٢٥٩.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٧٢/١.

(3) انظر: نفسه، ٣٧٥/١-٣٧٦.

(4) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٣٣٧/٢.

(5) الهمع، السيوطي، ٣٢٠/٢.

(6) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٦٢/٢.

(7) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٤٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـــي هـــذه الأسماء، وهي نكرة، فالأصل في قولنا :(أَرْسَلَها العِرَاك)، (أَرْسَلَها مُعْتَرِكَةً العِرَاك)، فلما حذفنا الحال وهي نكرة هنا، أقيمت هذه المعمولات مقامها، فأعربناها بإعرابها؛ ولذا لم يجز هذا في الاسم الذي يقع حالاً بنفسه، فلا يقال: (قَامَ زَيْدٌ الضَّاحِكَ)[1].

ومجيء المصدر المعرفة في نحو (أَرْسَلَها العِرَاك) واقعا موقع الحال، بعد تأويله بنكرة وهي (مُعْتَرِكَة) من الشاذ الذي لا يقاس عليه وإنما كان هذا جائزا في المصادر؛ لأن لفظها ليس كلفظ الحال؛ لأن الحال إنما تكون بالصفات، ولو صرح بالصفة لا يجوز أن تدخل الألف واللام؛ لأن العـــرب لا تقـــول: (أَرْسَـــلَها المُعْتَرِكَة)، ولا (جَاءَ زَيْدٌ القَائِم)؛ لأن ألفاظ الحال موجودة، والصـــحيح أن هذا نائب عن الحال، والتقدير (أَرْسَلَها مُعْتَرِكَة)، ثم وضع الفعل في موضع اسم الفاعل للمشابهة التي بينهما، فصار (تَعْتَرِك)، ثم وضع المصدر في موضع الفعل للدلالة عليه[2].

وقـــيل: إن التقدير في قوله (العراك) بحذف مضاف، أي (إِرْسَال العِرَاك)[3]، وهو رأي صـــحيح، من جهتي اللفظ والمعنى؛ لأننا حين نحذف المضاف، قد يقوم المضاف إليه مقامه في الوظيفة والإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ [4] وأصلها: (وَاسْأَلْ أَهْلَ القَرْيَة).

أما ما ذهب إلية يونس في هذه المسألة فهو على خلاف ما ذهب إليه الخليل.

فهـــو يجيز مجيء الحال معرفة، قياسًا على (أَرْسَلَها العِرَاك)، ونحوه[5]، وتبعه في ذلك البغداديون، وإنما أجازوا ذلك قياسا على الخبر، وعلى المسموع من كلام العرب[6].

وقـــد انفـــرد أبو علي الفارسي بكلام حول هذه المسألة وجاء بما يدل على أن المصدر المعـــرف بـــــ الألف واللام ليس حالا، وإنما هو قائم مقام الفعل المضمر، ففي قول: (أَرْسَلَها

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٣٣٦/١-٣٣٧.

[2] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٦٢/٢-٦٣.

[3] انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٥٥/٢.

[4] يوسف: ١٢.

[5] انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ٣٣٦/١.

[6] انظر: الهمع، السيوطي، ٢٣٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العِرَاك) التقدير (تَعْتَرِكُ الاعْتِرَاك)، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1]؛ لما كان (الاعتراك) من (العراك)[2]، ويوضح أبو علي ذلك قائلاً: "ويدلك على صحة ذلك أن المضمر لم يقع أحوالاً في شيء؛ لأنه لا دلالة فيه على لفظ الفعل، كما في ألفاظ المصادر دلالة عليه، ألا ترى أنهم لم يجيزوا: (مَرُورِي بِزَيْدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيح)، وإن كان (هو) ضمير (مروري)؛ لأنه (هو) لا دلالة على لفظ الفعل فيه، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه"[3].

وفي شرح الجرجاني لكلام الفارسي يوضح ذلك من جانبين:

الأول: بأنه لو جاء المصدر حالاً حقيقة؛ لكان ينبغي القول (جَاءَنِي زَيْدٌ إيّاه) ويراد على سبيل المثال: (جَاءَنِي زَيْدُ الإِسْرَاعَ)، فيضمر لقيام الدليل على ذكره، وبما أن ذلك لم يقل علمنا أن (أَرْسَلَهَا العِرَاك) شاهد على أن المصدر قائم مقام الفعل؛ ولأن المصدر يدل على الفعل، جاز إضماره استغناء بالمصدر، أما لفظ ضمير المصدر فلا دلالة فيه على الفعل؛ ولذا لا يصح أن يقع موقعه، ويقوم مقام النائب عنه؛ لما كان يخالفه في الجنس لفظا، ويوافقه في الجنس معنى[4].

الثاني: أن الحال لو كانت معرفة؛ لكان ينبغي أن يقع المضمر الذي لا يأتي إلا معرفة حالا، فنقول: (جاءني زيد إياك)، و(جئتني إياه)، كما تقول: (جاءني زيد مشبهاً لك)، فلما لم يجز ذلك علمنا بأن الأصل في الحال أن تكون نكرة[5].

وبعد؛ فهل يصح أن تجيء الحال معرفة كما أجاز يونس وغيره؟

في ظني أن ما ذكر في المصدر الذي جاء ظاهره أنه حال معرفة، -سواء بما ذكر الخليل بأنه مؤول بنكرة، أو بقولهم: إن المصدر قام مقام حال نكرة؛ وبذا هو نائب عنها، أو

---

[1] نوح: ١٧.

[2] انظر: المقتصد، الجرجاني، ٦٧٨/١.

[3] نفسه، ٦٧٩/١.

[4] انظر: نفسه، ٦٧٩/١.

[5] انظر: نفسه، ٦٨٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القول بأنه مفعول مطلق ناب عن الفعل المضمر كما ذكر أبو علي الفارسي، -أو القول بأنه على حذف مضاف أدق وأولى مما ذهب إليه يونس من القول بجواز مجيء المصدر المعرف بـ الألف واللام حالا دون تقدير؛ لما ذكر من تفسيرات وآراء أوردتها للنحويين عند عرضي لهذه المسألة.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من القول بجواز مجيء الحال المتضمنة لمعنى الشرط على صورة المعرفة، وإن كانت في تأويل النكرة نحو: (عَبْدَاللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ مِنْهُ المُسِيءَ)، وتقديره: (إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إذا أَسَاءَ)، و(أَنْتَ زَيْدًا أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْرًا)[1]، فمردود من جانبين:

١. أن جميع النحويين أجمعوا على جواز نحو: (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)؛ ولا خلاف في ورودها عن العرب، غير أن الخلاف في تفسير نصب (المصدر فيها)، وبذلك فإنه من التعسف تقييد ورود مثل هذا الاستعمال -أي مجيء الحال المعرف بـ الألف واللام منصوبًا- في السياقات المتضمنة لمعنى الشرط.

٢. أن الأمثلة التي ذكرها الكوفيون ليست مقيسة على كلام العرب، ولا محمولة عليه، وإنما هي أمثلة مصنوعة تبتعد في جوهرها ومضمونها عن الاستعمال البليغ للغة، فلا أجد معنى نحو: (أَنْتَ زَيْدًا أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْرٍو).

وأخيرا أقول: إن ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة يثبت ما ذكرته سابقا حول مذهبه، بأنه من رواد مذهب القياس، على المطرد من كلام العرب، فلما كان المطرد أن تأتي الحال نكرة، فسر الخليل ما جاء ظاهره حالاً معرفة، أنه مؤول بنكرة، أما ما ذهب إليه يونس فيثبت مذهبه في الميل إلى السماع، والقياس على القليل دون التفات إلى ما اطّرد من كلام العرب.

---

[1] انظر ما ذكره الأشموني في شرحه: بحاشية الصبان، الصبان، ٢/٢٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمييز كأين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمييز كأين

قـــال سيبويه في معرض حديثه حول (كَأَيِّنْ): "(وكَذلِكَ كَأَيِّنْ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ)، زعم ذلك يونـــس، و(كَأَيِّنْ قَدْ أَتَانِي رَجُلًا)، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ)، قال عزوجل: **﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾**[1]، وقال عمرو بن شأس:

وَكَائِنْ رَدَدْنا مِنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعا[2]

فإنما ألزموها (مِنْ) لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل"[3].

يتضح من هذا النص أن يونس يجيز نصب تمييز (كَأَيِّنْ)، وهو مذهب لا يصرح سيبويه بمـــنعه، غـــير أنه يرجح جر تمييز (كَأَيِّنْ) بـــ (مِنْ)؛ لكثرة ورود ذلك عن العرب؛ ولما أفادته (مِنْ) من معنى التوكيد.

ويعلـــل يونـــس نصـــب تميـــيز (كَأَيِّنْ) بقوله: "(كَذا وَكَأَيِّنْ) عملتا في ما بعدهما كعمل (أَفْضَـــلُهُمْ) فـــي (رَجُل) حين قلت: (أَفْضَلْهُمْ رَجُلًا)، فصار (أَيّ) بمنزلة التنوين، كما كان (هُمْ) بمنزلة التنوين"[4].

أما مذهب الخليل فيقتضي جر تمييز (كَأَيِّنْ)، يتضح ذلك من قول سيبويه: "وقال الخليل –رحمـــه الله– كـــأنهم قـــالوا: (لَهُ كَالعَدَدِ دِرْهَمًا)، و(كَالعَدَدِ مِنْ قَرْيَةٍ)، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به"[5].

وما ذهب إليه الخليل هو اختيار سيبويه، وبذلك فإن اختيار الخليل يخالف اختيار يونس في هذه المسألة.

---

(1) الحـــج: ٤٨، وتتمتها: **﴿أمليت لها وهي ظالمة ثم أخذتها وإلي المصير﴾**، والطلاق: ٨، وتتمتها: **﴿عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا وعذبناها عذابا نكرا﴾**.

(2) الكتاب، سيبويه، ٢/١٧٠، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٦٥٢.

(3) الكتاب، سيبويه، ٢/١٧٠-١٧١.

(4) نفسه، ٢/١٧١.

(5) نفسه، ٢/١٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما ذهب إليه سيبويه من القول: إن تمييز (كَأَيِّنْ) يأتي في الغالب مجرورًا بـــ (مِنْ) مع جـــواز مجيئه منصوبًا، ذكره غير واحد من النحويين، منهم: ابن مالك[1]، وابن الناظم[2]، وابن هشام[3]، وابن عقيل[4]، والسيوطي[5].

وفـــي ظنـــي أن مـــا ذهب إليه الخليل من جر تمييز (كَأَيِّنْ) أولى من مذهب يونس في اختيار نصبه وأرجح؛ لما يلي:

أولا: كثرة ورود تمييز (كَأَيِّنْ) مجرورا عن العرب، ومن الشواهد التي وردت على ذلك، علاوة علـــى ما ذكر سيبويه، قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾[6]، و: ﴿كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمٰوٰتِ وَالأَرْضِ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ﴾[8]. وقول الشاعر:

وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ فُرُوعٍ طَوِيلَةٍ تَمُوتُ إِذا لَمْ تُحْيِهِنَّ أُصُولُ[9]

ثانـــيا: دقة القياس الذي ذكره سيبويه، في تفسيره لاقتضاء جر التمييز بـــ (مِنْ) في نحو: (كَأَيِّنْ مِـــنْ رَجُـــلٍ)، يوضح ذلك قوله: "فإنما ألزموها (مِنْ) لأنها توكيد"[10]؛ فجاءت (مِنْ) لتوكيد معنى الكثرة الذي دلت عليه (كَأَيِّنْ).

ثالـــثا: ويؤيـــد ترجيح جر التمييز أيضا ما قد يحدثه اختيار نصب التمييز من لبس في المعنى، يوضـــح ذلك ابن يعيش قائلا: "وإنما اختاروا ذلك لتوهم لبس ربما وقع، وذلك أنك إذا قلت:

---

(1) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٣٦/٢.

(2) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٧٤٤-٧٤٥.

(3) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٤٦.

(4) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٤٢٢/٢.

(5) انظر: الهمع، السيوطي، ٢٧٨/٢-٢٧٩.

(6) آل عمران: ١٤٦، شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٧٤٥.

(7) يوسف: ١٠٥، شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٣٦/٢.

(8) العكنبوت: ٦٠.

(9) النحو الوافي، عباس حسن، ٥٣/٤، لم يرد في المعاجم التي عنيت بتخريج الشواهد.

(10) الكتاب، سيبويه، ١٧١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(كَأَيٍّ رَجُلًا أَهْلَكْتَ) جاز أن يكون رجلا منصوبا بـ (كَأَيٍّ)، فيكون واحدا في معنى جمع، ويجوز أن يكون منصوبا بالفعل بعده، ويكون (كَأَيٍّ) ظرفا كأنه قال: (كَأَيٍّ مَرَّةً)، فيكون رجلا واحدا لفظا ومعنى، كأنه قال: (أَهْلَكْتَ رَجُلًا مِرَارًا)"[1].

رابعا: إن ما ذهب إليه يونس في قياسه نحو: (كَأَيِّنْ رَجُلًا) على قولنا: (أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا)[2]، يبدو بعيدا من جهة الدلالة، فلا شبه بين (كَأَيِّنْ) و(أَفْضَلُهُمْ) دلاليا، كما أن تقدير (مِنْ) لجر التمييز في نحو (كَأَيِّنْ رَجُلًا) يتطلبه المعنى؛ لإفادة معنى التوكيد، بينما لا حاجة إلى تقدير (مِنْ) لجر التمييز في (أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا)، إذ إن المعنى لا يقتضي ذلك.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من لزوم جر تمييز (كَأَيِّنْ)، ومنع نصبه فمردود بما ذكر سيبويه من جواز ذلك على مذهب يونس، ومنه قوله: (كَأَيِّنْ رَجُلًا رَأَيْتُ)، و(كَأَيٍّ قَدْ أَتَانَا رَجُلًا)[3].

ومن شواهد نصب تمييز (كَأَيِّنْ) قول الشاعر:

اطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[4]

ومنه قول الشاعر:

وَكَائِنْ لنا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً ... قَدِيمًا وَلا تَذْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمُ[5]

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٦/٤.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٧١/٢.

(3) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٤٦، وانظر: ما ذكره سيبويه من توضيح لمذهب يونس، الكتاب، ١٧٠/٢، يتضح رأي ابن عصفور في ذلك بقوله: "وأما كأين فمعناها كم الخبرية، إلا أن تمييزها يلزمه من"، المقرب، ٣٤٢.

(4) شرح التصريح، الأزهري، ٢٨١/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٢٩٣، ورواية صدره فيه: اطرد اليأس بالرجاء فكائن.

(5) ذكر ذلك الأشموني، حاشية الصبان، الصبان، ١٢٠/٤، ورواه السيوطي وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة، الهمع، ٢٧٩/٢، انظر: تخريج الشاهد في: معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، ٣٤٠/١، وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، ١٨١/٧. و(كائن: هي لغة في كأين).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ظني أن هذا القياس في نصب تمييز (كَأَيِّنْ) من القياسات التي تفرد بها يونس، وإن كنا وجدنا كثيرًا من النحويين يؤيدون هذا القياس، مع ترجيحهم لمذهب سيبويه والخليل، وأغلب الظـــن أن موافقـــة النحويين لهذا القياس تعود إلى موافقة سيبويه له؛ لأنه لم يُصَرِّحْ بمنعه في الكتاب، مع ترجيحه لمذهب الخليل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل بين المتضايفين في نحو: (لا يدين بها لك)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل بين المتضايفين في نحو: (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ)

ذهب سيبويه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، وأنه لا يجوز إلا في الشعر للضرورة كقول الشاعر:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[1]

أما القول بالجر في نحو: (كَمْ بِهَا رَجُلٍ مَصَابٍ)، وحذف (النون) في (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ) فهو قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يتم بالجار والمجرور -وهو ما فصل به بين المتضايفين-، إذا قلنا: (كَمْ بِهَا رَجُلٍ)، أما سيبويه فيرى أنه سواء تم الكلام بما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه أو لم يتم فالقبح واحد[2].

وبذا فالقول بإثبات (النون) في نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) هو اختيار سيبويه[3]، وهو مما قال به الخليل[4].

وما ذهب إليه سيبويه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر لضرورة شعرية ذهب إليه غير واحد من النحويين، كالمبرد[5]، وابن الحاجب[6]، وابن يعيش[7]، والسيوطي[8].

وإذا تم الفصل بين المضاف والمضاف إليه في نحو: (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) فلا تحذف (النون) في (يَدَيْنِ)؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الشعر، على مذهب سيبويه[9].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٢/٢٨٠، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٤٥٧.

(2) انظر: الكتاب، ٢/٢٨٠-٢٨١.

(3) انظر: نفسه، ٢/٢٧٩.

(4) انظر: نفسه، ٢/٢٨١.

(5) انظر: المقتضب، المبرد، ٤/٣٧٦.

(6) انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ٢/١٢٧.

(7) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/١٠٨.

(8) انظر: الهمع، السيوطي، ١/٤٦٥.

(9) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٢٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غـير أن ابـن الحاجب يرى أن ما ورد هنا ليس مضافا وإنما "هو مشبه بالمضاف فلا يقـوى قـوة المضاف، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصل في ما شبه به لضعفه عنه"[1].

ومعنى ذلك أن ابن الحاجب يمنع الفصل في نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) اعتمادا على القياس، حيث جعل هذا مشبهًا بالمضاف وليس مضافاً.

وأمـا على مذهب يونس فالفصل في نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) جائز؛ لأنه مضاف أو مشبه بالمضاف[2]؛ و"لأن الفصل كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف"[3].

وقـد ذكـر أبو علي الفارسي شيئاً حول مذهب كل من الشيخين يونس والخليل في هذه المسألة، وفي ذلك يقول: "وجه قول يونس في فصله بين المضاف بكلام بما لا يتم به الكلام أن يقال: إن هذا الموضع قد اختير فيه في الإضافة الفصل بـ (اللام)، وهو لا يتم به الكلام فيجعل مـا كان مثله مما لا يتم به الكلام بمنزلته في جواز الفصل به، ولا يجيز ذلك فيما تم به الكلام؛ لأنه لم يأت فيه الفصل في ما يتم به الكلام، ويجوز ذلك في الكلام والسعة؛ لأن هذا الفصل الذي هو أصل هذا جاء في الكلام والسعة، ألا ترى أن (لا أَبَا لَكَ) جائز في الكلام"[4].

أمـا الخلـيل فيقول في هذا: إن ذلك ليس فصلا في الحقيقة، وإنما توكيد للإضافة؛ لأن الإضـافة هنا بمعنى (اللام)، فكأن هذا تأكيد للإضافة، وإذا ثبت هذا، فكأنه ليس فصلاً، وبذا لا يجوز أن نقيس عليه ما جاء فصلا في المعنى، يؤيد ذلك أن الأشياء التي وردت مقحمة لا يقاس عليها شيء، ومثلها (اللام)[5].

---

(1) الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ١٢٧/٢.

(2) انظر: نفسه، ١٢٧/٢.

(3) شرح الكافية، الرضي، ٢١٣/٢.

(4) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ٥٣٣/١-٥٣٤.

(5) انظر: نفسه، ٥٣٤/١-٥٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويستدل يونس لإثبات مجيء (اللام) للفصل، بقوله: إنها جاءت موطئة لعمل (لا) في المعارف، وهي لا تعمل فيها، ولولا مجيئها للفصل لما عملت فيها، كما لا يجوز عملها في غيرها من المعارف، وامتناعها من العمل في سائر المعارف مع العمل في ما تم الفصل فيه بـ (اللام) يدل على أن هذا للفصل بـ (اللام)، وإذا ثبت هذا فمعتد بها، وإذا اعتد بها، وثبت أنها كلام غير تام، صار ما جاء في معناها بمنزلتها[1].

ويرد على ذلك الخليل: بأنها عملت في المعارف، وإن لم ترد (اللام) كقول الشاعر:

لا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[2]

ويرد هذا في الشعر، وهو على معنى (اللام)[3].

هذا مجمل ما ورد من توضيح لما ذهب إليه الشيخان يونس والخليل في ما أورد أبو علي الفارسي.

وإذا كان منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في نحو (لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ) هو مذهب الخليل وسيبويه ومن تابعهما، وقصر جواز ذلك على الشعر للضرورة، فإن ما ذهب إليه يونس من جواز الفصل في سعة الكلام هو مذهب ابن مالك.

ومما أورده ابن مالك على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في الشعر قول الشاعر:

لَأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانا[4]

والتقدير فيه: (لَأَنْتَ مُعْتَادُ مُصَابَرَةٍ فِي الهَيْجَا)[5].

---

(1) انظر: المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ٥٣٥/١.

(2) نفسه، ٥٣٦/١، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٩٩٥، وروايته فيه:

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني.

(3) انظر: نفسه، ٥٣٥/١-٥٣٦.

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، ١٣٧/٣، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٩٦٠.

(5) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٣٧/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يقصر جواز ذلك على الشعر للضرورة، وإنما يجيزه في الاختيار، والدليل على ذلك مـا ورد في حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ وهو قوله: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي"[1]، وأصل الكلام: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي لِي)، بالفصل بالجار والمجرور؛ لأنه يتعلق بالمضاف[2]، ودليل الإضافة حذف النون[3].

والنبـي الكـريم أفصـح الـناس، فكلامه حجة ودليل على ضعف من قصر ذلك على الضـرورة، وممـا يؤيد ذلك أيضا، وروده في كلام من يوثق بعربيته، وهو: (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَـا سَعْيٌ لَها في رَدَاها)، ففصل في كلامه بالظرف، فدل على أن هذا لا يقيد بنظم أو نثر، وإنمـا التقييد في الفصل بين المتضايفين بما لا يتعلق بالمضاف، بجوازه في الشعر على ضعفه لضرورة شعرية[4].

وما ذهب إليه يونس من الفصل بين المتضايفين بظرف يتعلق بالمضاف، وتابعه فيه ابن مالك في نحو: (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ) يتضمن حذف (النون) من (يَدَيْ) للإضافة.

غير أنه قد ورد تفسير آخر لحذف (النون) في هذا ونحوه، ومن ذلك ما جاء في تفسير حـذف (النون) في حديث الرسول ﷺ في ما ذكر الصبان، وفيه يقول: "قال الدماميني[5] يحتمل

---

[1] صـحيح البخاري، البخاري، ٦١٤، والحديث برقم: ٣٦٦١ ونصه: "قال النبي ﷺ: إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟".

[2] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٣٧/٣.

[3] انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٥٨/٢.

[4] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٣٧/٣.

[5] هـو محمد بن أبي بكر، له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وغيرهما، توفي في سنة سبع وثلاثين وثمانمئة، انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٦٦/١-٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عــدم الإضافة بأن تكون (النون) محذوفة كحذفها في قراءة الحسن"[1]: ﴿مَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾[2].

وظاهر هذا النص يفيد بأن (النون) حذفت هنا للتخفيف، وليس للإضافة.

وإنما جاء هذا التفسير لحذف النون؛ لأن (اللام) فاصلة بين المضاف والمضاف إليه[3].

وممــا دفع القائلين بحذف النون في الحديث للتخفيف ما ذهبوا إليه من القول بأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في غير الشعر[4].

وفي ظني أن ما ذهب إليه يونس من جواز الفصل بين المتضايفين بما لا يتم الكلام به جائز في الاستعمال في سعة الكلام، وذلك لما يلي:

أولا: ورد ذلــك في الشعر، وفي حديث رسول الله ﷺ وفي الكلام الفصيح الذي ورد عن الثقات من العرب، وإذا حمل ذلك في الشعر على الضرورة، فلا ضرورة في حديث رسول الله ﷺ وفي غيره من كلام العرب.

ثانــيا: وإذا قــيل: إن حديــث رســول الله ﷺ الذي ورد فيه الفصل وهو: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)[5]، قد يخرج على حذف (النون) للتخفيف، وليس للإضافة فأقول فيه ما قاله محمد محيــي الديــن عبدالحمــيد بأن القول بحذف (النون) للتخفيف ليس بأولى من القول بحذفها للإضــافة؛ لأن حذف (النون) لغير الإضافة لا يرد في سعة الكلام، وبذلك لا يصحّ تخريج الحديث عليه[6].

---

(1) حاشية الصبان، الصبان، ٤١٨/٢.

(2) البقرة: ١٠٢، ذكر ابن جني بأنها قراءة الأعمش، ووصف حذف النون هنا بالشذوذ، وقال بأن المقصود: وما هــم بضاري أحد، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، انظر: المحتسب، ابن جني، ١٠٣/١، وفــي ظنــي أن مــا ذهب إليه ابن جني من وصف نحو هذا: (بالشذوذ)؛ لقبح الفصل بين المتضايفين؛ لشدة التلازم بينهما؛ ولقلة ذلك في كلام العرب.

(3) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٦٢٩/١.

(4) انظر: هامش (١) من أوضح المسالك، ابن هشام، ١٦٤/٣.

(5) انظر: هامش (١) في الصفحة السابقة.

(6) انظر: هامش (١) من أوضح المسالك، ابن هشام، ١٦٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: وإذا قيل: إن هناك فرقًا بين قول رسول الله ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)، وما ورد عن العرب نحو: (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ) ... الخ، مما ذكره ابن مالك[1] من جهة وبين ما أجازه يونس من الفصل في قوله: (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ)؛ بأن الأول -كما ذهب ابن الحاجب- مضاف، والثاني شبيه بالمضاف، والشبيه بالمضاف لا يقوى قوة المضاف، فنجيز له ما كان للمضاف لضعفه عنه[2].

فأقول فيه: من الثابت -في ما ذكره النحاة- حذف نون الإضافة في الشبيه بالمضاف، وذلك نحو ما ذكره ابن هشام: (لا غُلَامَيْ لِزَيْدٍ)، و(لا مُكْرِمَيْ لِعَمْرٍو)، إن لم تكن (اللام) مقحمة، حذفوا (النون) من الشبيه بالمضاف كما حذفوها في المضاف نحو[3]: **﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ﴾**[4]، و**﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾**[5].

وإذا كانت (النون) تحذف في المضاف بغير فصل، وتحذف في الشبيه بالمضاف قياساً عليه، فينبغي أن تحذف في الشبيه بالمضاف بوجود الفصل، بقياسه على المضاف مع وجود الفصل بين المتضايفين.

ولعباس حسن رأي في مسألة الفصل بين المتضايفين، فهو يتفق والنحويين الذين يمنعون الفصل، ويقصرون ذلك على الضرورات، للحرص على وضوح المعاني؛ ولمراعاة الأصل في تركيب الكلام؛ ولأن الفصل قد يؤدي إلى عدم وضوح في المعنى، وإلى لبس يؤدي إلى عناء في الفكر للوصول للمعنى المنشود؛ ولأن هذا الأسلوب غير مألوف على الألسنة والآذان، ولا سيما في عصرنا هذا[6].

---

(1) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٣٧/٣.

(2) انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ١٢٧/٢.

(3) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٨٤٢.

(4) المسد: ١.

(5) القمر: ٢٧.

(6) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٥٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــا ذهب إليه عباس حسن لا يختلف وما ذهبت إليه في هذه المسألة من القول: بجواز الفصـــل في نحو (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ)؛ لأن ما ذهبت إليه لم يؤيد الفصل بين المتضايفين في جميع الحـــالات التي أوردها النحاة في الفصل بينهما، وإنما كان ذلك في سياق واحد، تمثل في الفصل بين المتضايفين بالظرف، وهو ما ورد فيه الخلاف بين الشيخين الجليلين يونس والخليل في نحو (لا يَـــدَيْ بِهَا لَكَ)، فالفصل هنا كان له سمات معينة؛ بأنه متعلق بالمضاف من جهة، ولم يتم به الكـــلام من جهة أخرى، أما عندما يرد الفصل بأجنبي من المضاف فأمره مختلف، ولم يرد في معرض مناقشتي لهذه المسألة، وعندما أورد عباس حسن رأيه في الفصل بين المتضايفين أورده في الفصل في جميع حالاته، ولم يقصره على استعمال معين.

وبقي أمر أود أن أشير إليه في هذه المسألة، فعندما أجاز يونس الفصل أجازه بما لا يتم به الكلام نحو: (لا يَدَيْ بِهَا لَكَ)؛ لأن (بِهَا) ليست خبرا، وعدم تمام الكلام يؤذن بالإضافة، فهو لم يجز الفصل في نحو: (لا يَدَيْ عِنْدَهُ لَكَ)؛ لأن (عِنْدَهُ) خبر، وهذا قد يبعد معنى الإضافة؛ لتمام المعنى.

وفـــي مـــا ذهب إليه يونس دليل على دقة نظره، وقدرته على التعمق في أساليب اللغة، والتفريق الدقيق بينها.

وكل ذلك يؤيد ما قاله عنه القدماء بأنه عرف بقياساته المتفردة، وقد أشرت إلى هذا حين تحدثت عن مذهبه، في موضع سابق من هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـــ اي الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أيّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا؟

ذكر سيبويه في باب (أيّ) رأيا للخليل وآخر ليونس في نحو (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، كما ذكر رأيه في ذلك، وفيه يقول: "وزعم الخليل أن (أيُّهُمْ) إنما وقع في (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) على أنه حكاية، كأنه قال: (اضْرِبْ الذي يُقَالُ لَهُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وشبهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومُ[1]

وأمـا يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)، و(اضْرِبْ) مُعلَّقة، وأرى قولهم: (اضْـرِبْ أَيُّهُـمْ أَفْضَلُ) على انهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خَمْسَةَ عَشَر)، وبمنزلة الفـتحة في (الآنَ) حين قالوا: (من الآنَ إلى غَدٍ)، ففعلوا ذلك بـ (أَيُّهُمْ) حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفًا"[2].

هـذا مجمل ما ذكر سيبويه من خلاف في هذه المسألة، موضحا ذلك في نحو: (اضْرِبْ أَيُّهُـمْ أَفْضَلُ)، ولم يذكر شواهد جرى فيها الخلاف في تفسير (أيّ) وما بعدها في تركيب مشابه للمثال المذكور، الذي أورده لتوضيح الخلاف.

وعـند اطّلاعي على ما جاء من توضيح لهذه المسألة، وجدت أن النحويين والمفسرين ذكروا شاهدا من القرآن الكريم، كان موضع خلاف، إذ لم ترد فيه آراء سيبويه والخليل ويونس فحسب، وإنما وردت فيه آراء أخرى.

وفي ظني أن الخليل ويونس لم يقفا عند هذا الشاهد بعينه؛ ولم يرد لهما كلام مباشر فيه، وإنمـا ذكـر رأيهما فيه اعتمادًا على ما جاء في الكتاب من آراء نسبت إليهما في توجيه شاهد مقارب للشاهد في التركيب عند الخليل، وفي توجيه مثال مقارب للشاهد عند يونس.

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣٩٩/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٤٩٧.

(2) الكتاب، سيبويه، ٣٩٩/٢-٤٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا هـــذا الشـــاهد فهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1].

وتوضـــيح مذهـــب سيبويه في (أَيّ) في الشاهد المذكور، أن (أيّ) اسم موصول بمعنى الـــذي، وحذف منه صدر صلته، وأن أصله (أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ)، فحذف (هو)، وبحذفه أشبه الغايات كـــ (قَبْل) و(بَعْد)، فإنها بنيت على الضم لما حذف منها المضاف إليه، وكذلك لما حذف (هو) مـــن صـــلة (أيهم)؛ وهو متمم وموضح لها، صار حذفه كحذف المضاف إليه، فبنيت لذلك على الضم، وهي في محل نصب (لَنَنْزِعَنَّ)[2].

أما مذهب الخليل في هذا فمفاده أن (أَيّ) استفهامية، وهي مبتدأ، و(أَشَدّ) خبره، ومفعول (نَـــنْزِع) محـــذوف، وتقديـــره: (لَنَنْزِعَنَّ الفَرِيقَ الذي يُقَالُ فِيهِمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[3]، أو يكون التقدير: "الجنس الذي يقال فيه: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)"[4].

وعلـــى مذهـــب يونـــس هي استفهامية أيضا[5]، غير أن الفعل ملغى، كما تلغى أفعال القلوب[6]، و(أَيّ) مبتدأ، و(أَشَدّ) خبره، كما في قولنا: (قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ)[7].

وحين علق يونس الفعل عن العمل بقياس الفعل المؤثر في أفعال القلوب[8]، أجاز تعليق جميع الأفعال، وهذا مما لا يوافقه عليه الجمهور[9].

وفي الآية الكريمة آراء أخرى إلى جانب ما تقدم ومنها:

---

(1) مريم: ٦٩.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٧/٧.

(3) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ١٠٨.

(4) انظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ١٥٥/١.

(5) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ١٠٨.

(6) انظر: مجالس العلماء، الزجاجي، ٣٠١، وانظر: العال في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٦٩.

(7) انظر: مجالس العلماء، الزجاجي، ٣٠١.

(8) انظر: تذكرة النحاة، أبو حيان، ٧١٢.

(9) انظر: الهمع، السيوطي، ٤٩٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: "أن الجملـــة مستأنفة، و(أَيّ) استفهام، و(مِنْ) زائدة، أي (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ)، وهو قول الأخفش والكسائي، وهما يجيزان زيادة (مِنْ) في الواجب"[1].

ثانـــيا: "أن (أَيُّهُمْ) مرفوع بـــ (شِيعَة)؛ لأن معناه (تَشَيَّعَ)، والتقدير: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ يُشَيِّعُ أَيُّهُمْ)، وهو على هذا بمعنى الذي، وهو قول المبرد"[2].

ثالثا: ما ذكره الفراء، وله في الشاهد ثلاثة آراء، وهي: "قوله: لننزعن بالنداء، فننادي أيهم أشد علـــى الرحمـــن عتـــيا، وقوله: يجوز أن يكون الفعل واقعا على موضع (مِنْ)، كما تقول: (أَصَـــبْتُ مِنْ كُلِّ طَعَام)، و(نِلْتُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ)، ثم تقدر ننظر أيهم أشد على الرحمن عتيا، وقـــال: يجوز أن يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا)، فتكون (أَيّ) في صلة التشايع"[3].

ويرجح الزجاجي قول سيبويه في الشاهد المذكور، والقول الثالث للفراء[4].

رابعا: ما ذهب إليه ابن الطراوة[5]، بأن (أَيّ) في الشاهد قطعت عن الإضافة وهي مبنية، و(هُمْ أَشَـــدُّ) مبتدأ وخبر[6]، "ورد برسم الضمير متصلا بـــ (أَيّ)، وبالإجماع على إعرابها إذا لم تضف"[7].

خامسا: ما ذهب إليه الزمخشري، وفيه يقول: "ويجوز أن يكون النزع واقعا على (مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ) كقولـــــه ســـبحانه -ووهبـــنا له مـــن رحمتنا- أي (لَنَنْزِعَنَّ بَعْضَ كُلِّ شِيعَةٍ)، فكأن قائلاً

---

(1) التبيان، العكبري، ٨٧٨/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسين الهمذاني، ٤١١/٣.

(2) لم أعثر على الشاهد في المقتضب، التبيان، العكبري، ٨٧٨/٢.

(3) انظر: مجالس العلماء، الزجاجي، ٣٠٢.

(4) انظر: نفسه، ٣٠٢.

(5) "هـــو سليمان بن محمد بن طراوة الشيباني المالقي النحوي أبو الحسين: إمام عظيم في النحو، قرأ عليه أكثر أهـــل الأندلـــس، وكـــان نحـــوي الأندلس في عصره، قرأ على أبي الحجاج يوسف الأعلم، ومات سنة ثلاث وخمسمئة"، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٤٠٢/٣، وانظر: ترجمته في بغية الوعاة، السيوطي، ٦٠٢/١.

(6) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٥٣٤/١.

(7) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ٥٦٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال: من هم؟ فقيل: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عِتِيًّا)"[1].

وبـــذا فإن الزمخشري جعل (أَيُّهُمْ) موصولة، وهي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (الذين هُمْ أَشَدُّ)[2].

ويـــرى أبـــو حيان أن ما ذهب إليه الزمخشري فيه "تكلف، وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين"[3].

وفي ظني أن ما ذهب إليه أبو حيان صحيح.

سادســـا: ما يراه ثعلب بأن (أيّا) لا تأتي موصولة في الأصل، فيقول: لم يرد عن العرب: (أَيُّهُمْ هُوَ فَاضِلٌ جَاءَنِي)، بتقدير: (الذي هُوَ فَاضِلٌ جَاءَنِي)[4].

"ورد عليه بقوله:

فَسَلِّمْ عَلى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[5]

لأن الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا"[6].

ســـابعا: نقـــل عن بعض الكوفيين، أن (أَيّهُمْ) فيها معنى الشرط والجزاء؛ ولذا لم يعمل فيها ما قـــبلها، ويكـــون المعـــنى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ إِنْ تَشَايَعُوا أَوْ لَمْ يَتَشَايَعُوا)، كقولك: (ضَرَبْتُ القَوْمَ أَيُّهُمْ غَضِبَ) بمعنى: (إِنْ غَضِبُوا وَإِنْ لَمْ يَغْضَبُوا)[7].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ٢/٥٢٠.

(2) انظر: نفسه، ٢/٥٢٠.

(3) البحر المحيط، أبو حيان، ٦/١٩٦.

(4) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ١٠٩.

(5) وصدره:

إذا ما لقيت بني مالك

انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٨٨٦.

(6) حاشية الصبان، الصبان، ١/٢٤١.

(7) انظر: إعراب القرآن، النحاس، ٢/٣٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـذه مجمل الآراء الواردة في هذه المسألة، والمهم في الأمر أن جميع الآراء -بما فيها رأي كـل مـن الخليل ويونس- تجمع على القول بإعراب (أيّ) إذا حذف صدر صلتها، ما عدا سيبويه، الذي يقول ببنائها في هذه الحالة.

وبذا تصبح المسألة هل تأتي (أيّ) معربة دائما، أم أنها مبنية في بعض الحالات؟

ولتحديد الإجابة عن هذا السؤال وقفت على هذه المسألة في الإنصاف وغيره؛ لتوضيح أهم ما جاء فيها؛ بغرض الوصول إلى الرأي الأرجح في هذه المسألة.

فمذهـب الكوفيـين أن (أيّهـمْ) إذا دل على معنى (الذي)، وحذف العائد من صلته فهو معـرب، كقولنا: (لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ أَفْضَلُ)، أما البصريون فيرون أنه مبني على الضم، غير أنهم يجمعون على إعراب (أيّ) إذا ذكر العائد كقول: (لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ)[1].

ومما استدل به الكوفيون لإثبات إعراب (أيّ)، والقول بأنها منصوبة بالفعل الذي سبقها، قولـه تعـالى[2]: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[3]، بقراءة هارون القارئ، ومعاذ[4] الهراء، برواية عن يعقوب بالنصب[5].

وممـا احـتج بـه الكوفيون، أيضا ما قاله الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقـت البصرة حتى صرت إلى مكة، أحدا يقول: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، أي كلهم ينصبون[6]، ولأن (أيّهم) معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة هنا[7].

---

(1) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢ ص ٧٠٩-٧١٠.

(2) انظر: نفسه، ٢/م١٠٢، وانظر: ائتلاف النصرة، الزبيدي، ٦٧.

(3) مريم: ٦٩.

(4) هـو معـاذ بن مسلم الهراء، من قدماء النحويين، وأول من وضع التصريف، مات سنة سبع وثمانين ومئة، وقيل: سنة تسعين، انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢/٢٩٠-٢٩١.

(5) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢ ص٧١١.

(6) انظـر: الإنصـاف، الأنـباري، ٢/م١٠٢ ص ٧١٢، وانظـر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٢٤/٢.

(7) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٢٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا ما ذهب إليه البصريون في الاحتجاج لمذهبهم، وهو أن قولهم ببناء (أيّ) -في هذا الموضع- على الضم؛ لأن القياس يتطلب مجيئها مبنية في جميع الأحوال؛ لأنها تقع موقع حرف الجـــزاء والاســـتفهام والإســـم الموصول، كبناء (مَنْ) و(مَا)؛ لهذا في جميع الأحوال، غير أنهم أعربوها بالقياس على نظيرها وهو (بَعْض) وعلى نقيضها وهو (كُلّ)، وهذا يخالف القياس، ولما دخلها نقص بحذف صدر الصلة ضعفت وردت إلى الأصل من البناء حسب ما يقتضي القياس، كما أن (ما) الحجازية إذا قدم خبرها على اسمها، أو دخلها الاستثناء ردت إلى ما يتفق والقياس من كفها عن العمل، وكذا هنا، فإذا كان القياس يتطلب مجيء (أيّ) مبنية عند حذف العائد منها أعيدت إلى ما يتفق والقياس من بنائها[1].

وهذا الذي ذكر من مذهب البصريين إنما هو شرح وتوضيح لمذهب سيبويه[2].

وقـــالوا: إن (أيّ) بنيـــت على الضم لتشبيهها بـــ (قَبْل) و(بَعْد)، و(يَا زَيْدُ)؛ لأنها تكون معربة في حال، ومبنية في حال[3].

وبعـــد عـــرض جمـــيع الآراء التي جاءت في إعراب (أي) وتفسير الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَـــنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[4] اعتمادا على ذلك، وجدت أن هذه الآراء وصلت إلى (أَحَدَ عَشَرَ) رأيًا، كلها ترى (أيّ) معربة، ما عدا سيبويه، فيراها مبنية.

وفـــي ظني أن المرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه، وإن خالفه غير واحد من النحويين، ووجهت إليه انتقادات منها ما ذكر ابن السراج، وفي ذلك يقول: "وأنا استبعد بناء

---

[1] انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢ (ص ٧١٢-٧١٣)، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٤٥/٣.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٤٠٠/٢.

[3] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٤٥/٣.

[4] مريم: ٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أيّ) مضـــافة، وكانـــت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية"[1]، وهو بذلك يختار مذهب الخليل[2].

ومـــنها ما ذكره النحاس: "وما علمت أن أحدًا من النحويين إلا قد خطأ سيبويه في هذا، ســـمعت أبا إسحاق (الزجاج) يقول: ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيًا) وهي منفردة؛ لأنها تضاف، فكيف يبنيها، وهي مضافة؟"[3].

ومـــا ذكـــر النحاس من القول بأن جميع النحويين خطأوا سيبويه في ما ذهب إليه، فيه شيء من المبالغة، فكما خالف بعض النحويين سيبويه، نجد أن غيرهم وافقوه في ما ذهب إليه.

ومن هؤلاء الأنباري[4]، والزجاجي[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7].

ومـــا ذهب إليه ابن السراج وغيره من انتقاد لمذهب سيبويه مردود بما ذكره الأنباري، والـــوراق، وذلـــك "لأن الإضـــافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفـــراد، فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب، ألا تـــرى أن (لَدُنْ) في جميع لغاتها لما استحقت البناء في حال الإضافة لم تردها الإضافة إلى الإعراب، فكذلك ها هنا"[8].

---

(1) الأصول: ابن السراج، ٣٢٤/٢.

(2) انظر: نفسه، ٣٢٤/٢.

(3) إعراب القرآن، النحاس، ٣٢٣/٢.

(4) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢، ص٧١٤.

(5) انظر: مجالس العلماء، الزجاجي، ٣٠٢.

(6) انظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ١٤٨/١.

(7) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٠٣/١.

(8) الإنصـــاف، الأنـــباري، ٢/م١٠٢، ص٧١٦، وانظر: العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ١٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كان سيبويه يذهب إلى بناء (أيّ) عند حذف صدر صلتها، فماذا يمكن أن نقول في القراءة التي وردت عليها (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] بالنصب؟ .

ذهب الأنباري إلى أنها قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[2].

وأرى فيها ما ذهب إليه ابن مالك، بأن (أيّ) إذا حذف صدر صلتها فالغالب فيها البناء على الضم، ومعنى ذلك أن بناء (أيّ) عند حذف صدر صلتها ليس لازما، وإنما هو أولى من الإعراب[3].

والقراءة الواردة هنا بنصب (أيّ) هي من شواهد الإعراب[4]، ومما يؤيد ذلك ما رواه سيبويه في الكتاب حول هذه القراءة وفيها يقول: "وحدثنا هارون[5] أن ناسا، وهم الكوفيون يقرءونها، ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[6]، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: (امْرُرْ عَلى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ)"[7].

أما ما حكاه الجرمي بأنه لم يسمع (أَيَّهُمْ) بالضم، فهذا يدل على أنه لم يسمعها بالضم، وقد سمع ذلك غيره[8]، وما سمعه من نصب (أيّ) قد يكون لغة لبعض العرب[9].

---

(1) مريم: ٦٩، "وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش (أيهم) بالنصب، مفعولا بـ (لننزعن)"، البحر المحيط، أبو حيان، ١٩٦/٦.

(2) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢، ص ٧١٤.

(3) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٠٣/١-٢٠٤.

(4) انظر: نفسه، ٢٠٤/١.

(5) هو هارون بن موسى الأزدي، علامة صدوق له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي السنجود، وغيرهم، وذكر أبو حاتم السجستاني أن هارون أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألفها وتتبع الشاذ فيها، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٣٤٨/٢.

(6) مريم: ٦٩.

(7) الكتاب، سيبويه، ٣٩٩/٢.

(8) انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢، ص٧١٥.

(9) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ١٢٥/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفـــي ظني أن ما سمعه الجرمي من نصب (أَيّ) لا ينفي سماع الضم عن العرب، غير أنه يدل على أن العرب تنصب (أَيّ) في لغة من لغاتها.

ومما يؤيد القول بجواز النصب ما ذهب إليه العكبري حين ذكر الآية الكريمة موضع الخـــلاف، وذكر فيها جواز الضم والنصب، لجواز اللغتين، يقول: "يجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيها على لغتين، إلا أن الأقيس البناء"[1].

ومثله ما ذهب إليه ابن أبي الربيع[2] من جواز الإعراب والبناء في أي، وفيه يقول: "فإن حذفـــت الضمير جاز لك الإعراب والبناء، فتقول: (امْرُرْ عَلى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ)، قال الله تعالى"[3]: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عِتِيّا﴾[4].

وبعـــد هـــذا التوضـــيح فإننـــي أزعم جواز اللغتين في (أَيّ)، عند حذف صدر صلتها؛ الإعراب والبناء، وترجيح البناء على مذهب سيبويه.

ولإتمـــام القـــول بهـــذه المســـألة لا بد من مناقشة مذهبي الشيخين: يونس والخليل في تفسيرهما لـــ (أَيّ) في الآية الكريمة.

فأما ما ذهب إليه يونس فهو ضعيف؛ لأن تعليق الأفعال التي ليست من أفعال القلوب لا يجـــوز؛ لأنها مؤثرة، ولا يجوز إلغاؤها، وإنما يجوز تعليق أفعال القلوب عن الاستفهام، والفعل في هذه الآية ليس من أفعال القلوب[5].

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ٢/١٢٥.

[2] هـــو عبـــيدالله بـــن أحمد، كان إمام أهل النحو في زمانه، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، وصنف: شرح الإيضاح، الملحق، القوانين، وكلاهما في النحو، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢/١٢٥-١٢٦.

[3] البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١/٢٨٥.

[4] مريم: ٦٩.

[5] انظر: الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢، ص ٧١٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّـــا تشبيه يونس لهذا بقولنا: (أَشْهَدُ أَنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ)، فليس مثله؛ لأن الكلام الواقع بعد (أَشْهَدُ) كلام تام مستقل بنفسه، أمّا (أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) فليس كذلك[1].

وما ذهب إليه يونس من القول بالتعليق ليس شيئا؛ لأن المعلق ينبغي أن يكون في صدر الجملة، والمنصوب بنحو (اضْرِبْ) و(اقْتُلْ) ليس جملة، كما أن المعلق يكون استفهاما أو نفيا أو لام ابتداء، و(أَيّ) بعد (اضْرِبْ) أو (اقْتُلْ) ونحوهما ليست استفهامية[2].

وذكـــر الهمذاني معنى الفعل (لَنَنْزِعَنَّ) في الآية الكريمة موضحا سبب تعليقه، وهو أن معناه يرد إلى التمييز الذي ينتمي إلى باب العلم والظن، فكما يجوز تعليق العلم والظن في قولنا: (عَلِمْتُ أَنَّهُمْ فِي الدَّارِ)، وفي قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾[3]، كذلك يجوز تعليق النزع[4].

وفي ظني أن هذا المعنى الذي يرد (النزع) إلى أفعال القلوب بعيد، ثم إن يونس لم يعلق (نَنْزِعَن) عن العمل؛ لأن فيه معنى يتصل بالعلم أو الظن، بل لأنه "يجيز التعليق في غير أفعال القلوب، أيضا نحو: (اضْرِبْ) أو (اقْتُلْ): أيهم أفضل؛ كما يجيء في باب أفعال القلوب"[5].

ولذلك ذهب بعضهم إلى عدم الاعتراض على يونس بالقول: إن التعليق يجري في أفعال القلوب؛ لأنه لا يقصر ذلك على أفعال القلوب، وإنما يجيزه في جميع الأفعال[6].

وفـــي ظني أن هذا التعليق في غير أفعال القلوب لم يرد أو يطرد في سعة الكلام، حتى نحكم بجوازه.

كمـــا "اعـــتذر بعضهم ليونس فقال: إن النزع قد يكون بالقول"[7]، وهو لا يقل بعدا عما ذهب إليه الهمذاني؛ لأن هذا المعنى المستنبط من معنى النزع لا يتوصل إليه بسهولة، ثم إنه لا دليل عليه.

---

(1) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٨/٧.

(2) انظر: شرح الكافية، الرضي، ١٤٥/٣.

(3) الكهف: ١٢.

(4) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، حسين الهمذاني، ٤١١/٣.

(5) شرح الكافية، الرضي، ١٤٥/٣.

(6) انظر: حاشية الشيخ يس من شرح التصريح، الأزهري، ١٣٦/١.

(7) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ٢٩٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما تفسير الخليل لمعنى (أيّ) فبعيد، وهو يجوز في الشعر للضرورة، ولو جاز هذا في الأسماء لجاز القول: (اضْرِبْ الفَاسِقُ الخَبِيثُ) والمعنى (الذي يُقَالُ لَهُ الفَاسِقُ الخَبِيثُ)[1]، "ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع"[2].

وانتقد الوراق مذهب الخليل بقوله: "وإذا ساغ حمل الكلام على ظاهره كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهرة من غير ضرورة تدعو إلى ذلك"[3].

وذهب ابن الحاجب إلى تأييد مذهب سيبويه في هذه المسألة؛ لأن ما ذهب إليه الخليل يقتضي أمورا، أولها: حذف كثير، وهذا يخالف القياس، وإنما القول الذي يجوز حذفه هو قول مفرد غير واقع الصلة كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[4]، ومثل ذلك في القرآن كثير، أما أن تحذف الصلة والموصول معا فهو بعيد، ثانيها: المعنى لا يصح إلا بتقدير: (الذي يُقَالُ فِيهِ هُوَ أَشَدُّ)، والكلام ليس بهذا التقدير، ثالثها: أن الاستفهام لا يأتي إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يأتي بعد غيرها من الأفعال، فنقول: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو)، ولو قلنا: (ضَرَبْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو) لا يجوز، والفعل (ننْزِعَن) ليس فعلاً من أفعال العلم، فإذا قيل: (ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ قَامَ)، فالصواب أن نقول: إنها موصولة، لا أن نقول: (ضَرَبْتُ الذي يُقَالُ فِيهِ أَيُّهُمْ قَامَ)[5].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٤٠١.

(2) الإنصاف، الأنباري، ٢/م١٠٢، ص٧١٦.

(3) العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، ٢٧٠.

(4) الأنعام: ٩٣.

(5) انظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ١/١٤٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذهب الزجاج إلى اختيار مذهب الخليل؛ لأنه يوافق التفسير؛ لأن تأويله لقوله تعالى[1]: "﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعَةٍ﴾[2]، الذي من أجل عتوه يقال: أي هؤلاء أشد عتيا، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد"[3].

ولا نستطيع إنكار صحة ذلك من جهة المعنى، غير أن ما ذهب إليه الخليل في هذا التفسير، يضعف بما وجه إليه من انتقادات: أظهرها حمل الكلام على خلاف الظاهر، من غير حاجة تدعو إليه، كما أسلفت.

إلى جانب ما في تقديره من تكلف يدعونا إلى عدم الأخذ بالرأي الذي أوجبه[4].

والحجة على ما ذهب إليه الشيخان يونس والخليل من تفسير لمعنى (أيّ) في الآية الكريمة قول الشاعر[5]:

إذا مَا لَقيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[6]

"لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك"[7].

واعترض بالرد على يونس والخليل بهذا البيت؛ لأنه قد يكون المجرور محذوفا، ويكون تقدير الكلام: (فَسَلِّمْ عَلى الذي يُقَالُ لَهُمْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)[8]، وفي ظني أنه اعتراض لا وجه له؛ لأن المعنى يصح دون الحاجة لمثل هذا التقدير.

---

(1) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣/٣٤٠.

(2) مريم: ٦٩.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣/٣٤٠.

(4) انظر: ما أثبته محقق أوضح المسالك، ابن هشام، محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/١٣٨.

(5) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١/٢٠٤، وانظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ١/١٥٥.

(6) شرح التسهيل، ابن مالك، ١/٢٠٤، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٨٨٦.

(7) شرح التسهيل، ابن مالك، ١/٢٠٤، وانظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ١/١٥٥.

(8) انظر: حاشية الشيخ يس، شرح التصريح، الأزهري، ١/١٣٦، ولعل الصواب: "فسلم على الذين يقال لهم: أيهم أفضل"، أو: "فسلم على الذي يقال له: أيهم أفضل".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ثبـــت صـــحة ما ذهب إليه سيبويه من القول ببناء (أيّ) عند حذف صدر صلتها، والقـــول بأنها موصولة لا استفهامية، بما قدمته في معرض مناقشتي لمذهبه، فإن مذهبه يرجح علـــى جمـــيع الآراء الواردة في تفسير (أيّ) في هذه المسألة؛ لأنها جميعا تفسر (أيّ) على أنها معـــربة، وليســـت مبنية كما هو مذهب سيبويه، علاوة على ما ذكرت من انتقادات لبعض هذه الآراء ذكرتها في موضعها.

وبقـــي أمر أود الإشارة إليه، وهو ما ذهب إليه يونس، من القول بتعليق جميع الأفعال، وعدم قصر ذلك على أفعال القلوب، وهو مذهب لم يرد عند غيره من النحويين، وهذا دليل آخر على ما وصف به من قياساته المتفردة، وأقواله التي لم يسبق إليها، ولم يؤيّد فيها إلا القليل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إهمال لكن مخففة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعمال (لكن) مخففة

ذكر سيبويه الحروف الخمسة التي عملت عمل الفعل في ما بعدها، وهي: (إِنَّ)، و(لَكِنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كَأَنَّ)[1]، وأوضح عملها ناقلا ذلك عن الخليل، وفي ذلك يقول: "وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كانَ) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيد)، إلا أنه ليس لك أن تقول: (كَأَنَّ أَخُوكَ عَبْدَاللهِ)، تريد: (كَأَنَّ عَبْدَاللهِ أَخُوكَ)؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال"[2].

وذكر سيبويه أَنَّ (أَنْ) المخففة من (أَنَّ) و(كَأَنْ) المخففة من (كَأَنَّ) تعمل عمل (إِنَّ) و(كَأَنَّ)[3]، غير أنه لم يذكر شيئا حول إعمال (لكِنْ) المخففة من (لكِنَّ)، في أي موضع من المواضع التي تحدث فيها حول (لكِنْ).

ومعنى ذلك أن سيبويه لا يجيز إعمال (لكِنْ) مخففة، سواء في نقله عن الخليل، أو في ما استقر له من استقراء كلام العرب.

وإذا كان مذهب الجمهور في (لكِنْ) بتخفيف النون عدم الإعمال وان ما بعدها مبتدأ وخبر[4]، فمن المسلم به أن الخليل هو أول الجمهور، بدليل عدم ورود رأي له في إعمال (لكِنْ) في الكتاب وغيره[5].

أما يونس والأخفش فيجيزان إعمالهما[6]، ومعنى هذا أن إعمال (لكِنْ) مخففة من المواضع التي خالف فيها يونس الخليل والجمهور.

ويرى يونس أَنَّ (لكِنْ) المخففة عملت قياسًا على (إِنَّ) و(أَنَّ)؛ فكما عملتا مخففتين، كما

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٣١/٢.

(2) نفسه، ١٣١/٢.

(3) انظر: نفسه، ١٣٥/٢-١٣٧.

(4) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٥٨٦.

(5) لم يرد تصريح يفيد بتبنيّ الخليل لهذا الرأي، وهو رأي الجمهور، والخليل هو أحد الجمهور؛ ولذا أرجّح تبنّيه لهذا الرأي.

(6) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٩٢/٤، وانظر: الجنى الداني، المرادي، ٥٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو حالهما قبل التخفيف، فكذلك تكون (لكِنْ)، فتعمل مخففة ومشددة[1].

ولم أعثر على شاهد يؤيد إعمال (لكِنْ) مخففة في ما اطلعت عليه من مصنفات، ذكرت هذه المسألة.

وقد أكد الرضي عدم ورود شواهد على إعمال (لكِنْ) مخففة ويقول في ذلك: "ولا أعرف بـــه شاهدًا"[2]، وأكد ذلك ابن هشام، ويقول فيه: "وليس بمسموع"[3]، وإليه ذهب السيوطي قائلًا: "تخفف (لكِنْ) فلا تعمل أصلًا لعدم سماعه"[4].

أمـــا مـــا ذكره الأشموني بورود ذلك في السماع من كلام العرب نقلا عن يونس بقوله: "وحكـــي عن يونس أنه حكاه عن العرب"[5]، فلا دليل عليه؛ إذ لم يذكر الأشموني، أو أي واحد من النحويين شاهدًا على هذا.

أمـــا من جهة القياس، فإن إعمال (لكِنْ) لا يقتضيه القياس؛ لزوال الاختصاص بالجمل الاسمية[6]، فنقول: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[7]، ويجوز أن تليها الأفعال، وعلى ذلك نقول: (مـــا قَـــامَ زَيْدٌ لكِنْ قَامَ عَمْرو)[8]، ولا تعمل كذلك لضعفها، لما باين لفظها لفظ الفعل[9]، مع أن معنى الاستدراك يبقى فيها عند تخفيفها، كما هو الحال قبل التخفيف[10].

هذا مجمل ما جاء من أقوال في جواز إعمال (لكِنْ) مخففة، وفي عدم الجواز، وفي ظني أن الأولى والصواب عدم الإعمال لما يلي:

---

(1) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨/٨١.

(2) شرح الكافية، الرضي، ٤/٣٩٢.

(3) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٥٨.

(4) همع الهوامع، السيوطي، ١/٤٥٧.

(5) شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ١/٤٣٤.

(6) انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٥٨.

(7) البقرة: ٥٧.

(8) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٤٣٦.

(9) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١/٤١٨، وانظر: الهمع، السيوطي، ١/٤٥٧.

(10) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨/٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: أن القـول بإعمـال (لكِـنْ) مخففـة؛ لقياسـها على إعمال (إنْ) و(أنْ)، و(كأنْ) المخففة ضـعيف[1]، ويتمـثل ضـعفه فـي أن إعمال (لكِنْ) مخففة مردود بالقياس أيضا؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، ولمباينتها للفظ الفعل، كما أسلفت، أما إعمال (أن) و(كأنْ) فلا يرده القياس.

ثانيا: وورود شواهد على إعمال (أنْ)، و(كأنْ) المخففة[2]، أما (لكِنْ) فلم يرد عليها أي شاهد، لا في نثر، ولا شعر، ولا حتى من قبيل الضرورة.

وقـد ذكرت ذلك في معرض حديثي حول ما جاء لتوضيح مذهب يونس والأخفش في هذه المسألة، وعلاوة على هذا فجميع الشواهد التي ذكرها النحويون، تؤيد إهمال إعمالها.

ومـن ذلك ما ذكره عيسى بن عمر، من وجوب إهمالها إذا خففت، ويظهر رأيه هذا في قـراءاته، فقـرأ: ﴿**وَمَـا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ وَلكِنْ تَصْدِيقُ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الكِتَابِ**﴾[3]، وذلك برفع (تصديق)، والجمهور ينصبها[4].

"وقـد صـوب الفراء الرفع وأجازه الكسائي أيضا، وهو عندهما على تقدير (وَلكِنْ هُوَ تَصْدِيقُ)، فتكون (لكِنْ) مهملة، وتكون (تَصْدِيق) خبرًا لمبتدأ محذوف"[5].

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤١٨/١.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٣٥/٢، ١٣٧.

(3) يونس: ٣٧.

(4) انظـر: عيسـى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ٢٦٣، وجاء في البحر المحيط لأبي حـيان، ٣٤٩/٥، إشـارة إلى هذه القراءة، فيقول: "وقرأ حمران بن أعين، وعيسى الكوفي فيما ذكر صاحب اللوامح، وعيسى الثقفي في ما ذكر ابن عطية (تصديق)، ...، أي، ولكن هو تصديق، والجمهور بالنصب على إضمار كان".

(5) عيسـى بـن عمـر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ٢٦٣، أما ما وجدته للفراء ذا صلة بهذه المسـألة فهـو: "ولو رفعت التصديق كان صوابا كما تقول: (ما كان هذا قائما ولكن قاعدا أو قاعد)"، معاني القرآن، ٥٦/٢-٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــنه قراءاته: "﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1]، برفع (تصديق)، والقول فيها كالقول في الآية السابقة"[2].

كما نفى المالقي إعمال (لكن) مخففة في القراءات، وفي هذا يقول: "ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾[3]، أن من شدد (لكن) من القراء أعملها فنصب ما بعدها، ومن خففها رفع ما بعدها، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب"[4].

وممـــا يؤيد وجوب إهمال عمل (لكن) مخففة ما ذكره ابن هشام في وجوب إهمالها نحو قولـــــه تعالى[5]: ﴿وَلَكِـــنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾[6]، ومنه ما ذكره المرادي بأن ما بعدها مبتدأ وخبر على مذهب الجمهور، نحو قوله تعالى[7]: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾[8].

وبذا يثبت عدم ورود (لكِنْ) مخففة عاملة في ما سمع من كلام العرب من نثر وشعر.

وإذا كـــان المالقـــي يمنع إعمال (لكِنْ) مخففة لشذوذ ذلك سماعًا، ولقلة القياس[9]، فأرى مـــنعه أيضـــًا لعـــدم وروده فـــي السماع وضعفه في القياس؛ لأن الشذوذ يقتضي قلة الشواهد المسموعة؛ والأمر هنا لم يؤيد بالسماع ولو بشاهد واحد، كما أن الأولى أن يمنع هذا لضعفه في القياس؛ للحجج التي سبق وذكرتها، وليس لشذوذ ذلك سماعًا، ولقلة القياس كما ذكر المالقي.

---

(1) يوسف: ١١١.

(2) عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ٢٦٣.

(3) الأنفال: ١٧.

(4) رصف المباني، المالقي، ٢٧٧.

(5) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ١/٣٤٠.

(6) الأنفال: ١٧.

(7) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٥٨٦.

(8) الـــبقرة: ١٠٢، "قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي، و(لكن) خفيفة، (الشياطين) رفع، وكذلك (ولكن الله قتلهم)". حجة القراءات، ابن زنجلة، ١٠٨.

(9) انظر: رصف المباني، المالقي، ٢٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصل الألف في (معاً)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصل الألف في معا

عد سيبويه (مع) من الظروف، واستدل على ذلك بقولٍ هو: (ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ)[1].

والدليل على اسمية (مع) أنها تنون إذا أفردت نحو قولنا: (جَاءا مَعًا)، و(أَقْبَلَا مَعًا)؛ ولدخول الجار عليها[2].

أما في ما يخص نصبها فيقول سيبويه: "وسألت الخليل عن (مَعَكُمْ) و(مَع)؛ لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: (جَاءا مَعًا)، و(ذَهَبَا مَعًا) و(قَدْ ذَهَبَ مَعَه)، و(مَنْ مَعَه)، صارت ظرفا، فجعلوها بمنزلة: (أَمَام) و(قُدَّام)"[3].

يتضح من هذا النص أن الخليل بين سبب تنوينها ونصبها في قول: (جَاءَا مَعًا) و(ذَهَبَا مَعًا)، فقال: إنها هنا اسم كـ (جميع)، فهي بمعناه وحكمها وإعرابها فهي حال.

أما في قولنا: (قَدْ ذَهَبَ مَعَه) و(مَنْ مَعَه) فهي ظرف، وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

وانفرد الرضي دون سائر النحويين بنسبة القول في إعراب (مَع)، وتحديد أصلها إلى الخليل وحده، ولم ينسبه إلى سيبويه، ويتضح ذلك من قوله: "الألف في (معًا) عند الخليل، بدل من التنوين، إذ لا (لام) له في الأصل عنده"[4].

وغير واحد من النحويين نسب هذا الرأي للخليل وسيبويه، بمزيد من التوضيح، ومؤداه أن الفتحة في (مَعًا) فتحة إعراب، وأن (مع) ثنائية الأصل في حال إفرادها، وفي حال إضافتها[5].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٤٢٠/١.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٨/٢، وانظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٣٩.

(3) الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/٣.

(4) شرح الكافية، الرضي، ٣١٥/٣.

(5) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٦٧/٢، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ٤٨/٢، وانظر: الجنى الداني، ٣٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبـــالعودة إلـــى كـــتاب سيبويه لا نجد له رأياً حول هذه المسألة، غير ما ذكر من قول الخلـــيل، ولعل ذكر سيبويه للنص دون تعليق جعل النحويين يعتقدون بموافقته لرأي الخليل في هذه المسألة.

وما أورده النحويون حول هذه المسألة يثبت أن ما ذهب إليه الخليل هو موضع خلاف.

فيذهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة في (معًا) كالفتحة في (التاء) لـــ (فَتَى)؛ لأنها في حال إفرادها ردت إليها (اللام) المحذوفة، فصارت بذلك اسمًا مقصورًا[1].

ومـــا ذهـــب إليه يونس اختاره ابن مالك[2]، والرضي[3]، أما مذهب الخليل فاختاره أبو حيان[4].

أمـــا مـــا ذكـــره ابـــن مالك في تأييد مذهب يونس والأخفش فمفاده أن العرب يقولون: (الـــزَّيْدَانِ مَعـــًا)، و(العَمْرُونَ مَعًا) فيجعلون (مَعًا) في موضع رفع، كما هو الحال في الأسماء المقصـــورة، مـــثل قولهم: (فتى)، و(هُمْ عِدًى)، ولو بقيت (معا) ثنائية الأصل لقالوا: (الزَّيْدَانِ مَع)[5].

ومن الشواهد التي استدل بها ابن مالك على وقوع (معا) في موضع رفع قول الشاعر:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا ... وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ[6]

وقول الشاعر[7]:

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ ... مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشَعْبَاكُمَا مَعًا[8]

---

(1) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٦٧/٢، وانظر: الجنى الداني، المرادي، ٣٠٧.

(2) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٦٥/٢.

(3) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣١٥/٣.

(4) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٦٧/٢.

(5) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٦٥/٢.

(6) نفسه، ١٦٥/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٢٩٤.

(7) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٦٥/٢.

(8) نفسه، ١٦٥/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٦٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن اعترض على جعل (مَعًا) في موضع رفع جعله منصوبا على الحال، وعامل النصب محذوف هو الخبر، وتقدير ذلك: (وَأَهْوَاؤُنَا كَائِنَةٌ مَعًا)، و(شَعْبَاكُمَا كَائِنَانِ مَعًا)، وهو تقدير يبطل بإجماع النحاة؛ لبطلان نظيره، فلا يقال: (زَيْدٌ قَائِمًا) بتقدير: (زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِمًا)[1].

ويؤيد ما نذهب إليه أن القول بحذف لام (مع) هو الصحيح؛ لأنه يستلزم موافقة نظائره، ومؤداه الحكم بنقصان الاسم في الإفراد كما في الإضافة، ونظائره موجودة مثل (يَد) و(دَم) و(غَد)[2].

أما القول بأن (مَعًا) ثلاثي في حال الإفراد ثنائي في حال الإضافة لا نظير له، فلا يؤخذ به؛ لأن الثنائي المعرب إما محذوف (اللام) في الإفراد والإضافة كـ (يَد)، وإما مثبت (اللام) في الإضافة وحدها كـ (أَب)، فإذا قيل: إن (مَعًا) اسم مقصور عند إفراده، ومنقوص عند إضافته استلزم ذلك عدم النظير، مما يجدر بنفيه[3].

وما ذهب إليه ابن مالك من القول بأن (مَعًا) ترد في موضع الخبر، -كما جاء في الشواهد التي أوردها-، فتأتي مرفوعة كالأسماء المقصورة رد بقول أبي حيان: بأن الظرف غير المتصرف إذا وقع خبرا، يبقى منصوبا، ولا يرفع، وعلى ذلك نقول: (الزَّيْدَانِ عِنْدَكَ)[4].

وقد يرد على ما ذهب إليه أبو حيان بأن (مَعًا) قد تخرج عن الظرفية في حال إفرادها، وتكون منصوبة على الحال، غير أن بعضهم ادّعى بأن (مَعًا) ملازمة للظرفية، فلعل ما قاله أبو حيان مبني على هذا[5].

وقول ابن مالك مردود كذلك: بأن (معا) جاءت ظرفًا واقعًا موقع الخبر، وبذا فما قاله

---

(1) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١٦٥/٢.

(2) انظر: نفسه، ١٦٥/٢.

(3) انظر: نفسه، ١٦٥/٢.

(4) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٦٣/٢، وانظر: الهمع، السيوطي، ١٧٠/٢.

(5) انظر ما ذكره الشيخ يس في شرح التصريح، الأزهري، ٤٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليس ملزمًا[1].

أما ما ذكره الرضي في موافقته لمذهب يونس والأخفش، فيوضح فيه سبب جعل (معًا) على مذهبهما ثلاثية الأصل؛ ويتمثل في استنكار إعراب ما جاء على حرفين، فـ (مع) عندهما على نقيض (أَخُوك)، إذ ترد اللام فيها في غير الإضافة، وتحذف عند الإضافة؛ لأن المضاف إليه قام مقام لامها[2].

وللشيخ يس رأي في (مَع) من حيث إعرابها وأصلها، وفي ذلك يقول: "والذي يقوى في النفس أن (مَع) اسم للمصاحب مطلقًا، أي سواء أضيف أو أفرد، وأنه منصوب مطلقًا، وأن (لامه) محذوفة مطلقًا، أما مع الإفراد فلالتقاء ساكنه مع التنوين، وأمّا مع الإضافة فتخفيفًا أو لقيام المضاف إليه مقامها"[3].

هذا مجمل ما ذكره النحويون حول مذهب الشيخين يونس والخليل، والحقيقة أنني لا أستطيع أن أجزم بترجيح أي من الرأيين ترجيحًا قاطعًا؛ لأن في المذهبين نظرًا لا يستهان به، غير أنني أميل إلى رأي عباس حسن في هذه المسألة، يوظف فيه جميع الآراء التي وردت فيها.

ويتمثل ما ذهب إليه عباس حسن في قوله: إنّ (مَع) إذا جاءت منونة منصوبة فهي ظرف -حسب ما ورد عند بعض النحويين-، متعلق بمحذوف وقد يكون حالا أو خبرا، حسب سياق الكلام، والاقتصار على هذا الرأي يريحنا من تعليلات فلسفية مصنوعة، لا تنبني على مسموع، أو دليل يقبله العقل والواقع، علاوة على ما فيه من سهولة وتيسير[4].

أما إن خرجت عن الظرفية، ووردت اسما محضا منونا منصوبا، -كما سمعت-، فأنها تعرب حالًا أو خبرًا، حسب ما يقتضي السياق، فإذا جاءت حالا تعرب، إما بفتحة ظاهرة في آخرها؛ من قبيل عدها اسمًا ثنائي الأصل، لا حذف فيه، وإما يعرب بفتحة تقدر على (الألف)

---

(1) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٣٠٨، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ٤٩/٢.

(2) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣١٥/٣.

(3) حاشية يس على شرح التصريح، الأزهري، ٤٨/٢.

(4) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ١٢٩/٣-١٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحذوفة؛ لأنها التقيت ساكنة مع التنوين، عند عدها اسمًا ثلاثيًا ينتهي بـــ (ياء)، وأصله (معي)، وهـــي بذلك كـــ (فَتَى) فأصلها: (فَتَيٌ)، قلبت ياؤها ألفا، وحذفت هذه (الألف) نطقا لا كتابة، في حال تنوين الكلمة، فنقول: (هَذا فَتَى)، (رَأَيْتُ فَتَى)، (أَصْغَيْتُ إِلَى فَتَى)[1].

أمّا إذا جاءت خبرًا فلا بد من عدها ثلاثية مرفوعة، بالضمة المحذوفة على (الألف) التي حذفـــت باللفظ لا بالخط، ولا يصحّ إعرابها على أنها خبر، وآخرها الفتحة والتنوين إلا عندما تقـــدر ثلاثـــية الأصـــل، أمّـــا من أعربها خبرًا مع القول بثنائية أصلها فيبقها ظرفية، ويعلقها بمحذوف، وهو خبر، ويمنع إخراجها عن الظرف إلى الاسم[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٣/١٣٠.

[2] انظر: نفسه، ٣/١٣٠.

صرف العلم المؤنث المُسمّى بمذكر ثلاثي ساكن الوسط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صرف العلم المؤنث المسمى بمذكر ثلاثي ساكن الوسط

قال سيبويه: "فإن سميت المؤنث بعَمْرو أو زَيْد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية"[1].

ومن الواضح مما ورد في هذا النص أن صرف العلم المؤنث المسمى بمذكر موضع خلاف، فابن أبي إسحق وأبو عمرو يمنعان صرفه، ويوافقهما سيبويه؛ للعلة التي ذكرها، أمّا عيسى فيرى صرفه.

ولم يذكر سيبويه رأي الخليل أو يونس في هذه المسألة؛ غير أن المبرد ذكر أن الخليل وسيبويه والأخفش والمازني يمنعون صرفه، وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبا عمر الجرمي يصرفونه[2].

ومعنى ذلك أن منع الصرف هو مذهب الخليل، والصرف مذهب يونس، وبذا فإن العلم المؤنث المسمى بمذكر هو موضع خلاف بين الشيخين.

وهناك بعض الاضطراب في نسبة الآراء في هذه المسألة إلى بعض النحويين، فابن الناظم[3]، وابن هشام[4]، والأشموني[5]، ذكروا أن عيسى وأبا عمر الجرمي والمبرد يجيزون الوجهين في هذه المسألة: الصرف ومنعه.

أما عيسى فرأيه ثابت في الكتاب، فهو يصرف العلم المؤنث المسمى بمذكر ولا يجيز وجهاً آخر.

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٢٤٢/٣.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، ٣٥١/٣-٣٥٢.

(3) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٦٥٠.

(4) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢١٨/٢.

(5) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان، الصبان، ٣٧٢/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمبرد ذكر الخلاف في هذه المسألة ولم يذكر رأيه فيها[1]، في ما اطّلعت عليه.

وأبـــو عمر الجرمي يجيز الصرف كما ذكر المبرد[2]، وهو الأرجح في ظني؛ لأن رأيه كرأي عيسى بن عمر -كما أسلفت-؛ وإذا ثبت أن عيسى يجيز الصرف فالجرمي يجيزه كذلك، ولا يجيز غيره.

وأبو زيد الأنصاري يجيز الوجهين: الصرف ومنعه، قياسا على صرف (هِنْد)[3]، أما ما ذكـــره الزجاج بأن الإجماع منع الصرف، وأن عيسى وحده الذي خالف النحاة في القول بجواز الصرف[4]، فلا أظنه يتناقض وما ذكرت من الخلاف بين النحويين الذين ذكرهم المبرد، ومنهم الخلـــيل ويونـــس، وتفسير هذا أن عيسى صاحب الرأي في جواز الصرف كما ذكر سيبويه، ثم عرف بعض النحويين رأيه، فمنهم من استحسنه واختاره، ومنهم من اختار خلافه.

ويذكـــر المبرد أن أبا عمرو صاحب الرأي الأول في جواز الصرف، وسيبويه يرى أن أبا عمرو يمنع الصرف، وأظن أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن عبارة المبرد لا تخلو من شـــك، فيقول: "وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سمّوا مؤنثًا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزًا"[5].

أَمَّا من منع صرف المؤنث المسمى بمذكر وكان ثلاثيا ساكن الوسط وعربيًا، فيرون أنه مـــنع "لأنه أخرج من باب إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول"[6]، وحجتهم في ذلك أن (مِصْر) ليست مصروفة في القرآن؛ لأَنَّ اسمها جاء مذكرًا قصد به بلدة، وذلك في قوله تعالى:

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، ٣/٣٥١-٣٥٢.

(2) انظر: نفسه، ٣/٣٥٢.

(3) انظر: شرح الكافية، الرضي، ١/١٢٠.

(4) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ٦٩.

(5) المقتضب، المبرد،٣/٣٥٢.

(6) نفسه، ٣/٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾[1]، أما قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾[2]، فليس حجة؛ لأن المقصود مصر من الأمصار، لا (مِصْر) البلدة المعروفة[3].

وذكـــر الزجاج أنهم منعوا صرف هذا، "لأنهم سموا المؤنث بالمذكر؛ فكان عندهم أثقل؛ لأن المذكر لا يجانس المؤنث"[4].

وذهـــب ابـــن الســـراج إلى أنهم منعوه الصرف، "لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث"[5]، وهو مثل رجل مسمى بـــ (سَعاد) و(زَيْنَب)، و(جَيْأَل)، فمنعت الصرف؛ لأنها أسماء للمؤنث، وجاءت على أربعة أحرف، والحرف الرابع بمثابة حرف التأنيث[6].

ومـــنع الصـــرف كذلـــك: "لأنه حصل له بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل، عادل خفة اللفظ"[7].

ويـــرى السيوطي أن المنع هو الأصح؛ لأن نقل المذكر إلى مؤنث فيه ثقل يعادل الخفة التي صرفت بها (هِنْد)[8].

أما الذين أجازوا صرف المؤنث المسمى بمذكر فـــ "يقولون: نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث، على ما ذكرنا، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف"[9].

---

(1) الزخرف: ٥١.

(2) البقرة: ٦١.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، ٣/٣٥١-٣٥٢.

(4) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ٦٩.

(5) الأصول، ابن السراج، ٢/٨٥.

(6) انظر: نفسه، ٢/٨٥.

(7) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٦٥٠، وانظر ما ذكره الأشموني في: حاشية الصبان، الصبان، ٣/٣٧٢.

(8) انظر: الهمع، السيوطي، ١/١١٣-١١٤.

(9) المقتضب، المبرد، ٣/٣٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبـذا فـإنهم "يـرجحون صرفه على صرف (هِنْد) نظرًا إلى أصله"[1]، الذي ذهب فيه عيسى بن عمر إلى أنه صرف؛ لأن سكون وسطه أكسبه خفة، أزالت ثقله[2].

هـذا مجمل ما جاء من توضيح للمذهبين في هذه المسألة، وفي ظني أن الأولى في هذا هو منع الصرف، وأن أبلغ ما جاء من تفسير له ما ذكره سيبويه؛ ويتمثل في أن تسمية المؤنث بمذكـر فيها مخالفة للأصل[3]؛ لأن الأصل عند العرب أن يسموا المؤنث بمؤنث مثله، ويسموا المذكر بمذكر مثله أيضاً.

وبمـا أن الأصـل فـي الاسـم هو الصرف، وأن ما خالف الأصل من الأسماء يمنع الصرف، فإن العلم المؤنث المسمى بمذكر يمنع الصرف لمخالفته للأصل.

أمـا ما ذهب إليه الصبان من قوله: "كيف يمنع صرف (زَيْد) علما لمؤنث على مذهب المانعيـن، ولا يمـنعون الصرف في نحو (هِنْد) مع أن التأنيث عارض في الأول، وأصيل في الثانـي، ومع أنهما متماثلان في الشكل وعدد الحروف، وبذا فإما يجوز الوجهان في الأول كما جـاء في الثاني، وإما أن ما يمنع الثاني كما منع الأول[4]؛ فأقول فيه: إن ما ذهب إليه الصبان يوجب قياس نحو (زَيْد) علما لمؤنث على نحو (هِنْد) علما لمؤنث، وفي ظني أنه قياسه ضعيف، رغـم التشابه في الشكل وعدد الحروف؛ لأن هناك أمرا مهما لم يلتفت إليه الصبان، وأظن أنه أهـم من التشابه الشكلي المذكور، وهو أن إطلاق اسم مذكر على مؤنث مهما بلغ من خفة في الوزن وعدد الحروف فيه ثقل؛ لأنه خلاف الأصل كما ذكر سيبويه.

والـثقل الـذي جـاء من تسمية المؤنث بمذكر يفوق الخفة التي كسبها من وزنه وعدد حـروفه، وسكون وسطه؛ لأن الأصل في أعلام المؤنث منع الصرف، وبذا منع الصرف، وفي هذا رد على من أجاز صرفه.

---

(1) انظر: شرح الكافية، الرضي، ١/١٢٠.

(2) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ٦٩.

(3) الكتاب، سيبويه، ٣/٢٤٢.

(4) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣/٣٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كان الغرض من اللغة هو الإبانة والإفصاح عما يجول في النفس من أفكار ومعان بكلام واضح، لا لبس فيه ولا غموض، فإن إطلاق اسم المذكر على المؤنث قد يحدث لبسا؛ ولذا أرى أن منعه من الصرف عندما يطلق على مؤنث يزيل هذا اللبس؛ لأننا إذا أطلقنا اسم (زَيْد) أو (عَمْرو) على مذكر، فلا علة توجب منع صرفه، فيكون مصروفا في دلالته على المذكر، وممنوعا من الصرف إذا دل على مؤنث، وبهذا يتحصل الفرق.

وإذا قيل إن تاء التأنيث من القرائن التي تزيل اللبس، فعندما نقول: (جَاءَتْ زَيْد) نعلم أن المقصود مؤنث، وعندما نقول: (جَاءَ زَيْد) فالمقصود مذكر، والتأنيث يغني عن الصرف أو منعه، فأقول: لا شك أن تاء التأنيث تمنع اللبس في هذا السياق، غير أنها لا ترد في جميع السياقات، نحو: (أَخَذْتُ الكِتَابَ مِنْ زَيْد)، ففي هذا السياق لا نعلم إن كان (زَيْد) مذكرا أو مؤنثا، فتأتي الحركة في (زَيْد) لتدل على هذا؛ فإذا قلنا: (زَيْدٌ) فهو علم لمذكر، وإذا قلنا: (زَيْدُ) فهو علم لمؤنث، وبذا فإن الصرف في هذا، أو منعه يزيل اللبس؛ مع عدم إغفال أهمية القرائن السياقية الأخرى التي يمكن أن تحدد جنس (زَيْد) المذكور في هذا السياق.

وأظن أن هذا التوضيح يثبت الفرق الكبير بين العلم المؤنث المسمى بمذكر نحو (زَيْد) من جهة والعلم المؤنث المسمى بمؤنث نحو (هِنْد)، مما يبعد القول بقياس الأول على الثاني في جواز صرفه.

ولا أميل إلى إطلاق اسم المذكر على المؤنث؛ لأنه غريب ومخالف للمألوف والأصل والطبع، وأظن أن ورود مثل هذا -على قلته- عند العرب قد يرتبط بأسباب اجتماعية ونفسية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صرف قاضي وأخيه تصغير أعمى ونحوهما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صرف (قاضي) و(أعيم) تصغير (أعمى) ونحوهما:

قال سيبويه: "وسألت الخليل فقلت: كيف تقول: (مَرَرْتُ بِأُفَيْعِلَ مِنْكَ)، من قوله: (مَرَرْتُ بِأُعَيْمَى مِنْكَ)، فقال: (مَرَرْتُ بِأُعَيْمٍ مِنْكَ)؛ لأن ذا موضع تنوين، ألا ترى أنك تقول: (مَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْكَ)، وليس (أَفْعَلْ مِنْكَ) بأثقل من (أَفْعَل) صفة، وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: (هذا جَوَارٍ) قد جاء، و(مَرَرْتُ بِجَوَارٍ) قبلُ"[1].

وذهب الخليل إلى أن هذا خطأ؛ لأنهم لو قالوا هذا في موضع الجر؛ لألزموه في الرفع والجر؛ لأنه يصير عندهم كالصحيح في حال الجر، ولكان ينبغي أن ينصبوها في النكرة إذا كانت مجرورة، كقولهم: (مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ قَبْلُ)؛ لأن منع الصرف في هذا الاسم عند التعريف والتنكير سواء، وعلى مذهب يونس إذا سميت امرأة بـ (قَاض) نقول: (مَرَرْتُ بِقَاضِيَ قَبْلُ)، و(مَرَرْتُ بِأُعَيْمِيَ مِنْكَ)، فقال الخليل لو جاز هذا، لكان ينبغي أن يلتزم به في الجر والرفع[2].

وما ذهب إليه الخليل هو مذهب سيبويه[3]، وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحق والبصريين[4]، وما ذهب إليه يونس ذهب إليه عيسى بن عمر وأبو زيد والكسائي والبغداديون[5].

وعلى مذهب الخليل فإن نحو: (قَاضٍ) علم امرأة، وجواري و(أُعَيْم)، و(يَرْمٍ) في حال كونها أعلاما، تمنع الصرف، بحذف (الياء) منها، في حالتي الرفع والجر[6]، وإثبات التنوين في الحالتين –الرفع والجر– للتعويض عن (الياء) المحذوفة[7].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٣١٢.

(2) انظر: نفسه، ٣/٣١٢.

(3) انظر: نفسه، ٣/٣١١.

(4) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٢/٩١.

(5) انظر: نفسه، ٢/٩١، وانظر: شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣/٣١.

(6) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢/٢٢٨.

(7) انظر ما ذكره الأشموني: حاشية الصبان، الصبان، ٣/٤٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبذا فإن منع نحو (جَوَارٍ) و(أُعَيْمٍ) على مذهب الخليل واحد سواء كان علما أو نكرة[1].

أمـــا مـــنع (قَاضِـــي) علم امرأة من الصرف؛ فللعلمية، والتأنيث المعنوي، و(جَوَارِي) منعـــت؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، و(أُعَيْم) تصغير (أَعْمَى) منع من الصرف للوصف ووزن الفعل، و(يَرْمِي) علما منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[2].

أمـــا مذهب يونس ومن وافقه في منع هذه من الصرف فيتلخص في إثبات (الياء) ساكنة فـــي الرفع، وفتحها في الجر، كفتحها في النصب نحو قولنا: (جَاءَنِي جَوَارِي وَأُعَيْمِي وَقَاضِي وَيَرْمِـــي)، بإثبات (الياء) ساكنة، وتقدير الضمة عليها، ونحو قولنا في الجر: (مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ وَأُعَيْمِيَ وَقَاضِيَ وَيَرْمِيَ) بفتح (الياء) فيها، كما تفتح في النصب[3].

وإنما جعل يونس حال نحو (جَوَار) و(أُعَيْل) علما، مخالفا لحاله عندما يكون نكرة؛ لأنه قـــدم منع الصرف على الإعلال، وبذلك تبقى (الياء) الساكنة رفعا، ومفتوحة نصبا وجرا، نحو: (جَاءَتْنِـــي جَـــوَارِي وَقَاضِـــي وَأُعَيْلِـــي) بـــ (ياء) ساكنة، و(رَأَيْتُ جَوَارِيَ وَقَاضِيَ وَأُعَيْلِيَ)، و(مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ وَقَاضِيَ وَأُعَيْلِيَ) بـــ (ياء) مفتوحة في الحالتين[4].

"وإنمـــا قـــدم مـــنع الصـــرف؛ لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف، حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله"[5]:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ[6]

"واحتج يونس لمذهبه بقول الشاعر"[7]:

---

(1) انظر: شرح الكافية، الرضي، ١٣٦/١.

(2) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ٢٢٨/٢.

(3) انظر: نفسه، ٢٢٨/٢.

(4) انظر: شرح الكافية، الرضي، ١٣٦/١.

(5) نفسه، ١٣٦/١.

(6) نفسه، ١٣٦/١، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٦٨٧.

(7) شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣١/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا[1]

"بفتح (الياء) من (يُعَيْلِيَا) مصغر (يَعْلَى) علم رجل، ولم ينونه؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل"[2].

ومن الجدير بالذكر أننا إذا أطلقنا (يَغْزُو) على رجل، فلا تثبت (الواو)؛ على مذهبي الخليل ويونس، فالخليل يقول: (هَذا يَغْزٍ)، ويونس يقول: (هذا يَغْزِي) دون تنوين[3].

"لأن الاسم ليس في آخره (الواو) وقبلها ضمة، وهذا لا يكون إلا في الأفعال، وذلك أن الأسماء الضمة فيها ملازمة، وفي الفعل غير ملازمة؛ لأن (الواو) تنحذف للجزم"[4].

هذا مجمل ما جاء من توضيح للمذهبين، فما ذهب إليه الخليل اقتضى منع الصرف في (قاضي) ونحوه عند تعريفه وتنكيره سواء، فكأنه قال: حاله عند التعريف كحالة عند التنكير، أما يونس فقياس منع الصرف عنده أنه جعل المعتل من المعرفة في هذا، كالصحيح من المعرفة فيه، وبذا فإننا نجد أنفسنا أمام قياسين في كل منهما نظرة؛ ولذا لا أستطيع ترجيح أي منهما على الآخر.

أمّا ما احتج به يونس من قول الشاعر:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا[5]

فهو مردود عند الجمهور؛ لأنه يحمل على الضرورة كقول الشاعر في غير العلم[6]:

---

(1) شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣/٣١، وهو من شواهد سيبويه، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٧٣٣، وعجزه: لما رأتني خلقا مقلوليا.

(2) شرح التصريح، الأزهري، ٢/٢٢٨.

(3) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/٣١٦.

(4) المسائل المنثورة، الفارسي، ٢٤٠.

(5) شرح التسهيل، ابن عقيل، ٣/٣١.

(6) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٤/١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَلَكِنَّ عَبْدَاللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[1]

"فأظهـر الفتحة في حالة الجر ضرورة، وكان القياس أن يقول: (مَوْلَى مَوَالٍ)[2]، وفي هذا تأييد لمذهب الخليل.

وقال عبدالله بن أبي إسحق: إن الفرزدق أخطأ في فتح (الياء) من (يُعْيِلِيَا)، وهو مردود؛ لأنه من حمل المعتل على الصحيح[3]، وفي هذا القول انتصار لمذهب يونس.

وبذا فإننا نجد أن ما استشهد به يونس قد يكون فيه حجه له، وربما لا يكون، مما يؤيد – في ظني– عدم ترجيح أي من المذهبين على الآخر، فكل منهما لا يقل صحة عن الآخر.

وارتضـى أبو عثمان المازني مذهبا مركبا من المذهبين، بالصرف على مذهب الخليل وسـيبويه، والرد على مذهب يونس، ففي تصغير علم رجل اسمه (يرى) يقول أبو عثمان: (هذا يُـرَيْءٍ)، كـ (يُرَيْع)، برد (الهمزة) على مذهب يونس، وصرفه على مذهب الخليل وسيبويه، فيونس يقول فيه: (يُرَيْئِي) بوزن (يُرَيْعِي) بمنع الصرف والخليل يقول: (يُرَيّ) بدون رد، وإذا لم يرد لم يأت الطرف بعد كسرة، فلا ينصرف كما ينصرف (أُحَيّ) تصغير (أَحْوَى)[4].

---

[1] أوضـح المسالك، ابن هشام، ١٢٨/٤، انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد: رقم ٣١٨٧، وهو من شواهد سيبويه، وصدره: فلو كان عبدالله مولى هجوته.

[2] شرح التصريح، الأزهري، ٢٢٩/٢.

[3] انظر: نفسه، ٢٢٩/٢.

[4] انظر: الخصائص، ابن جني، ٧٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صرفه قحّام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صرف "قُدَّام"

ذكـــر ســـيبويه أن نحو قولنا: (مِنْ أَمَامٍ) و(مِنْ قُدَّامٍ) و(مِنْ وَرَاءٍ)، و(مِنْ دُبْرٍ)، نكرات على مذهب الخليل، إذا لم تضف إلى معرفة، كقول أبي النجم:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[1]

والعـــرب يوافقونـــه فـــي هـــذا، غير أن يونس يقول: (مِنْ قُدَّامَ)، فيجعلها معرفة، ويمنعها من الصـــرف؛ لأنهـــا مؤنـــثة، ولو جاءت (شَأْمَة) مثلها في التأنيث، وكانت معرفة لا يصرفها[2]، ويضـــيف ســـيبويه معلقـــا على ما ذهب إليه يونس: "وهذا مذهب، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب"[3].

وبـــذا فالخلـــيل يصرف (قُدَّام) ويونس يمنعها من الصرف، وفي معرض بحثي في هذه المســـألة فـــي مظانها لم أجد أحدا من النحويين بحث هذه اللفظة تحديدا، أو أشار إلى منعها من الصـــرف أو عـــدم مـــنعها، سوى ما ذكره الزجاج حول مذهب كل من الخليل ويونس في هذه المســـألة، دون تعلـــيق على مذهب أي منهما[4]، وسوى ما ذكره الجرجاني في المقتصد، وفيه يقـــول: لا ينصرف اسم (زَيْنَب) للعلمية والتأنيث، وإذا سمي به رجل فيمنع من الصرف؛ لأنهم جعلـــوا الحـــرف الـــرابع فـــي مثل هذا، كالتأنيث في الدلالة على الجنس، يؤيد ذلك قولهم في (عَقْـــرَب): (عُقَيْرِب)، وفي (عَنَاق): (عُنَيِّق)، وكذا كل مؤنث زادت حروفه على ثلاثة أحرف، إلا ما ذكر من (وُرَيِّئَة) و(قُنَيْدِيمَة) فالأولى تصغير (وَرَاء)، والثانية تصغير (قُدَّام)، وكل منهما تزيد على ثلاثة أحرف، وهذا شاذ[5].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٢٩٠، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٥٥٧.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/٢٩٠-٢٩١.

(3) نفسه، ٣/٢٩١.

(4) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، ١٢١.

(5) انظر: المقتصد، الجرجاني، ٢/٩٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا أظن أن هذا النص يقدم شيئًا حول منع كلمة (قُدَّام) من الصرف أو القول بصرفها، وكـل ما يمكن أن يفهم منه حولها أنها مؤنثة وأنها تصغر على (قُدَيْدِيمَة)، وهذا التصغير شاذ؛ لأن (الهاء) لا تتبع الرباعي في التصغير.

يوضـح ذلـك ما ذكره الجوهري في الصحاح بأن (قُدَّام) مؤنثة، وتصغر (بالهاء) على (قُدَيْدِيمَة)، وهذا شاذ؛ لأن (الهاء) لا تتبع الرباعي في التصغير[1].

والقول بأنها مؤنثة، وأنها تصغر على (قُدَيْدِيمَة) بإثبات (التاء) ذكره كذلك الأزهري في التهذيب[2]، والزبيدي في التاج[3]، وابن منظور في اللسان[4].

ولم يرد تصغير (قُدَّام) بإثبات (التاء) فحسب، وإنما ورد بغير (تاء)، وفي ذلك يقول ابن فارس: "وربما صغروا القدام (قُدَيْدِيمًا)، و(قُدَيْدِيمَة)"[5].

فيه يقول الفيروزآبادي: "وقد يذكر تصغيرها: (قُدَيْدِيمَة) و(قُدَيْدِيم)"[6].

وفي ظني أن ما ذهب إليه الخليل من صرف (قُدَّام) أولى مما ذهب إليه يونس لما يلي:

أولا: أن كـل مـا ذكر في المعاجم حول معنى (قُدَّام) وتصغيرها، لا يدل على أنها معرفة، ولم يصرح أحد ممن عرض لمعناها، وتصغيرها بالقول بأنها معرفة.

ثانيا: أن القول بتأنيث (قُدَّام) لا ينفي القول بتذكيرها، فقد ذكر ذلك غير واحد من المعجميين إذ ورد فيه: "قال اللحياني[7]: قال الكسائي: (قُدَّام) مؤنثة، وإن ذكرت جاز"[8].

---

(1) انظر: الصحاح، الجوهري، ٢٠٠٨/٥، (قدم).

(2) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ٤٦/٩، (قدم).

(3) انظر: تاج العروس، الزبيدي، ٢١/٩، (قدم).

(4) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٤٦٦/١٢، (قدم).

(5) مقاييس اللغة، ابن فارس، ٦٥/٥ (قدم).

(6) القاموس المحيط، الفيرزوآبادي، ١٦٤/٤، (القدم).

(7) هـو علي بن المبارك اللحياني، ويكنى أبا الحسن، وأخذ عن الكسائي، كما أخذ عنه أبو عبيد بن سلام، وله كتاب النوادر، انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ١٨٤٣/٤.

(8) تاج العروس، الزبيدي، ٢١/٩، (قدم)، ولسان العرب، ابن منظور، ٤٦٦/١٢ (قدم).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يؤيـــد تذكـــيرها أنهـــم ذكروا تصغيرها، كما ذكر الزبيدي، وابن منظور: "وقد قيل في تصغيره (قُدَيْدِيم)، وهذا يقوي ما حكاه الكسائي من تذكيرها"[1].

وإذا كان يونس اعتمد على أمرين للقول بمنعها الصرف، وهما التعريف والتأنيث، فإن التعريف لم يثبت، ولم يرد عليه دليل، وبهذا ضعف أول أمر اتكأ عليه يونس في هذه المسألة .

وأما التأنيث فثابت كما ورد من معنى (قُدَّام) غير أنه لا يمنع القول بالتذكير.

وإذا ســـلمنا أن الأكـــثر فيها التأنيث، فلا يكفي التأنيث وحده دون التعريف ليكون سبباً للمنع من الصرف.

ثالثا: علاوة على كل ذلك لم يرد عن يونس من السماع ما يثبت منع (قُدّام) الصرف، كما ورد عن الخليل في صرفها، ووافقه العرب في ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] تاج العروس، الزبيدي، ٢١/٩، (قدم)، ولسان العرب، ابن منظور، ٤٦٦/١٢، (قدم).

الفصل الرابع

مظاهر الخلاف بين يونس والخليل

في القضايا الدلالية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدخـــل

القضـــايا الخلافية الدلالية بين الشيخين: يونس والخليل هي القضايا التي جرى الخلاف فيها بسبب توجيه مُعيَّن في المعنى، يؤدي إلى خلاف في الإعراب.

وقـــد اتبعت في تناول هذه القضايا المنهج نفسه الذي اتبعتُه في تناول القضايا الصوتية الصرفية والقضايا النحوية؛ وذلك بعرض هذه القضايا وتحليلها ومناقشتها ومحاولة ترجيح الرأي الأصوب منها.

وهـــذه القضايا هي: (دلالة وَحْدَه)، و(دلالة لَبَّيْك)، و(دلالة (ألا))، و(العطف على المحل والمعنى)، و(النعت المقطوع لغرض الترحم).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دلالة وجهه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دلالة وَحْدَه

ذكر سيبويه في باب الحال رأياً ليونس خالف فيه الخليل، ويظهر ذلك في قوله: "وجعل يونس نصب (وَحْدَه) كأنك قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلى حِيَالِه)، فطرحت (عَلى) فمن ثم قال: هو مثل (عِنْدَه)، وهو عند الخليل كقولك: (مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصًا)، و(مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ) مثله، ومثل قولك: (مَرَرْتُ بِهِ عَمًّا)، ولا يكون مثل جميعا لما ذكرت لك، وصار وحده بمنزلة (خَمْسَتَهُمْ)؛ لأنه مكان قولك: (مَرَرْتُ بِهِ وَاحِدَه): فقام (وَحْدَه) مقام (وَاحِدَه)، فإذا قلت: (وَحْدَه) فكأنك قلت هذا"[1].

وملخص هذا الخلاف أن الخليل ينصب (وَحْدَه) على الحال، ويونس ينصبه على الظرف.

ومما تقدم يظهر أن سيبويه يختار ما ذهب إليه الخليل من القول بنصب (وَحْدَه) على الحال[2]، وهو مذهب الجمهور[3].

أما تفصيل تفسير المعنى الذي تضمنه (وَحْدَه) في مثل: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه)، فهو عند الخليل كقولك: (مَرَرْتُ بِهِ خُصُوصًا)[4]، فكأنه أراد به (أَفْرَدْتُهُ بِالمُرُورِ إِفْرَادًا)[5].

ومعنى (وَحْدَه) عند سيبويه كما يتضح مما جاء في الكتاب أنه كقولك: (مَرَرْتُ بِهِ وَاحِدَه)[6]، ويمكن تفسير ذلك بأن (وَحْدَ) ناب عن المصدر (إِيحَاد)، و(إِيحَاد) ناب عن (مُوحِد)،

---

[1] الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٨.

[2] انظر: نفسه، ١/٣٧٨.

[3] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ٧/١٧٢.

[4] انظر: الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٨.

[5] انظر: المقتضب، المبرد، ٣/٢٣٩.

[6] الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و(مُوحِـد) حـال، وبالتالـي فمعـنى (مَـرَرْتُ بِهِ وَحْدَه) (مَرَرْتُ بِهِ فِي حَالِ كَوْنِي مُوحِدًا لَهُ بِمُرُورِي)[1].

وبذا يتضح أن الخليل وسيبويه جعلا (وَحْدَه) اسما موضوعا موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فكأنه قال: إيحادا، وإيحادا موضع (مُوحِدًا)[2].

وقـيل: هو مصدر لا فعل له كالعمومة والخؤولة والأبوة، وقيل: هو مصدر له فعل، إذ يقال: (وَحِدَهُ يَحِدُهُ وَحْدًا)[3].

وقيل: هو مصدر محذوف الزوائد من إيحاد، واقع موقع الحال[4].

وعلـى مذهب يونس وهشام[5] هو منتصب انتصاب الظروف كـ (عِنْدَه) فقولنا: (زَيْدٌ وَحْدَه) على تقدير: (جَاءَ زَيْدٌ عَلى وَحْدِه) فحذف الحرف، وانتصب على الظرفية[6]، فكأنه قال: (زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ)[7].

وعلـى أي حـال فجميع هذه الآراء تندرج تحت أحد الرأيين: الأول: للخليل ومفاده أن (وحده) حال، والثاني: ليونس وهو القول بأنه ظرف.

ومن الثابت أن ما ذهب إليه الخليل هو الشائع، والمشهور، وهو ما اتفق عليه الجمهور، -كما أسلفت-[8]، ولم أجد من يؤيد ما ذهب إليه يونس في ما لاح لي من مصنفات في معرض

---

[1] انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، الأزهري، ٣٦/٢.

[2] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٢/٧.

[3] انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، الأزهري، ٣٦/٢.

[4] انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣٧٨/٢، وانظر: الهمع، السيوطي، ٢٣٢/٢.

[5] هشـام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، من أصحاب الكسائي، وقد أخذ عنه، ويكنى أبا عبدالله، وله من الكتب (الحدود)، و(المختصر)، و(القياس)، توفي سنة ٢٠٩هـ، انظر: إنباه الرواة، القفطي، ٣٦٤/٣-٣٦٥، وانظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي، ٣٢٨/٢.

[6] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٣/٧.

[7] انظر: الهمع، السيوطي، ٢٣٢/٢.

[8] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٢/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اطّلاعي على هذه المسألة سوى السيوطي في الهمع، إذ يقول: "والأصل في (جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَه): (عَلى وَحْدِه)، حذف الجار، ونصب على الظرف، وسمع: (جَلَسَا عَلى وَحْدَيْهِمَا)، والتقدير في (زَيْدٌ وَحْدَه): زيد موضع التفرد، وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيته، حيث جعلوه خبرا لا حالاً، إذ لا يجوز: (زَيْدٌ جَالِسًا)"[1].

وما حمل يونس على القول بأن (وَحْدَه) ظرف، أن رآه في نحو قوله: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَه) ناقص التمكن، كما هو حال (عِنْدَه)، وهو منصوب كما هو منصوب، ويضاف كما يضاف، ومتضمن لمعنى (عَلى جِيَالِه)[2].

وفي معرض مناقشة هذه المسألة ذهب بعض النحويين إلى تأييد قول الخليل، والرد على يونس بالقول: "وقول الخليل أقوى؛ لأن (وَحْدَه) أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر، وظهور معنى الاختصاص فيه"[3].

وهو مردود بما ذهب إليه ابن عصفور أيضاً: "بأنَّ (وَحْد) ليس بظرف زمان ولا مكان، فلا يكون ظرفاً"[4].

كما يذهب محقق أوضح المسالك محمد محيي الدين عبدالحميد إلى ترجيح قول القائلين[5]، "بأنه مصدر لا فعل له من لفظه؛ لأنه بأوزان المصادر، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة"[6].

كما يورد المجاشعي مسألة يعضد فيها قول الخليل في هذه المسألة، وفيها يقول: لا يجوز في اللغة المشهورة تثنية وجمع وتأنيث (وَحْدَه)، غير أن أبا زيد روى عن الكلابيّين

---

(1) الهمع، السيوطي، ٢/٢٣٢.

(2) انظر: هامش (١) مما ذكره الرماني حول هذه المسألة من كتاب سيبويه، ١/٣٧٨.

(3) انظر: نفسه، ١/٣٧٨، وانظر: شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٢١٥.

(4) انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، الأزهري، ٢/٣٦.

(5) انظر: ما أثبته المحقق في الهامش من أوضح المسالك، لابن هشام، ٣/١٠٥.

(6) نفسه، ٣/١٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قولهـــم: (وَحْدَيْـــنَا)، و(وَحْدَيْهِمَا)، وهذا يدل على أنهم جعلوه بموضع الحال، ويشبهون به اسم الفـــاعل، يؤيد ذلك أنهم أضافوا إليه نحو قولهم: (نَسيجُ وَحْدِهِ)، و(جُحَيْشُ وَحْدِه)، كقولهم: (خَادِمُ نَفْسِه)، وفي هذه تقوية لقول الخليل[1].

وبعد هذا التفصيل لما جاء في هذا الخلاف فإنني أرى أن ما ذهب إليه الخليل يساوي ما ذهب إليه يونس من جهة المعنى وصحة القياس.

فالخلـــيل قـــاس (وَحْدَه) على المصدر للشبه المذكور بينهما، ويونس قاس (وَحْدَه) على الظرف لشبه وجده بينهما كذلك، وكلا القياسيين له وجه وحجة، لا يختل معها المعنى.

وأمـــا ما قيل في الرد على يونس: "وقول الخليل أقوى؛ لأن (وَحْدَه) أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى؛ لكثرة نظيره من المصادر، وظهور معنى الاختصاص فيه"[2]، فلا أراه دقـــيقاً؛ لأن مـــا ذهـــب إليه يونس يقوى في المعنى قوة رأي الخليل، ثم إن كان هناك شبه بين (وَحْدَه) والمصادر من جهة التركيب، فليس هذا دليلا على أنه مصدر.

وأما ما ذكر بأن (وَحْدَه) ليس ظرفا؛ لأنه ليس ظرف زمان ولا مكان[3]، فمردود؛ لأن يونس جعله ظرفا على التقدير، فكأنه قال في (زَيْدٌ وَحْدَه): (زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ)، كما أسلفت[4].

وإن قـــيل: إن ما صح دون تقدير أولى مما يصح بتقدير، فأقول: هذا صحيح، غير أن العرب يلجأون في بعض كلامهم إلى الاختصار والحذف والتضمين، وغيرها من الأساليب، مما يحوجنا إلى تفسير مقاصدهم في كلامهم، كما هو الحال هنا، وكان هذا مما دفع الخليل إلى تشبيه (وَحْدَه) بالمصدر، كما دفع يونس إلى تشبيهه بالظرف.

وربمـــا كـــان هذا مما دفع هشاما إلى القول في تأويل (زَيْدٌ وَحْدَه)، "بأنه يكون منصوبًا

---

(1) انظر: شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٢١٦.

(2) ذكره الرماني في هامش (١) من كتاب سيبويه، ٣٧٨/١، وانظر: شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ٢١٥.

(3) انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، الأزهري، ٣٦/٢.

(4) انظر: الهمع ، السيوطي، ٢٣٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بفعل مضمر يخلفه (وَحْدَه)، كما قالت العرب: زَيْدٌ إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا"[1].

وربمـــا كان ذلك مما حمل أبا رجاء[2] إلى القول: "فليس يبعد عندي أن يكون في نحو قولـــك: (جَاءَ عَلِيٌّ وَحْدَه) مفعولاً مطلقاً، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسمًا مشتقًا يكون حالا من الضمير المستتر في (جَاء)"[3].

ويكون التقدير على ذلك: (جَاءَ -مُتَوَحِّدًا- وَحْدَه)، فـــ (مُتَوَحِّدًا) يكون حالًا من الضمير المستتر في (جَاءَ)، و(وَحْدَه) يكون مفعولًا مطلقًا عمل فيه (مُتَوَحِّدًا).

وقـــد أعجبنـــي مـــا ذكره السيوطي في معرض ذكره لهذا الآراء حيث قال: "هذا كلام النحاة، وهو توسع في ما تقتضيه الصناعة واللسان، والمعنى متقارب كله دائر على ما يفيده من الحصر في المذكور"[4].

وعـــرض رأيـــه هـــذا من خلال عدد من الأمثلة، فقولنا: (الحَمْدُ لِلهِ وَحْدَه) يفيد حصر (الحمد) في الله تعالى، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾[5]، فالضمير يعود على (رَبّك) ومعناه لم يذكر معه غيره[6].

وقولنا: (لا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَه) معناه (أفردناه بالوحدانية)، فالمعنى في كل هذا سواء، فإذا قلـــنا: (حَمِـــدْتُ اللهَ وَحْـــدَهُ)، أو (ذَكَرْتَ رَبَّكَ وَحْدَهُ) فمعناه عند سيبويه[7]، (مُوَحِّدًا إِيَّاهُ بِالحَمْدِ

---

[1] الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٤/٧.

[2] هو: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، محقق كتب التراث، منها: أوضح المسالك.

[3] هامش (٢) من أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٦٥/٢.

[4] الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٤/٧.

[5] الإسراء: ٤٦.

[6] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٤/٧.

[7] ربما فهم بأن (وحده) حال من الفاعل من قوله: "وصار وحده بمنزلة (خمستهم) لأنه مكان قولك: (مررت به واحده): فقام وحده مقام واحده". الكتاب، سيبويه، ٣٧٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذِّكْر) على أنها حال من الفاعل، والحاء في (مُوحِدًا) مكسورة[1].

"وعلى رأي ابن طلحة[2] (مُوحَداً هُوَ)، والحاء مفتوحة، وعلى رأي هشام معناه، حمدت الله وذكرته على انفراده"[3]، فمع اختلاف هذه التقديرات فإن المعنى لا يختلف إلا اختلافًا قليلًا[4].

وبهذا فإن ما ذهب إليه الشيخان يونس والخليل صحيح، كما يصح ما ذهب إليه غيرهما من تقديرات ذكرتها في موضعها.

ومعنى هذا أن السياق الذي ترد فيه كلمة (وَحْدَه) هو الذي يجعلنا نرجح التفسير المناسب لها، مما ذكره هؤلاء النحويون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٥/٧.

(2) هو: "محمد بن طلحة، إمام في العربية، لقي السهيلي وسمع عليه بعض الروض الأنف، غلب عليه تحقيق العربية والقياس عليها، قرأ عليه خلق كثير، ...، توفي سنة ثمان عشرة وستمئة". البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ٢٢٥-٢٢٦، وانظر: بغية الوعاة، السيوطي، ١٢١/١-١٢٢.

(3) الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٥/٧.

(4) انظر: نفسه، ١٧٥/٧.

دلالة أنّيك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دلالة لَبَّيْك

ذكـــر سيبويه في "باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهـــاره"[1]، عـــددا مـــن هذه المصادر كـــ (لَبَّيْك)، وسعديك، وحنانيك، وحذاريك، وهذانيك، ودواليك[2].

وذكـــر خلافـــا حول (لَبَّيْك) بين يونس والخليل، وقال فيه: "وزعم يونس أن (لَبَّيْك) اسم واحـــد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: (عَلَيْك)، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة (حَوَالَـــيْكَ)؛ لأنـــا سمعناهم يقولون: (حَنَان) وبعض العرب يقول: (لَبّ) فيجريه مجرى (أَمْسِ)، و(غَاقِ)، ولكن موضعه نصب"[3].

هذا ملخص الخلاف الذي ذكره سيبويه حول (لَبَّيْك).

أمـــا أصـــل معـــنى (لَبَّيْك) فأوضحه سيبويه بنقله عن أبي الخطاب[4]، ومفاده أنه "يقال للرجل إذا داوم على شيء ولم يفارقه ولم يقلع عنه، فيقال: (أَلَبَّ فُلانٌ عَلى كَذا وَكَذا)، فالإلباب: (الدُّنُـــوّ وَالقُرْب) فإذا دعا رجل آخر فقال: (لَبَّيْك) فكأنه قال: (قُرْبًا مِنْكَ)، وهو تمثيل لم يرد في كلام العرب، كما أن (بَرَاءة الله) تمثيل لـــ (سُبْحَانَ الله) ولم يرد في كلامهم"[5].

وأفـــاد المبرد مما ذكره سيبويه موضحا معناه قائلا: "فإذا قال العبد لربه؛ (لَبَّيْك) فمعناه: ملازمة لطاعتك، ومحافظة على أمرك"[6].

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣٥٣/١.

(2) انظر: نفسه، ٣٤٨/١-٣٥١.

(3) نفسه، ٣٥١/١.

(4) "عبدالحمـــيد بن عبدالمجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير الإمام الحجة في النحو واللغة، أخذ عنه سيبويه وأبو عبـــيدة معمـــر بن المثنى، وغيرهما"، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ١١٩، والنظر ترجمته في: بغية الوعاة، السيوطي، ٧٤/٢.

(5) الكتاب، سيبويه، ٣٥٣/١.

(6) المقتضب، المبرد، ٢٢٥/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقيل: "معنى (لَبَّيك) من أَلَبَّ الرجل بالمكان إذا أقام فيه، فكأنه قال: أنا مقيم على طاعتك وأمرك"[1].

"ويجوز أن يكون من (لَبَّ بِالمَكَان) بمعنى ألب، فلا يكون محذوف الزوائد"[2].

و(لَبَّيْكَ) من المصادر الدالة على معنى التثنية، بل تؤكد معنى التثنية عند سيبويه، ويظهر ذلك من قوله: "أراد بقوله (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) إجابة بعد إجابة، فكأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا"[3].

ومما ذكره سيبويه من اشتقاق من لفظ (لَبَّيْك) يدل على معنى التثنية فيها، فيقول: إنهم اشتقوا (لَبَّيْت) من لفظ (لَبَّيْك)، فجاءوا بـ (لَبَّيْت) بالياء، وهي للتثنية في (لَبَّيْك)[4].

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه من القول بمعنى التثنية في (لَبَّيْك) وافقهما عليه الجمهور[5].

وراح النحويون يوضحون معنى التثنية في (لَبَّيْك)، بتحديد أصلها وذكر أمثلة عليها، ومن ذلك ما ذكره الرضي، ونقله عنه الصبان، وفيه يقول: "وأصل (لَبَّيْك)، ألب لك البابين: أي: أقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا أبرح مكاني كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[6]. والمعنى: إلبابا كثيراً متتاليًا، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، ورد إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه"[7].

---

(1) حروف المعاني، الزجاجي، ١٦، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٨/١

(2) شرح الكافية، الرضي، ٢٩٥/١، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣٧٨/٢.

(3) الكتاب، سيبويه، ٣٥٠/١.

(4) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٤/٢.

(5) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٠٨/٢.

(6) الملك: ٤.

(7) شرح الكافية، الرضي، ٢٩٤/١، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣٧٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويفهم من هذا أن معنى التكرار في (لَبَّيْك) إنما يتضمن معنى التكثير، "لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره"[1].

ومعـــنى التكثير هنا أنه شيء يتكرر مرة بعد مرة، وليس المقصود الاثنين فقط، كقولنا: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ) فالغرض من هذا دخول الجميع[2].

وهذا مجمل ما ذكره الخليل ومن تابعه من معنى التثنية الكامن في لفظ (لَبَّيْك).

أما يونس فيرى أن معنى (لَبَّيْك) على خلاف هذا، إذ يرى أنه اسم مفرد، واشتقاقه عنده (لَبَّبَ)، ووزنه (فَعْلَلَ)، ولا يجوز حمله على (فَعَّل)؛ لقلته في كلامهم؛ ولكثرة (فَعْلَلَ)، وما جرى فيه أنهم قلبوا (الباء) –وهي (اللام) الثانية من قولهم: (لَبَّبَ)– (ياء) فرارًا من التضعيف، فأصبح (لَبَّـــيَ)،وأبدلوا (الياء) (ألفا)؛ "لتحركها وانفتاح ما قبلها"[3]، فأصبحت (لَبَّى)، ولما أضافوها إلى (الكـــاف) فـــي (لَبَّيْك) قلبوا (الألف) (ياء) كما قلبوا (الألف) في (إلى) و(لَدَى) عند إضافتها إلى الضمير، في نحو: (إلَيْك) و(عَلَيْكَ) و(لَدَيْك)[4].

"ووجه الشبه بينهما أن (لَبَّيْك) اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء؛ لأنه لا يكون إلا منصوبا، ولا يكون إلا مضافا، كما أن (إلَيْك) و(عَلَيْكَ) و(لَدَيْكَ) لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلبوا (ألفه) (ياء)، فقالوا: (لَبَّيْك) كما قالوا: (لَدَيْكَ) و(عَلَيْكَ)"[5].

ومـــثل ذلك في (كِلا) و(كِلْتا)؛ بأنهم قلبوا (ألفها) (ياء) لاتصالها بضمير في محل نصب أو جـــر، مـــثل قولهـــم: (ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا)، و(مَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا)، و(ضَرَبْتُ المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا)، و(مَرَرْتُ بِهِمَا كِلْتَيْهِمَا)، غير أنهم لم يقلبوا (الألف) الواقعة في محل رفع؛ وبذا منعوا

---

(1) شرح التصريح، الأزهري، ٣٦/٢.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٨/١.

(3) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٦/٢.

(4) انظر: نفسه، ٧٤٥/٢-٧٤٦، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٩/١.

(5) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قـول: (قَامَ الرَّجُلانِ كِلَيْهِمَا)، و(قَامَتْ المَرْأَتَانِ كِلْتَيْهِمَا)؛ لأن الرفع أبعدهما عن مشابهة (إِلَيْكَ) و(عَلَيْكَ) و(لَدَيْكَ)[1].

ومـا يـراه يونـس في (لَبَّيْك) من معنى الإفراد، وانعدام معنى التثنية، ذهب إليه خلف الأحمر[2]، فاتفقا في هذا المذهب.

ومـا ذهب إليه يونس رده سيبويه قائلا: لو كانت ياء (لَبَّيْك) كـ (ياء) (عَلَيْكَ) و(إِلَيْك) لوجـب أن تبقى ألفا على حالها، كما هو الحال عند إضافة (عَلَيْك) و(إِلَيْك) إلى المظهر في بقاء ألفها على حالها، غير أنك لا تقول: (لَبَّى زَيْد)[3]، "كما تقول: (إِلَى زَيْد) و(عَلى جَعْفَر)، و(لَدَى سَعِيد)[4].

واستشهد سيبويه على ذلك ببيت من الشعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[5].

مبينا فيه أنه لو كان مثل (على) لوجب أن يقول: (فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرٍ)؛ كما يقول: (عَلى زَيْد) عند إظهار الاسم[6].

وتوضـيح ذلـك أنه عندما قال: (لَبَّيْ) بالياء عند إضافته إلى الظاهر، دل ذلك على أنه مثـنى كقول: (غُلامَيْ زَيْد)، و(صَاحِبَي سَعِيد)[7]، "ولو كان مفردا من قبيل (لَدَى) و(كِلا) لكان بـ (الألف)"[8].

---

(1) انظـر: سـر صـناعة الإعـراب، ابن جني، ٧٤٦/٢، وانظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ٤٤٠.

(2) انظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ٤٣٧.

(3) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٥١/١.

(4) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٧/٢.

(5) الكتاب، سيبويه، ٣٥٢/١، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٣٣٠.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٥٢/١.

(7) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٧/٢.

(8) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــا ذهـــب إلـــيه سيبويه من احتجاج على يونس وافقه عليه غير واحد من النحويين، كالإسفراييني[1]، والرضي[2]، وأبي حيان الأندلسي[3]، وابن عقيل[4].

وما أراه في هذه المسألة هو ترجيح ما ذهب إليه الخليل لما يلي:

أولا: دلالـــة (لَبَّـــيْكَ) ومثيلاتها نحو: (سَعْدَيْك)، و(حَنَانَيْك)، و(دَوَالَيْكَ)، و(هَذَاذَيْك) على التثنية المتضـــمنة لمعـــنى المـــبالغة والتكثير، ويفهم هذا المعنى مما ذكره سيبويه من معاني هذه الأسماء، فمن قال سعديك: كأنه أراد (أَنَا مُتَابِعٌ أَمْرَك)، و(حَنَانَيْك) معناها (تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّن)، و(دَوَالَيْك) (مُدَاوَلَة بَعْدَ مُدَاوَلَة)، و(هَذَاذَيْك) كذلك تعني (هَذًّا بَعْدَ هَذّ)[5].

والقـــول بأن معنى التثنية في هذه الألفاظ تضمن معنى المبالغة والتكثير ذهب إليه كثير من النحويين[6]، وهذا من باب إجماع الجمهرة.

ثانـــيا: مـــا ذهب إليه ابن المؤدب[7]، في احتجاج يونس على سيبويه، وهو القول بشذوذ (لَبَّيْ زَيْـــد)؛ لقلة ذلك في الاستخدام اللغوي؛ ولأن الشاذ لا يبطل أصلا الاعتلال للكثير الشائع

---

(1) انظر: لباب الإعراب، الإسفراييني، ٢٨٠.

(2) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٢٩٤/١.

(3) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٠٨/٢.

(4) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٥٤/٢.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٤٨/١، ٣٥١، ٣٥٣.

(6) انظـــر: المقتضـــب، المـــبرد، ٢٢٣/٣، وانظـــر الأبيات المشكلة الإعراب، الفارسي، ١٥٢، وانظر: شرح المفصـــل، ابن يعيش، ١١٨/١، وانظر: شرح التصريح، الأزهري، ٣٦/٢، وانظر: حاشية ابن حمدون، ابن حمدون، ١٩٥/١.

(7) هو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ولا نعرف عنه شيئا؛ لعدم الترجمة له، في كتب التراجم، ولا يوجد ما يشـــير إلى سيرته الشخصية سوى أنه تتلمذ للهيثم بن كليب الشاشي المتوفى سنة ٣٣٥هـــ، ذكر ذلك المحقق، انظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الاستعمال اللغوي[1]، وما ذهب إليه ابن مالك في هذا نفسه، بقوله: عن إضافة (لَبَّى) إلى الظاهر شاذة، كما شذت إضافتها إلى ضمير الغائب في نحو[2]: فَلَبَّىٰ يَدَيْ مِسْوَرٍ[3].

ونحو :

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي[4].

مردود بما ذهب إليه أبو حيان، بقوله: إن سيبويه حين قال: (لَبَّيْ زَيْد) بإضافة (لَبَّيْ) إلى الظاهر ذكر هذا كما يذكر الكلام المطرد[5].

يؤيد ما أذهب إليه ما ذكره الشاطبي في شرح الألفية، من حديث للنبي ﷺ وفيه يقول: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: (لَبَّيْك)، فلا يقولن: (لَبَّيْ يَدَيْكَ)، وليقل أجابك الله بما تحب"[6]، وهذا يشعر بأن عادة العرب إذا دعت فأجيبت بـ (لَبَّيْك) أن تقول: (لَبَّيْ يَدَيْك)، فنهى عليه الصلاة السلام عن هذا القول، وعوض منه كلامًا حسنًا"[7].

وبذا يتضح من هذا النص أن إضافة (لَبَّيْ) إلى الظاهر كانت مستعملة عند العرب، وهي بحكم العادة المتبعة عندهم، مما يؤكد بطلان القول بشذوذ هذا التركيب، ويؤيد ما احتج به سيبويه على يونس.

---

(1) انظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ٤٤٠.

(2) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢/٥٢-٥٣.

(3) الكتاب، سيبويه، ١/٣٥٢، وهو عجز رجز لشاعر مجهول، صدره: (دعوت لما نابني مسورا).

(4) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢/٥٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٦٨٥، وفيه: لقلت لبيه لمن يدعوني.

(5) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢/٢٠٩، وانظر: همع الهوامع، السيوطي، ٢/٨٤.

(6) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٢/٩٨، لم أعثر عليه في ما لاح لي من كتب الأحاديث، غير أنه ورد في مصنف ابن أبي شيبة، ٥/٣٤١، ورقم الحديث: ٢٦٧٠٦، مروي من الأثر "عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال: قال له علقمة يا أبا عمرو، فقال: لبيك، فقال له علقمة: لبي يديك".

(7) خزانة الأدب، البغدادي، ٢/٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: ذكر أبو علي الفارسي تفسيرًا لما ذهب إليه يونس، وإن لم يقطع به، وإنما ذكره تعليلا بأن قال: يحق ليونس أن يقول: إن قولنا: (فَلَبَّيْ يَدَيْ) جاء على من أجراه في الوصل مجرى (هذه أَفْعَيْ عَظِيمَةٌ)، و(هذِهِ عَصَيْ طَوِيلَةٌ)، أي: (أَفْعَى) و(عَصَا)[1].

وقد أثبت سيبويه قولهم في ذلك في الوصل كقولهم في الوقف[2]، وما ذكره أبو علي ليس بحجة مقنعة، إنما فيه بعض التعليل والتأنيس، والصواب ما ذهب إليه سيبويه[3].

وما ذهب إليه عباس حسن في هذه المسألة لا يتفق وما ذهبت إليه، وفي ذلك يقول: (الرأيان قويان)، ولا ينبغي أن نقتصر على أحدهما دون غيره؛ لأن المواقف والسياقات هي التي تحدد استخدام أي منهما[4].

وذلك لأن ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة يجيز حسب تعليل سيبويه إضافة (لَبَّى) إلى المضمر كما يجيز إضافتها إلى المظهر، وفي هذا توسع في استخدام اللغة، أما ما ذهب إليه يونس فيضيق الاستخدام اللغوي، فيحصر ذلك بجواز إضافة (لَبَّى) للمضمر، ويمنع إضافتها للمظهر.

وتوضيح ذلك أن ما ذهب إليه الخليل يرتب عليه جوازا استعمالين في (لَبَّى)، في حين أن ما ذهب إليه يونس لا يضيف إلى الاستعمال الذي ذكره الخليل شيئا، اللهم إلا أنه يضيقه، وما ذهب إليه من تفسير لا يضيف إلى اللغة في استعمالها شيئًا.

ولذا إذا جاز لنا أن نصف أحد الرأيين بأنه رأي سديد، فإننا نصف رأي الخليل بذلك؛ لأن ما ذهب إليه فيه اتساع في استخدام التركيبين المذكورين حسب المقام والسياق الذي يقتضيه ذلك.

وبعد؛ فإن هناك آراء أخرى ذكرت في هذه المسألة أود ذكرها لإتمام القول فيها.

---

[1] انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٧/٢.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٤١/٤.

[3] انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٧٤٧/٢.

[4] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٢٢٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـــن النحويـــن من ذهب إلى أن (لبيك) ليست خبرًا، وإنما هي دعاء وسؤال، ومعناها (أَلُبِّ إِلْبَابًا) أي (أقبل علينا بالرحمة إقبالاً)، واستدلوا على ذلك بتكرار ذلك فيقال: (لَبَّيْكَ لَبَيْكَ)، كقولهم: (ارْحَمْ ارْحَمْ)[1].

وفي ظني أن حمل هذا الكلام من معنى الخبر إلى معنى الإنشاء بعيد.

وذهب ابن مالك إلى أن (لَبَّيْك) اسم فعل[2]، وهو لا يصح لإضافته[3]، ولا أرى ما رآه أبو حيان أنه "لا يصح لإضافته"؛ لأني أفهم عبارة ابن مالك أن (لَبَّيْك) وحدها على هذه الصورة فقط اسم فعل، وهي اسم فعل منقول، تماما، كأسماء الأفعال المنقولة (إِلَيْكَ وعَلَيْكَ وَدُونَكَ)، وهو ملمح ذكي وقياس موفق من ابن مالك.

ولعـــل مـــن المناسب أن أذكر هنا أن ما نسبه الأشموني إلى ابن الناظم من القول بأن خـــلاف يونـــس فـــي (لَبَّيْك) وأخواتها وهم[4]، ليس صحيحا؛ لأن ابن الناظم ذكر هذا الخلاف، وأشار إلى رأي يونس في دلالة (لَبَّيْك) وأخواتها على المعنى المفرد، وذكر ما استدل به سيبويه على أن (لَبَّيْك) تدل على المثنى[5].

والخـــلاف لـــيس فـــي (لَبَّيْك وأخواتها)، بل في (لَبَّيْك) وحدها، وذلك ثابت في ما ذكر سيبويه، وغيره من النحويين الذي ناقشوا هذه المسألة، وذكرت آراءهم عند مناقشتها.

أمـــا (الكاف) في (لَبَّيْك) ففيها خلاف، فهي عند الأعلم حرف خطاب ليس لها محل من الإعـــراب بمـــنزلة (الكـــاف) في (ذلك)، وهو مردود بقولهم: (لَبَّيْه) و(لَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ)؛ وبأن (النون) حذفت لأجلها؛ ولم تحذف في (ذانِكِ)؛ ولأنها لم تلحق الأسماء غير المشبهة للحرف[6].

---

(1) انظر: دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، ٤٤٤.

(2) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ١١٦/٢.

(3) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٠٩/٢.

(4) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٣٨١/٢.

(5) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ٣٩٠.

(6) انظر: ما ذكره الأشموني، حاشية الصبان، الصبان، ٣٨١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي عند أبي حيان ليست للخطاب، حذفت (النون) فيها لشبه الإضافة[1].

وأخـيرا أقـول: إن (لَبَّـيْك) على مذهب الخليل وسيبويه تعرب مصدرًا منصوبًا لفعل محذوف مقدر[2].

أي أنها تعرب على التوجيه الشائع مصدرًا منصوبًا نائبًا عن فعله، علامة نصبه الياء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٣/١٠٠.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ١/٣٤٨-٣٤٩.

دلالة (أل)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دلالة (ألا)

قال سيبويه: وسألت الخليل -رحمه الله- عن قوله:

أَلا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ[1]

فـزعم أنـه لـيس علـى التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال: ألا تروني[2] رجلًا جزاه الله خيرًا، وأما يونس فزعم أنه نون مضطرًا، وزعم أن قوله:

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةً[3].

على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذهب"[4].

ومـا ذهـب إليه الخليل في تقدير البيت ذهب إليه ابن يعيش[5]، وابن الحاجب[6]، وابن هشام[7]، والمرادي[8].

وعلـى مذهـب الخليل تكون (ألا) للعرض والتحضيض، وتفيد طلب الشيء، غير أن العـرض فـيه طلـب مـع ليـن، والتحضـيض فيه طلب مع حث، واختصت (ألا) بالدخول علـى الأفعال[9]؛ عندما ترتبط بمعنى التحضيض[10]، أو العرض[11]؛ وهذا ثابت باستقراء كلام

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣٠٨/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٣٩٢.

(2) ويجوز أن نقول: (ألا تروني)، و(ألا تروننني)، و(ألا تروني)، انظر: هامش (٣)، الكتاب، سيبويه، ٣٠٨/٢، ومغني اللبيب، ابن هشام، ٤٥٠، وتحدث عن نظيرتها (تأمروننني).

(3) الكتاب، سيبويه، ٣٠٩/٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ١٦٧٦، وعجزه فيه: اتسع الخرق على الراقع.

(4) الكتاب، سيبويه، ٣٠٨/٢-٣٠٩.

(5) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠٢/٢.

(6) انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ١٢٥/٢.

(7) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٨.

(8) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٣٨٢.

(9) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٧-٩٨.

(10) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٤٢٦/١.

(11) انظر: الجنى الداني، المرادي، ٣٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العرب[1].

وعلـــى ذلك كان انتصاب (رَجُلًا) على تقدير فعل محذوف، كأنه قال: (ألا تُرُونِي رَجُلًا هذه صفته)، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه[2].

أما ما ذهب إليه يونس من القول بنصب (رَجُلًا) وتنوينه للضرورة، فتعليله عنده أن ألف الاستفهام الداخلة على (لا) لها معنيان: الاستفهام والتمني، وإذا جاءت (الألف) للاستفهام فحالها علـــى ما كانت عليه قبل دخول الاستفهام عليها، فتقول: (أَلا رَجُلَ فِي الدَّارِ) و(أَلا غُلامَ أَفْضَلُ مِـنْكَ)، كمـــا نقول: (لا رَجُلَ في الدارِ ولا غُلامَ أَفْضَلُ مِنْكَ)، بفتح النكرة ورفع الخبر، أما إذا جـــاءت للتمنـــي فالاسم مبني مع (لا) كما كان حاله قبل دخولها باتفاق النحويين، واختلفوا في الخبر. وأكثرهم لا يجيز رفعه، وإنما هو منصوب؛ لدلالته على معنى التمني[3].

وفـــي كلا الوجهين لا يأتي ما بعد (أَلا) إلا مبنيا على الفتح، ومن هنا كان الإشكال في تفسير النصب في (رَجُلًا) في البيت موضع الاستشهاد[4].

ومـــا ذهب إليه يونس ذهب إليه الخوارزمي[5] في شرح المفصل، فيرى أن الشاعر في قولـــــه (أَلا رَجُـــلًا) ضمن (لا) مع همزة استفهام معنى التمني، واستشهد على ذلك بكلام لابن

---

[1] انظر: شرح الكافية، الرضي، ٤٢٦/١.

[2] انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٧.

[3] الكتاب، سيبويه، ٣٠٨/٢.

[4] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠٢/٢.

[5] هو" القاسم بن الحسين الخوارزمي، مولده في التاسع من شعبان، مولده سنة خمس وخمسين وخمسمئة، ...، ومـــن مصنفاته كتاب التخمير في شرح المفصل، وكتاب المسبكة في شرحه أيضا، وكتاب شرح سقط الزند، وغـــيرها"، معجـــم الأدباء، ياقوت الحموي، ٢١٩١/٥-٢١٩٨، وانظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، ١٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السراج يقول فيه[1]: "الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهامًا، وجاز أن يكون تمنيًا"[2].

"والذي يدل على كونه تمنيا قولهم: (أَلا مَاءَ أَشْرَبْهُ)، بالجزم، إذ لو لم يكن محمولا عليه لما جاز انجزام (أَشْرَبْه)؛ لأنه حينئذ يصير المعنى إن لم يكن لي ماء أشربه بالجزم وهذا محال"[3].

هذا مجمل ما جاء من تفسير لمذهبي الشيخين في هذه المسألة.

وقد ساوى أبو علي الفارسي بين المذهبين، فلم يقدم أيا منهما على الآخر، فبعد أن ذكر ما ذهب إليه الخليل من تقدير في البيت أشار إلى جواز نصب (رَجْلًا) للضرورة، وهو ما ذهب إليه يونس[4].

ولا أجد ما يرجح أيا من المذهبين من جهة المعنى، فالخليل حمله على معنى التحضيض، ويونس حمله على معنى التمني، وكلاهما وجه، غير أَنَّ كلًّا منهما اقتضى تعليلًا لنصب (رَجُلًا) في البيت، ومن هنا تأتي المفاضلة بين الرأيين.

وإذا كانت كثرة الاستعمال اللغوي مقياسا لصحة كلام العرب، وسببًا في ترجيح رأي على آخر، فإني أذهب إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في ترجيح رأي الخليل، وتقديمه على رأي يونس؛ لقوله: بأن حذف الفعل كثير في كلام العرب، مما يبعد تفسير الأمر على الضّرورة[5].

أما ما ذهب إليه ابن هشام من ترجيحه لمذهب الخليل؛ لأن إضمار الفعل لا يرد لضرورة، أمّا (التنوين) فخلاف ذلك[6]، فأقول فيه: إنّ ظاهره يفيد بأنّ إضمار الفعل جاء على

---

[1] انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠٢/٢.

[2] الأصول، ابن السراج، ٣٩٦/١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٤٩٩/١.

[3] شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، ٤٩٩/١-٥٠٠.

[4] انظر: المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ١٠٦.

[5] انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ١٢٥/٢.

[6] انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصل، في حين أن التنوين للضرورة جاء طارئًا عارضًا.

وإذا أردنا أن نوازن بين ما جاء على الأصل من جهة، وما جاء عارضا، فالأولى ما جاء على الأصل، وهو ما ذهب إليه الخليل، وفي ذلك حجة أخرى لترجيح رأيه.

ومن التفسيرات التي وردت لتعليل نصب (رجلًا) في البيت القول بأنه منصوب بفعل من لفظه -أي أنه منصوب على الاشتغال- فكأنه أراد: (أَلا جَزَى اللهُ خَيْرًا رَجُلًا)، وتكون (ألا) للاستفتاح[1].

وهو -كما ذهب ابن الحاجب- بعيد مع أنه جائز لفظا ومعنى، أما من جهة المعنى؛ فلأنه لم يقصد الدعاء لرجل بهذه الصفة، وإنما القصد طلبه، فنصبه على هذا التقدير (أَلا جَزَى اللهُ) يفسد معنى الطلب المقصود، وأما من جهة اللفظ فقوله (يُدَلُّ) على هذا التقدير يقع صفة لرجل، وجاء الفصل بين الموصوف والصفة بالجملة المفسرة[2]، ويرد بأنه جائز، وقد ورد في القرآن كقوله تعالى[3]: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾[4].

وإلى جانب ذلك فالفصل بالجملة واجب، وإن لم نقدرها مفسرة، ولا ترد صفة؛ لمجيئها إنشائية[5].

وإن قيل: إنَّ (رَجُلًا) نكرة، والمنصوب على الاشتغال يشترط فيه أن يقبل الرفع بالابتداء، فيرد بأن النكرة جاءت موصوفة في هذا الشاهد بقوله: (يُدَلُّ عَلى مُحَصَّلَةٍ تُبيتُ)[6].

---

(1) انظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ١٢٥/٢.

(2) انظر: نفسه، ١٢٥/٢.

(3) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٧٨٣، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٣/٢.

(4) النساء: ١٧٦.

(5) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٨.

(6) انظر: نفسه، ٧٨٣، وانظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأستطيع أن أخلص من هذا إلى أن ما ذهب إليه الخليل من تقدير أولى من هذا التقدير؛ لـــ "أن طلـــب رجـــل هذه صفته أهم من الدعاء له"[1] حسب المعنى الوارد في البيت موضع الاستشهاد.

وإذا قـــيل: بأن الدعاء له لأنه قدم خدمة ومساعدة للشاعر محتمل؛ أرد عليه بالقول: إن هذا صحيح، وإن جاء ظاهر البيت على معنى الدعاء، فلا يمنع ذلك تقدير فعل لمعنى الطلب، إذا كان هذا يخدم المعنى بصورة أمثل.

ومن التقديرات الأخرى لتفسير النصب كذلك قولهم: (أَلا أَجِدُ رَجُلًا)، ومنهم قدره: (أَلا هَـــاتِ رَجُـــلًا)[2]، وجمـــيع هـــذا مبني على ما ذهب إليه الخليل من الدلالة على معنى الطلب والتحضيض.

وروي البيـــت بالجر على تقدير (مِنْ): (أَلا مِنْ رَجُلٍ)[3]، وقيل: "على تقدير (أَلا دِلالَةَ رَجُـــلٍ)، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله"[4]، كما روي بالرفع على الابتداء: (أَلا رَجُلٌ)[5]، وهو متخصص بالاستفهام والنفي، وقوله (يَدُلُّ) خبره[6]، وقيل مرفوع لأنه فاعل لفعل محذوف فسره المذكور، وتقديره: (أَلا يَدُلُّ رَجُلٌ)[7]، وهو ما اختاره الجوهري[8].

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، ٧٨٣.

(2) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٥٢/٣.

(3) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٣/٢.

(4) خزانة الأدب، البغدادي، ٥٢/٣.

(5) انظر: حاشية الصبان، الصبان، ٢٣/٢، وانظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٥٢/٣.

(6) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٥٢/٣.

(7) انظر: نفسه، ٥٢/٣.

(8) انظر: الصحاح، الجوهري، باب اللام فصل الحاء، ١٦٦٩/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطف على المحل والمعنى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مـــن (يحدثـــنا) و(يشتمك) الرفع والنصب، على خلاف في المعنى، كما أوضح ذلك المجاشعي، وابن هشام[1].

أمـــا يونـــس فيرى أن قولـــه: (تَنْزِلُون) معطوف على الابتداء، والتقدير فيه: (أَوْ أَنْتُمْ نَـــازِلُون)، وعلـــى ذلـــك تم تفسير الآية: فكأنه قال: (أَوْ هُوَ يُرْسِلُ رَسُولًا)[2]، وعليه جاء قول طرفة:

أَوْ أنا مُفْتَدِي[3]

وما يراه سيبويه أن ما ذهب إليه يونس أسهل[4].

وقد أورد أبو علي الفارسي رأي يونس عند تفسيره للبيت، وفي ذلك يقول: "قال يونس: معناه: (أَوْ أَنْتُمْ نَازِلُونَ) فعطف جملة على جملة"[5].

ولم يذكر أبو علي شيئا حول رأي الخليل في هذه المسألة، ولعل هذا يشير إلى ترجيحه لرأي يونس في تفسير البيت.

ويقـــول الرضي في تفسيره لمذهب سيبويه أن (أو) على مذهب يونس بمعنى (بل) كما يأتـــي في حروف العطف، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[6]، والمعنى: (بَلْ هُمْ يَزِيدُون)[7].

---

[1] شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ١٨٦-١٨٧، مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٠٩.

[2] وذلـــك في قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنـــه ما يشاء﴾، الشورى: ٥١، والرفع قراءة نافع، وسيأتي تخريج ذلك في موضع لاحق، ص (٢٢٤) من هذا البحث.

[3] والبيت هو:

ولكن مولاي أمرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدي

انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم :٨٢١.

[4] انظر: الكتاب، سيبويه، ٥١/٣.

[5] المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ١٥٣.

[6] الصافات: ١٤٧.

[7] انظر: شرح الكافية، الرضي، ٧٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأضاف ابن هشام في تفسيره لمذهب يونس قائلاً: "أراد أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط"[1]. ويوضح المجاشعي ما ذهب إليه الخليل قائلا: إن الوهم بكون الفعل الأول بمعنى الاسم، وانتصاب الثاني بإضمار (أَنْ)، أو أن الجزاء يكون بمعنى الاستفهام، ومجيء المعطوف مرفوعا في قولنا: (أَوْ تَنْزِلُون) مخالف في معناه التمثيل، وهذا مما لا يرد في الجزاء، وإن لم نقل هذا، فإنا نقول: (هو يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا)، بنصب (وَيُحَدِّثُنَا)، على توهم أن يكون منه الإتيان والحديث، وهو تمثيل يتفق والمعنى، وهو لا ينصب عند أحد، وكذلك إذا مثلنا ذلك بقولنا: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رُكُوبٌ فَرُكُوبُ الخَيلِ عَادَتُنَا) لم يخالف المعنى، أما إذا قلنا: (لا تَأْتِهِ فَيَشْتُمَكَ)، فتمثيله: (لا يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَشَتِيمَةٌ) فخالف المعنى[2].

ويفسر ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه قائلا: "جعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم: قال: فكأنه قال: (أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك"[3].

ومن الآراء التي وردت في تفسير هذا الشاهد رأي الأعلم الشنتمري وفيه يقول: "الشاهد في رفع (تَنْزِلُون) حملا على معنى (إِنْ تَرْكَبُوا)؛ لأن معناه ومعنى (أَتَرْكَبُونَ) متقارب، فكأنه قال: (أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك)، هذا مذهب الخليل وسيبويه، وحمله يونس على القطع، والتقدير عنده: (أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ)، وهذا أسهل في اللفظ، والأول أصح في المعنى والنظم، والخليل ممن يأخذ بتصحيح المعاني، ولا يبالي اختلال الألفاظ"[4].

فما يراه الخليل وسيبويه هو رفع الفعل، فكأنه تضمن معنى الشرط، حسب التقدير المذكور، أما يونس فيقدره على القطع، فكأنه قال: (أَوْ تَنْزِلُون)، وبذلك فصل هذا القول عما

---

[1] مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٠٩.

[2] انظر: شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ١٨٦-١٨٧.

[3] مغني اللبيب، ابن هشام، ٩٠٩.

[4] تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم، ٣٩٨، وانظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٥٥٢/٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سـبقه بـتقدير: (أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُون)، وهو أسهل لفظا مما ذهب إليه الخليل، وما ذهب إليه الخليل أصح من جهة المعنى على رأي الأعلم.

ويعلـق أحمد مكي الأنصاري على ما ذكره الأعلم في معرض حديثه حول هذا الشاهد، ومـن ذلك أنه جعل مذهب سيبويه موافقا لمذهب الخليل في هذه المسألة، والصواب أن سيبويه يخالف شيخه الخليل[1]، وما ورد في الكتاب، وعرضته في بداية حديثي حول هذه المسألة يثبت هذا[2].

أمـا قـول الأعلـم بأن مذهب الخليل (أصحّ في المعنى)، فيعلله أحمد مكي الأنصاري بقولـه: إن الأعلـم وأمثاله ممن يتعصبون للبصريين، مما يجعلهم يأتون بأي كلام لتأييد رأي سيبويه وشيخه الخليل، ظانين أن البصريين لا يخطئون في كثير مما يقولون[3].

وأما ما ذهب إليه الأعلم بقوله: (والنظم) حين قال: (أصح في المعنى والنظم)، فلا نعلم أي نظم يريد؟ ويمكننا فهم النظم بفهمين مختلفين، الأول: أن يكون النظم الموسيقى الداخلية في البيـت، فـإذا كان كذلك فوجود (النون) في (تَنْزِلُون) لا يتفق مع حذفها من (تَرْكَبُوا) موسيقيا، والثانـي: أن المقصود بالنظم الموسيقى الظاهرية من جهة الوزن والتفاعيل، فحذف (النون) من (تَـنْزِلُون) يفسد البيت، ويخل بوزنه[4]، ومهما يكن فلا نعلم ماذا قصد بالنظم، وأغلب الظن أنه قصد تقوية رأي سيبويه والخليل بقول غير مسؤول[5].

ومـن الآراء المذكـورة في هذا الشاهد، رأي الرماني، فهو يضعف رأي سيبويه حين شبّهه بقول زهير:

---

(1) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ١٩٣.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ٥١/٣.

(3) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ١٩٤.

(4) انظر: نفسه، ١٩٤.

(5) انظر: نفسه، ١٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بَدا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيا[1]

وفي ذلك يقول: "فهذا ضعيف لإضماره حرف الجر مع إعماله، ولا يلزم في بيت الأعشى[2] مثل ذلك بل هو حسن كما تأوله الخليل، يجري مجرى ﴿وَحُورًا عِينًا﴾[3]، في قراءة أبي بالحمل على دلالة الكلام الأول؛ لأن قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾[4]، بمنزلة يعطون ذلك وحورا عينا"[5].

وما أراه في هذه المسألة هو ما يراه أحمد مكي الأنصاري بترجيح ما ذهب إليه يونس لما يلي:

أولا: لأنه واضح جدا؛ ولذا وصفه سيبويه بالسهولة؛ لأنه يخلو من التكلف، ففي الشاهد موضع الخلاف رأى يونس المضارع مرفوعا قدر له مبتدأ، ومثل ذلك كثير في الشعر العربي، وفي القرآن الكريم، وقد ذكر سيبويه كل ذلك حين قال[6]: "وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولا"[7]، في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[8]، كما قال طرفة:

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٥١.

(2) وهو البيت موضع الخلاف والشاهد، وقد ورد ذكره في بداية المسألة وهو:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

نفسه، ٣/٥١.

(3) الواقعة: ٢٢، وهي قراءة أبي وعبدالله، انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٨/٢٠٦.

(4) الواقعة: ١٧.

(5) الرماني النحوي، مازن المبارك، ٢٨٦.

(6) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ١٩٤.

(7) الكتاب، سيبويه، ٣/٥١.

(8) الشورى: ٥١، قرأ نافع أو يرسل بالرفع، فيوحي ساكنة الياء، وقرأ الباقون: (أو يرسل) بفتح (اللام) فيوحي بالفتح" في قوله تعالى: ﴿أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء﴾، حجة القراءات، ابن زنجلة، ٦٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(أَوْ أَنا مُفْتَدِي)[1]

يقصد أن طرفة قال: (أَوْ مُفْتَدِي) بتقدير مبتدأ محذوف بعد (أوْ)، فقالوا: التقدير: (أَوْ أَنا مُفْتَدِي)، فهذا الحذف مألوف لديهم، ولا حاجة إلى التكلف في رفع المضارع على التوهم كما هو الحال في مذهب الخليل[2].

وبـذا فإنا نجد أن القياس الذي اعتمده يونس في هذه المسألة جاء موفقا؛ لاعتماده على نظائر متعددة كما أورد سيبويه[3].

ومن الشواهد التي وردت على مذهب يونس -علاوة على ما ذكر سيبويه- قوله تعالى: ﴿وَمَـنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾[4].

قـال فيه ابن جني: "هذا رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (ثُمَّ هُوَ يُدْرِكْهُ المَوْتُ)، فعطـف الجملـة مـن المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم وفاعله، وعلى هذا حمل يونس قول الأعشى"[5]، وهو البيت موضع الخلاف.

أمـا ما ذكره ابن عصفور في كتاب الضرائر، فهو الاقتصار على مذهب الخليل، فيرى ابـن عصـفور أن مـا ذهـب إليه الخليل من باب الضرورة، فاضطر الشاعر إلى رفع الفعل (تَـنْزِلُون) بـدل الجـزم، بحملـه على (أَتَرْكَبُون) الذي يتضمن معنى (إِنْ تَرْكَبُوا)؛ لأن الفعل

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٣/٥١، وهو جزء من البيت شعر تمامه:

ولكن مولاي أمرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدي

انظر: معجم شواهد النحو الشعرية، حنا حداد، رقم: ٨٢١.

(2) انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ١٩٥.

(3) انظر: نفسه، ١٩٥.

(4) النساء: ١٠٠.

(5) تفسير البحر المحيط، أبو حيان، ٣/٣٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقرون بالاستفهام يجوز فيه تضمن معنى الشرط[1].

وفي ظني أن هذا التفسير بعيد، يؤيد ذلك أن الخليل لم يورد هذا التفسير حين سئل عن هذا الشاهد، وإنما ذكر ما ذكره من القول بالعطف على التوهم كما أسلفت.

وللسيرافي رأي خالف فيه الشيخين يونس والخليل عبر فيه عن مخالفتهما قائلاً: "وفيه قول ثالث، وهو عندي أسهل من هذين القولين، وهو أن نقدر في موضع (إنْ تَرْكَبُوا) (إذا تركبون)؛ لأن (إنْ) و(إذَا) يجازى بهما، وهما متقاربان في معنى ما يريده المتكلم، وإن كان ما بعد (إنْ) مجزوماً، وما بعد (إذا) مرفوعا، فإذا قدرنا (أَتَرْكَبُونَ) وهو في معنى (إنْ تَرْكَبُوا) عطفًا أوْ تَنْزِلُونَ عليه في التقدير"[2].

وإذا كان هذا الرأي يصحّ لسهولته، وصحة قياسه فإني أرى أن ما ذهب إليه يونس لا يقلّ سهولة عنه، علاوة على ذلك فإن ما ذهب إليه يونس له نظائر في القرآن الكريم والشعر، ذكرتها عند مناقشتي لمذهب يونس؛ ولذا فإن ما ذهب إليه يونس في فهم الشاهد موضع الخلاف أولى.

---

(1) انظر: خزانة الأدب، البغدادي، ٥٥٣/٨، وما ذكره ابن عصفور في ذلك: "ألا ترى أن (تنزلون) حكمه أن يحذف منه النون للجزم لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط، وهو (تركبوا)، لكنه اضطر إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملا على (أتركبون) المضمن معنى (إن تركبوا)؛ لأن الفعل المستقيم عنه جائز فيه أن يضمن معنى الشرط، إلا أن ما حمل عليه رفع (تنزلون) لا يخرج إلى اللفظ"، ضرائر الشعر، ٢٨٢.

(2) انظر: الرماني النحوي، مازن المبارك، ٢٨٦-٢٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحت المقصود لغرض الترجمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النعت المقطوع لغرض الترحم

ذهب الخليل إلى تفسير الرفع في (المِسْكين) في نحو: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ) بتفسيرين: الأول: أنه قال ذلك كما يقول مبتدئا، (المِسْكينُ هُوَ)، فكأنه لما قال: (مَرَرْتُ بِهِ)، قال: (المِسْكينُ هُوَ)، والثاني: أن قوله: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ) على: (المِسْكينُ مَرَرْتُ بِهِ)، وهو كقولنا: (لَقِيتُهُ عَبْدَاللهِ)، إذا كان المراد (عَبْدَاللهِ لَقِيتُهُ)، وهو في الشعر كثير[1].

أما نصب (المسكين) في نحو: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) فهو جائز عند الخليل، وهو منصوب بإضمار فعل، وسواء كان (المسكين) ونحوه مرفوعا أو منصوبا في هذا السياق ففيه معنى الترحم[2].

وقد يبدو معنى الترحم غامضا، غير أن سيبويه أوضحه في الكتاب، وجعله من المعاني التي يضمر الفعل لأجلها، وفي ذلك يقول: "وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل، ولا يريد مدحا ولا ذما ولا شيئا، ... ، ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب"[3].

ويضيف السيرافي توضيحا لمعنى الترحم، وفيه يقول: "والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه وتحنّنًا"[4].

ويبدو لي من ظاهر هذا النص أن هذا المعنى يظهر على من يشمله الترحم في الجملة بتنغيم معين تتضح من خلاله معاني الرقة والتعاطف، التي يلحقها به المتكلم.

هذا ما يراه الخليل، أما يونس فيقول في نحو: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) أنه منصوب على الحال، وهو لا يجوز؛ لأن الحال لا تدخلها (الألف) و(اللام)، غير أنه قد يحمل على أفضل من

---

[1] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٧٥-٧٦.

[2] انظر: نفسه، ٢/٧٥-٧٦.

[3] نفسه، ٢/٧٤-٧٥.

[4] هامش (١) نفسه، ٢/٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا، بإضمار فعل، فكأنه قال: (لَقيتُ المِسْكينَ)، وكأن الذين فسروه على هذا النحو، فعلوا ذلك؛ كي لا يصفوا المضمر، فجاء حملهم إياه على الفعل أولى[1].

أما ما جاء من تفسير للرفع على الإضمار لمعنى الترحم، فلا يجيزه يونس، ويراه خطأ[2].

ومعنى هذا أن يونس لا يجيز الإضمار لمعنى الترحم، سواء كان ذلك في حال رفع أو نصب، والخليل يجيز ذلك حسب ما ذكر له من تفسير في ذلك.

وتوضيح ما ذهب إليه الخليل هو أن نعت المعرفة إذا جاء لمدح أو ذم أو ترحم جاز فيه الإتباع والقطع، والقطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ مضمر وجوبا، نحو: (الحَمْدُ لِلهِ الحَميدُ)، وتقدير النعت فيه: (الحَمْدُ لِلهِ هُوَ الحَميدُ)، والقطع إلى النصب للذم نحو: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[3]، وتقديره: (أَذُمُّ حَمَّالَةَ الحَطَبِ)، وللمدح: ﴿وَالمُقيمينَ الصَّلاةَ﴾[4]، أي: أمدح، وللترحم، نحو: (اللَّهُمَّ الطُفْ بِعَبْدِكَ المِسْكينَ) أي: أترحَّم[5].

وما ذهب إليه الخليل في نعت المعرفة من جواز الإتباع والقطع لهذه المعاني هو مذهب الجمهور[6]، أذكر منهم على سبيل المثال: ابن عصفور[7]، وأبا حيان الأندلسي[8].

أما مذهب يونس فجواز القطع لمعاني المدح والذم في حالتي الرفع والنصب، وعدم جوازه في الحالتين لمعنى الترحم[9].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٧٦.

(2) انظر: نفسه، ٢/٧٧.

(3) المسد: ٤.

(4) النساء: ١٦٢.

(5) انظر: الهمع، السيوطي، ٣/١٢٥.

(6) انظر: نفسه، ٣/١٢٥.

(7) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ١/٢٠٧.

(8) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢/٥٩٢.

(9) انظر: نفسه، ٢/٥٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــا يمكـــن فهمه من هذا النص أن يونس يجيز القطع في حالة الرفع والنصب لمعنيي المدح والذم، كأن نقول: (مَرَرْتُ بِهِ العَالِمُ) بتقدير: (مَرَرْتُ بِهِ العَالِمُ هُوَ) لمعنى المدح، ونقول: (مـَرَرْتُ بـِهِ البَخيلَ) على التقدير السابق نفسه لمعنى الذم، أما القطع على النصب كأن نقول: (مـَرَرْتُ بـِهِ العَالِمَ)، لمعنى المدح على تقدير (أَمْدَحُ)، ونقول: (مَرَرْتُ بِهِ البَخيلَ) على تقدير (أَذُمّ).

أمـــا القطع في حالتي الرفع والنصب لمعنى (الترحم) كأن نقول: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ)، فـــي حالـــة قطعه على الرفع، على تقدير: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ هُوَ)، متضمنا تنغيما فيه معنى الترحم والتعاطف، وأن نقول: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) بتقدير: (أَرْحَمُ المِسْكينَ) لمعنى الترحم، فلا يجيزه يونس.

أما المضمر في حالتي الرفع والنصب فلا يجوز إظهاره إذا جاء لهذه المعاني[1]، وهذا لا خـــلاف فـــيه، "ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك"[2].

هـــذا مجمـــل ما جاء من توضيح لهذه المسألة، وفي ظني أن الأرجح هو مذهب الخليل والجمهور؛ لما يلي:

أولا: إجمـــاع النحويـــين على أن النعت المقطوع للمنعوت المعرفة لمعاني المدح والذم والترحم وارد فـــي كلام العرب، بدليل الأمثلة التي ذكرت على ذلك، ولم يرد عن العرب شاهد ينفي ما قاله الخليل في الترحم؛ لنقول إن يونس اتكأ عليه؛ ليمنع القطع لمعنى الترحم.

ثانـــيا: إن تقديـــر الخلـــيل إضـــمار عامل في حال النصب لمعنى الترحم، لا يخل بالمعنى أو التركيـــب، فقولـــنا مـــثلا: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) علم إضمار (أَرْحَمُ) أو (أَتَرَحَّمُ)، لا يخلّ

---

[1] انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١١٧/٢.

[2] نفسه، ١١٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالمعـنى، علاوة على أنه لا يخل بالتركيب؛ بل إن الإضمار هنا يفسر المعنى، ويستقيم به الكلام.

علاوة على ذلك فإن الإضمار واجب، ولا يجوز الإظهار[1].

وإن قيل: لم لا يكون التقدير كما أراده يونس على أنه حال، فيكون المقصود (مَرَرْتُ بِهِ مِسكينًا)، فالجواب: كما تقدم من قول سيبويه بأنه لا يجوز؛ لأن الحال لا تدخلها الألف واللام[2].

وكنت قد ناقشت هذه المسألة في موضع سابق من هذا البحث[3].

أمـا مـا ذهب إليه يونس بعدم جواز الإضمار لمعنى الترحم في الرفع، وتفسيره على البدلـية[4]، فهو لا يصح -في ظني-؛ لأنه يجوز أن يبدل الظاهر من المضمر، إذا كان بدل كل مـن كـل، وتضـمن معنى الشمول[5]، وحسب هذا فهو يصح في نحو: (حَضَرَ زَيْدٌ المِسْكينُ)؛ لوجود المطابقة في الإعراب غير أنه لا ينطبق على نحو: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينُ) لعدم وجود هذه المطابقة، كما أرجح ما ذهب إليه الخليل؛ من رفعه على الإضمار لمعنى الترحم؛ ليطرد مع ما جاء في هذا الباب لمعنيي المدح والذم؛ ولعدم وجود مانع في المعنى أو التركيب يمنع ذلك.

وإلـى جانـب ما قاله يونس في (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكينَ) من نصبه على الحال، فهو يرى كذلك جواز نصبه على البدلية في نحو: (ضَرَبْتُهُ المِسْكينَ)؛ ليمنع الإضمار لمعنى الترحم[6].

فما يراه يونس من جواز نصب (المسكين) على البدلية في نحو (ضَرَبْتُهُ المِسْكينَ)؛ لأنه لا يجـيز إضمار فعل لإفادة معنى الترحم على تقدير (ضَرَبْتُهُ -أَرْحَمُ- المِسْكينَ)، وما يقال فيه هو ما قلته في الإضمار لمعنى الترحم في حالة الرفع.

---

(1) انظر: شرح التصريح، الأزهري، ١١٧/٢.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ٧٦/٢.

(3) انظر: ص (١٥٠) من هذا البحث.

(4) انظر: الكتاب سيبويه، ٧٧/٢.

(5) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٢٥٠/٢.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه، ٧٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالـثا: أن قطـــع النعت فيه لم يأت عبثًا، وإنما جاء لغرض بلاغي محض، تمثل في التشويق، وتوجيه الفكر بقوة إلى النعت المقطوع[1]، فإن التفنن في اختلاف الإعراب، يؤدي إلى زيادة الانتـــباه، وإيقاظ السامع، وحمله على الرغبة في الاستماع، وكان الالتزام بإضمار الفعل أو المبتدأ، من أكبر الأدلة على العناية والاهتمام[2].

وبـــذا يثبت أن العرب أضمروا لغرض بلاغي لمعنى المدح والذم، كما أضمروا لمعنى الترحم للغرض نفسه، ولا خلاف في هذا.

وبذا فلا حاجة ليونس في منع الإضمار لمعنى الترحم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ٤٩٢/٣.

[2] انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، الأزهري، ١١٧/٢.

الفصل الخامس

قيمة الخلاف وأثره في النحو العربي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قيمة الخلاف وأثره في النحو العربي وتوجيهه من خلال الخلاف الوارد بين الشيخين يونس والخليل في القضايا اللغوية المختلفة

يُعـدّ الخـلاف اللغوي من الموضوعات المهمة التي شغلت علماء اللغة قديمًا، وحديثًا، فـألفوا فيه مصنفات كثيرة، والناظر في هذه المصنفات يجد أنها عنيت بالخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد تجلى هذا الخلاف بصورة واضحة في كتب الخلاف التي وصلت إلينا، وعلى رأسها كتاب الإنصاف للأنباري، ثم توالت بعده مصنفات أخرى في الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة.

ولو أردنا البحث عن الخلاف في القضايا اللغوية قبل أن تنشأ مدرسة الكوفة، وتتخذ لنفسها منهجا مغايرا للبصرة، وقبل أن يقع ذلك الخلاف بينهما، فلو أردنا ذلك لوجدنا أخبارًا عن تلك الخلافات في الدراسات اللغوية، ومنها الأخبار التي تمثل بدايات الخلاف بين شيوخ سيبويه صاحب أول كتاب كبير في النحو.

وفي ظني أن بحث الخلاف في هذه المرحلة، كالخلاف بين يونس والخليل مثلًا قد يكون لـه أهمية وأثر في توجيه الدراسات اللغوية بعد ذلك، وقد يُجلّي لنا جوانب من الخلاف اللغوي فـي ما بعد هذه المرحلة؛ لأن بدايات أي علم تمثل تأصيلًا وترسيخًا لأسس هذا العلم، بشكل أو بآخر، وتترك أثرًا في تطوراته في مراحل تالية.

ولتوضـيح هـذا الأثر قمت بمحاولة تحليل أثر هذا الخلاف الوارد بين الشيخين يونس والخلـيل، وتبيـن لي بعد هذا التحليل أن أثر هذا الخلاف في الدرس اللغوي والنحوي تمثّل في أمور عديدة، وسأوضح هذا الأثر بالتفصيل على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: أثر الخلاف اعتماداً على طبيعة المسائل الخلافية بين يونس والخليل

بعـد أن وقفـت على جميع المسائل الخلافية الصرفية والنحوية والدلالية بين الشيخين يونس والخليل وجدت أن هذه المسائل تنقسم في طبيعتها إلى قسمين وهي:

أ. مسائل لا تؤثر في استعمال اللغة، وإنما تميل هذه المسائل في طبيعتها، وفي طريقة عرضها إلى توجيهات عقلية وفلسفية.

ومن هذه المسائل خلاف الشيخين يونس والخليل في (كَأَيِّنْ مفردة أمْ مركبة)[1]، فالخليل يرى أن (كَأَيِّنْ) مركبة[2]، ويونس يراها بسيطة[3].

ولـو أنعمنا النظر في هذا الخلاف لوجدنا أنه خلاف لا يؤثر في استعمال اللغة، إذ ترد (كَأَيِّنْ) في كلامنا، ونعمل على توظيفها في سياق مُعيّن يقتضيها، ولا يهمّنا إن كانت مركبة أو بسيطة عند ذلك.

ومـن ذلـك خلاف الشيخين في بنية (لَبَّيْكَ)[4]، فالخليل يرى أنها مثنّاه، ويونس يراها مفـردة[5]، ورغـم أن هذا الخلاف يترتب عليه خلاف في الإعراب، فهو لا يؤثر في استعمال (لَبَّـيْكَ)، فسواء استقرّ في أذهاننا أنها مفردة، أو استقّر أنها مثنّاه، فإننا لا مجد فرقاً في توظيفها واستعمالها.

ومـن ذلـك -أيضاً- خلاف الشيخين في (دلالة وحده)[6]، فالخليل يرى أن (وَحْدَه) في نحو: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) دال على الحال، أمَّا يونس فيرى أنه دال على الظرف[7]، وهذا الخلاف

---

(1) انظر هذه المسألة: ص (١٠٧) من هذا البحث.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣/١٥١.

(3) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣/٢٣٦.

(4) انظر هذه المسألة: ص (٢٠٧) من هذا البحث.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/٣٥١.

(6) انظر هذه المسألة: ص (٢٠١) من هذا البحث.

(7) انظر: الكتاب، سيبويه، ١/٣٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـــي تحديد المعنى الدلالي الذي أفادته (وَحْدَه) والذي ترتب عليه خلاف في توجيه الإعراب، لا أجـــده يؤثر في استعمال (وَحْدَه) في السياقات التي ترد فيها، ذلك أن جميع الناطقين لهذه الكلمة فـــي السياقات التي يختارونها يتفقون في إرادة معنى الانفراد والتوحُّد، مهما اختلفوا في التوجيه الذي ورثوه عن الشيخين، وممّا يؤيد عدم تأثير الخلاف في الاستعمال أيضاً، أن هذه الكلمة ترد منصـــوبة عـــند الشـــيخين: يونس والخليل، فلو قال كل منهما بتوجيه يؤدي إلى تغيير الحركة الإعرابية في (وَحْدَه)؛ لكان لهذا الخلاف أثر في الاستعمال اللغوي.

وإذا كـــان الخلاف في هذه المسائل لا يؤثر في استعمال اللغة، فما قيمته، وما أهميته؟، وما الذي يضيفه إلى لغتنا ودرسنا النحوي؟

هذا الخلاف – في ظني – لا يخلو من فائدة، وإن لم يكن له أثر في استعمال اللغة، فمن خـــلال مـــا ورد فـــي هذه المسائل نستطيع الوقوف على تحليل التراكيب اللغوية، والكشف عن طـــريقة العرب في نظم الكلام وإرادة المعاني، ممَّا قد يؤدي إلى ابتكار تراكيب مشابهة، للتعبير عـــن معان جديدة، وقد يقال: إن هذا الاستنتاج يبدو بعيداً، وصعب المنال، فأقول: قد يصحّ في القـــياس علـــى بعـــض التراكيـــب لا كلها، إذا ما تبنّى هذا الأمر علماء أجلاء كأمثال الأساتذة المشاركين في مجامع اللغة العربية، ممّن أوتوا القدرة على تحليل هذه الخلافات، والوصول من خلالها إلى ابتكار بعض التراكيب الجديدة، في سبيل تنمية اللغة العربية.

ب- مسائل تؤثّر في استعمال اللغة

مـــن هذه المسائل خلاف الشيخين في تصغير الخماسي في (سَفَرْجَل ونحوه)[1]، إذْ يرى يونـــس أن تصـــغير (سَفَرْجَل) ونحوه بحذف الخامس منه، فيقول فيه: (سُفَيْرِج)، أمَّا الخليل فلا يحذف منه شيئاً عند التصغير ويقول: (سُفَيْرِجْل)[2].

---

[1] انظر هذه المسألة: ص(٧٨) من هذا البحث.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ٤١٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومـــن الواضـــح مما ورد في هذه المسألة أن هذا الخلاف يؤثر في طريقة التعامل مع تصـــغير الخماســـي فـــي (سَفَرْجَل ونحوه)، فمن الممكن أن نختار أحد المذهبين؛ للأسباب التي تستقر في نفوسنا، ونميل إليها عند انتقاء أي بنية تنتمي إلى أحد المذهبين.

ومنها أيضاً الخلاف في (الوقف على المنقوص في النداء)[1]، إذْ يختار الخليل في الوقف علـــى المـــنقوص في النداء قول: (يا قَاضِي) بإثبات (الياء)، أما يونس فيختار (يا قَاض) بحذف (الياء)[2].

وبذلك نجد أننا أمام احتمالين صحيحين في الوقف على المنقوص في النداء، إما بإثبات (الـــياء) وإما بحذفها، مما يؤيد القول بأن هذا الخلاف يؤثر في استعمال التراكيب اللغوية، ففي الاستعمال الفصيح للغة يجوز لنا أن نستخدم أيّاً من هذين التركيبين.

ومن هذه المسائل خلاف الشيخين يونس والخليل في (ندبة الصفة)[3]، فنجد يونس يجيز ندبة الصفة في نحو: (وازَيْدُ الظَّرِيفَاه)، ونجد الخليل يمنع ذلك ويراه خطأ[4].

وبهـــذا الاختـــيار الـــذي أجـــازه يونس في باب الندبة أضاف تركيباً يتيح استخدام هذا التركيب في سياق الندبة، إذا اقتضى المقام ذلك، وإذا كان يخدم الغرض الذي أراده المتكلم عند ذكره.

وملخص القول: إن الخلاف في هذه المسائل ومثيلاتها يؤثر في الاستعمال اللغوي؛ لأن المرء يجد نفسه أمام احتمالين صحيحين، فيختار ما يراه ملائماً لغرضه من الكلام، أو لما يراه أســـهل وأخـــف مـــن جهة النطق، أو لما يراه الأصوب والأفصح، عند استخدامه للغة محادثة وكـــتابة؛ لأسباب استقرت لديه، كاطلاعه على الحجج والآراء التي أيدت هذا الرأي أو ذاك، أو مناسبة أحدهما لسياق لغوي يختاره.

---

[1] انظر هذه المسألة: ص (٧٠) من هذا البحث.

[2] انظر: الكتاب، سيبويه، ١٨٤/٤.

[3] انظر هذه المسألة: ص (١٢٠) من هذا البحث.

[4] انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٢٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما ينتج عن تأثير هذا النوع من الخلاف في الاستعمال اللغوي أنه يؤدي إلى إغناء اللغة بالألفاظ والتراكيب والأساليب اللغوية المختلفة، التي تفسح المجال أمام المستخدمين للغة الفصيحة بنظامها المتكامل المتمثل في النطق والكتابة أن يختاروا ما يرونه ملائماً من بين هذه الآراء المتعددة التي أفرزها الخلاف.

وإذا قيل: "إن دارس النحو يريد أن يتعلمه ليصون لسناه وقلمه من الخطأ؛ ولكي يفهم ما يقرأ من النصوص، ويريد أن يعرف رأياً واحداً في أي مسألة نحوية أو صرفية"[1]، فأردّ عليه بالقول: إن تعدد الآراء الفصيحة لا يمنع دارس النحو من تعلم ما يصون به لسانه وقلمه من الخطأ، ولا يمنعه من فهم ما يقرأ من نصوص، بل إن هذه الآراء مع تعددها صحيحة، وله أن يختار ما يراه مناسباً، وإذا كانت الغاية من دراسته للنحو استعمال اللغة على وجهها الصحيح فليس ضرورياً أن يشغل نفسه بتفاصيل قد يكون في غنى عنها، مثل: الحجج التي تدعم كل رأي وتقويه أو الحجج التي تضعفه، ما دامت هذه الآراء في نهاية الأمر تقع في دائرة الصواب.

هذا إذا كان دارس النحو ليس من المعنيين في دراسة اللغة دراسة متعمقة متخصصة، أمّا إذا كان دارس النحو متخصصاً، فإن فهمه لتفاصيل الخلاف ضروري ومهم، وبهذا القول تتجلى قيمة الخلاف الثانية، والتي تمثلت في ما يلي:

ثانياً: تدريب الطلاب، ويتمثل هذا التدريب في جانبين[2]:

"**الأول**: إطلاع الطلاب، -خاصة طلاب الدراسات العليا- على وجهة النظر الأخرى؛ إما لأجل أن تتضح وجهة النظر التي سيأخذون بها، وإما أن يعدلوا عنها، لأن الأخرى أسهل أو لأن لها سنداً من اللغة، الشيء **الثاني**: تدريبهم على كل ما دار عليه الخلاف بين الفريقين، تدريبهم على الأصول النحوية، أي الأدلة العقلية، وعلى النصوص التي استندوا إليها، وما فيها من أدوات تتعدد وظائفها، وما فيها من معان متقاربة يؤدي كل معنى إلى إعراب، وما فيها من روايات أو

---

[1] ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محمد حسنين صبرة، ٣٦.

[2] انظر: نفسه، ٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قراءات مختلفة، قد يؤدي كل منها إلى إسناد قاعدة أو تبطل قاعدة أو توجد قاعدة بجانب القاعدة الأخـــرى، ومـــا فـــيها من تراكيب محتملة أو متشابهة، وكل هذا يؤدي إلى خدمة اللغة العربية والقرآن الكريم"[1].

ثالثاً: أثر الخلاف في مسيرة الدرس النحوي

سـبق أن ذكـرت أن خـلاف الشيخين يونس والخليل في المذهب كان سبباً من أسباب الخلاف.

فالخليل كان يعتمد على القياس في الدراسات النحوية[2]، ويونس كان يعتمد على السماع والاستقراء[3]، وقد أوضحت هذا من خلال ما ورد بينهما من خلاف.

ومـــا أريد أن أتساءل عنه هنا هو: هل لهذا الخلاف في المذهب أثر في مسيرة الدرس النحوي بعد الخليل ويونس؟.

فـــي ظنـــي أن لهذا الخلاف أثراً كبيراً في مسيرة الدرس النحوي بعد الخليل ويونس، فالثابـــت لديـــنا أنّ كـــتاب سيبويه هو أول كتاب كبير في النحو، وهو الأصل الذي اعتمد عليه الدارســـون في دراستهم للأحكام وللأصول النحوية، التي أرساها سيبويه في الكتاب، سواء تلك التي نقلها عن شيوخه، أو تلك التي أضافها بتحليلاته، ودقة تأمله في تراكيب اللغة وأساليبها.

ولـــم يكن كتاب سيبويه رافداً لفئة معينة من النحويين دون غيرهم، بل كان رافداً لجميع النحويين من بصريين وكوفيين، "فالكتاب هو قوام المدرسة البصرية، ومحور نشاطها، وهو مادة علـــم البصـــريين، وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يزيدون عليه شرحاً وتفسيراً، وزيادات أخرى يســـتدركون بهـــا ما فات سيبويه، أو يؤيدون بها رأياً من آرائه، وأما الكوفيون فليست عنايتهم

---

[1] ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محمد حسنين صبرة، ص ٨١.

[2] انظر: المفصل في تاريخ النحو، محمد خير الحلواني، ٢٣٦.

[3] انظر: نفسه، ٢٣٦، وانظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالكتاب بأقلّ من عناية البصريين، إلا أنهم كانوا يقفون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد، وكانوا يستمدون منه أيضاً مادة درسهم الأولى، وإن كانوا يخفون ذلك بدافع من العصبية"[1].

وبما أن البصريين جعلوا الكتاب مادة علمهم،- وهو في معظمه متمثل في آراء الخليل وسيبويه-، كانوا – في الغالب- يؤيدون هذه الآراء.

وإذا عدنا للخلاف الوارد بين يونس والخليل وجدنا جمهور النحويين يؤيدون الخليل في عدة مسائل أذكر منها على سبيل المثال:

دلالة (لَبَّيْك) على معنى التثنية، وهو ما يراه الخليل وسيبويه، ووافقهما على ذلك جمهور النحويين[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من نصب (وَحْدَه) على الحال[3]، وهو ما ذهب إليه الجمهور[4].

ومن ذلك ما ذهب إليه الخليل ووافقه فيه سيبويه من القول بتصغير (قَبَائِل) علماً على (قُبَيِّل)، وإليه ذهب جمهور النحويين عدا يونس[5].

ومنه كذلك ما ذهب إليه الخليل وتابعه فيه سيبويه في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت)، إذ يجعل الخليل النسب إليهما كالنسب إلى (أخ) و(ابن) بقوله: (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ)، وهو مذهب الجمهور[6].

---

[1] مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٦٩.

[2] انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٠٨/٢.

[3] انظر: الكتاب، سيبويه، ٣٧٨/١.

[4] انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٧٢/٧.

[5] انظر: المقتضب، المبرد، ٢٨٥/٢.

[6] انظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، ٨٥٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولـــم أقصـــد بذكر هذه الأمثلة القليلة أن أثبت ما لقيته آراء الخليل من قبول وتأييد عند جمهور النحويين من بصريين وغيرهم، وإنما أردت أن أذكر بعض الإشارات التي قد تلمح إلى رضا النحويين في الغالب عن آراء الخليل.

ولا شك أن ما جاء في الكتاب من آراء للخليل وسيبويه كانت الرافد الأول للبصريين في بـــناء قياســـاتهم، واشتقاق عللهم التي استعاضوا في شرحها وتوضيحها، وتأييدها بذكر الأمثلة والشواهد المتعددة، ولعل النظر في مصنفات البصريين كالمقتضب والأصول وغيرهما يثبت هذا القول.

وكما هو معلوم لدينا أن يونس كان معاصراً للخليل، وهو من شيوخ سيبويه، وأنه اختط لنفسه مذهباً في الدرس النحوي مخالفاً لمذهب الخليل، تمثل في اعتماده مذهب السماع، وكنت قد أشـــرت إلـــى هذا المذهب في غير موضع من هذا البحث، وأشرت أيضاً إلى أنه من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الخلاف بينه والخليل.

ولعـــل الرغـــبة في منافسة الخليل الذي حظي بتأييد النحويين في كثير من آرائه، كانت دافعـــاً لدى يونس، ليتخذ لنفسه مذهباً مغايراً لمذهب الخليل، أو ربما لم يكن هذا الخلاف بسبب المنافســـة وإنمـــا لأســـباب تتعلق بفكر يونس، وثقافته اللغوية، وشخصيته التي تميل إلى التميز والابـــتكار، يؤيد هذا التميز ما وصفه به القدماء حين قالوا: "وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها"[1].

وعـــندما أفاد الكوفيون من الكتاب كانوا في الغالب يقفون مما ورد فيه من آراء موقف الـــناقد[2]، كما أسلفت، بدافع الرغبة في منافسة البصريين، وربما وجدوا في آراء يونس الواردة في الكتاب والتي خالف فيها الخليل والبصريين رافداً لهم، لتحقيق هدفهم في إثبات صحة آرائهم، ومنافسة البصريين في علمهم.

---

[1] أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ٥١.

[2] انظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويؤيد ما أذهب إليه أمران: الأول: اتفاق الكوفيين مع يونس في المذهب، إذ كان يونس يميل في مذهبه إلى الاهتمام بالسماع، وهو ما عرف عن الكوفيين من اهتمام بالمسموع من كلام العرب رغم قلته، وفي توضيح مذهبهم هذا قال الأندلسي[1] في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين"[2]، الثاني: أن الكوفيين تابعوا يونس في عدة آراء خالف فيها الخليل والبصريين.

ومن هذه الآراء ما ذهب إليه يونس في جواز (ندبة الصفة) وتابعه فيه الكوفيون[3].

ومنه ما أجازه يونس في عطف الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وأجازه الكوفيون[4].

ومنه جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة، على مذهب يونس، وأيده في ذلك الكوفيون[5].

وبذلك أستطيع القول: إن ليونس تأثيراً على نحو ما في توجيه آراء الكوفيين، وفي بعض اختياراتهم؛ ولتأثرهم بالمذهب الذي اعتمده يونس في القضايا والمسائل النحوية واللغوية، الذي يعد الأساس لقبول المسألة، ومعالجتها، وبالتالي إثباتها.

ويذهب (جوتولد فايل) -محقق الإنصاف لأول مرة- إلى ما هو أبعد من هذا، فيرى أن يونس هو المُوَجِّه الأول والمؤسس لمدرسة الكوفة، ويحاول إثبات هذا القول بدليلين: الأول: أن يونس ينفرد بتمثيل آراء الكوفيين بين النحويين القدماء، والثاني: تلمذة الكسائي والفراء من الكوفيين على يونس[6].

---

(1) القاسم بن أحمد المقرئ النحوي الأصولي، قرأ على أحمد بن علي ومحمد بن سعيد المرداي ومحمد بن نوح الغافقي، توفي سنة إحدى وستين وستمئة، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ٢/١٥.

(2) الاقتراح، السيوطي، ١٢٩.

(3) انظر: الإنصاف، الأنباري، ١/م ٥٢، ص ٣٤٦.

(4) انظر: نفسه، ٢/م٦٥ ص، ٤٦٣.

(5) انظر: نفسه، ٢/م٩٤ ص، ٦٥٠.

(6) انظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٣٧٢-٣٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويـــرد المخزومي ما ذهب إليه (قايل) بقوله: إن اتفاق الكوفيين وما ذهب إليه يونس في بعـــض المسائل لا يعني أنه المؤسس لمدرستهم، إذ إننا نجد الأخفش تلميذ الخليل وسيبويه، يتفق معهـــم في كثير من الآراء، علاوة على هذا فإن يونس لم يكن الوحيد من بين البصريين الذين تتلمذ عليهم الكسائي، فقد تتلمذ على الخليل، وأخذ عنه الكثير[1].

أمـــا تلمذة الفراء على يونس فلا تعني شيئاً، فقد اضطر الفراء لهذه التلمذة؛ لأن البصرة آنـــذاك كانت مقصد أهل العلم، وموئل الدارسين، وعندما قدم الفراء إليها كانت قد فقدت الخليل النحوي الأول فيها، فجلس يونس مجلسه، فتتلمذ عليه الدارسون ممن أرادوا الوقوف على تطور الدراسة النحوية، وكان من بينهم الفراء[2].

وفـــي ظنـــي أن مـــا ذهب إليه (قايل) من القول بأن يونس هو المؤسس الأول لمدرسة الكوفة بالأدلة التي ذكرها يحتاج إلى كثير من التمحيص، وإن كنت أتفق معه في أن ليونس أثراً قد يكون كبيراً في منهج هذه المدرسة بعامة.

وإنما أقول: إن رأيه يحتاج إلى كثير من التمحيص والنظر، لأن تحليلي للمسائل الخلافية التي وردت بين الشيخين: يونس والخليل لم يكشف لي هذه الحقيقة بصورة جلية، تدفعني بالتالي إلـــى القول بأنه أسس مدرسة الكوفة بلا منازع، وإنما لمست من خلال هذا الخلاف أن ثمة أثراً وصدى لآراء يونس لدى الكوفيين.

وربمـــا تثبت حقيقة فضل يونس على مدرسة الكوفة بصورة أعمق وأوضح من خلال الاستفاضة في دراسة آراء شيوخ مدرسة الكوفة من أمثال الكسائي والفراء، وبما أن آراءهما لم تظهر بصورة جلية في دراستي هذه، ولم يكن لها ذلك الحضور في ما خالف فيه يونس الخليل، فلا أستطيع أن أبين أثراً ليونس في فكرهما من خلال دراستي هذه، وبالتالي لا أستطيع أن أسلم

---

(1) انظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٣٧٣-٣٧٤.

(2) انظر: نفسه، ٣٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنتائج توصل إليها غيري من الباحثين، توصلوا إليها من خلال دراسات خارجة عن نطاق بحثي هذا.

وعلـــى أي حال لعل بحثي المتواضع هذا يكون نواة لدراسة آراء شيوخ مدرسة الكوفة بالتفصيل؛ لإثبات عمق الأثر الذي أحدثته آراء يونس في توجيه مذاهبهم ومناهجهم في الدراسة النحوية.

أمـــا ما ذكره المخزومي بقوله: إن الأخفش وافق الكوفيين في كثير من المسائل؛ لينفي القـــول بأن يونس مؤسس لمدرسة الكوفة، فأقول فيه: أولاً: أما القول بأن يونس مؤسس لمدرسة الكوفة، فقد أوضحت رأيي فيه في معرض مناقشة ما ذكره (ڤايل) بهذا الصدد، ثانياً: إن ما وافق فـــيه الكوفـــيون الأخفش يزيد على ما وافقوا فيه الخليل من مسائل، ولكن ينبغي أن لا ننسى أن الأخفـــش وهـــو تلميذ الخليل وسيبويه عاصر يونس وتتلمذ عليه، وأفاد من علمه، وبالتالي فقد يكون ليونس أثر في بعض مذاهب الأخفش، وفي توجيه بعض اختياراته، ومن هذه الاختيارات ما ظهر من خلال التالي:

مـــا ورد من خلاف بين يونس والخليل، إذ ظهر تأييد الأخفش ليونس في نحو: (جواز إعمال (لكِنْ) مخففة[1]، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض[2].

وبذلـــك أســـتطيع القـــول: إن مذهـــب الأخفش قد يكون امتدادا لمذهب يونس بأن "من خصـــائص مذهـــب الأخفـــش أنه في بعض الأحيان يبني على القليل، أو يحكي ما لا نظير له، ويقـــيس عليه"[3]، وهذا يذكرنا بمذهب يونس في قياسه على المسموع رغم قلته، مما أعانه على ابـــتكار تلـــك القياسات التي تفرد بها كما وصفه بذلك القدماء، وهو اختيار الكوفيين أيضًا كما أسلفنا في موضع سابق[4].

---

(1) انظر: شرح الكافية، الرضي، ٣٩٢/٤، وانظر: الجنى الداني، المرادي، ٥٨٦.

(2) انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، ٦٤٦.

(3) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، هدى جنهويتشي، ٤٨١.

(4) انظر: الاقتراح، السيوطي، ١٢٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمـــا ما ذكره المخزومي من القول بأن الفراء اضطر إلى الأخذ عن يونس بسبب وفاة الخليل ورحيله عن البصرة، فأقول فيه: إن هذا القول فيه شيء من الإجحاف بحق يونس، وفيه تقلـــيل من شأنه؛ فلو فرضنا أن الفراء أخذ العلم عن يونس مضطراً، فهذا لا يعني أن نلغي أثر فكر يونس وعلمه في فكر الفراء وآرائه، على الأقل ذلك الأثر الذي يمكن أن يتركه الأستاذ في شخصية تلميذه، قل ذلك الأثر أم كثر.

وإننـــي ألمس تعظيماً وتبجيلاً لعلم الخليل، وتبخيساً لعلم يونس إذا ما قورن بالخليل من خلال ما ذكره المخزومي، وفي الحقيقة فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر المكانة العظيمة التي حظي بهـــا الخليل في زمانه، والتي ما زال يحظى بها إلى يومنا هذا، لما له من أثر كبير في تأسيس علـــوم العربـــية جمـــيعها، غير أن هذا الأثر ينبغي أن لا يجعلنا نتغاضى عن فضل غيره من العلماء، الذين أضافوا إلى علمه، فخدموا النحو واللغة، وقدموا آراء في ذلك لا يستهان بها، من أمـــثال يونـــس بن حبيب وغيره، وينبغي أن نتذكر دائما أننا حين نضع الرواد والقادة في قمة الهرم، ونضع إلى جانبهم أو بمحاذاتهم أو بدرجة تقل عنهم، من ساعدوا وقدموا لبناء هذا الهرم، فـــإن هـــذا لا يقلل من قيمة هؤلاء الرواد بل إن هذا يكمل بناء هذا الهرم، وربما يعين على سد بعض الثغرات التي اعترته، فيصير بذلك أدنى إلى الكمال، وأبعد عن الوهن.

ويذهب أحمد مكي الأنصاري إلى أبعد مما ذهب إليه غيره بشأن تأثير يونس في الفراء، والكوفة بعامة.

ويـــتلخص رأيـــه في ذلك، بأن أثر يونس في الفراء بلغ إلى درجة جعلت الفراء يؤسس مذهبا جديدا يتمثل في المذهب البغدادي[1].

---

[1] انظر: يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ٣٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويـــرد شوقي ضيف هذا الزعم قائلاً :"وغلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء فأخـــرجه من المدرسة الكوفية، وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعده بنحو مئة عام، والتي أقامت مذهبها النحوي على عمد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية"[1].

وما أستطيع قوله في هذا :إن يونس أثر على نحو ما في فكر الفراء؛ لتلمذته عليه؛ ولما ثبت لدي من تأثير يونس في توجيه بعض آراء الكوفيين، وبما أن الفراء واحد من الكوفيين، بل هو من مؤسسي مذهب الكوفة، فلا بد أنه تأثر بفكر يونس وآرائه.

أما القول بأن أثر يونس في الفراء هيأ لظهور مدرسة جديدة نشأت بعده بنحو مئة عام، فأمـــر يـــبدو بعـــيدًا؛ لأن المدرســـة الـــبغدادية نهجت منهجا يقوم على مبدأ الاختيار من آراء المدرســـتين: البصـــرة والكوفة، وإذا كان للفراء اختيارات وأثر للبصريين في فكره، مع انتمائه للكوفيين، فلا يعني ذلك أنه أسس المدرسة البغدادية.

وفي حدود ما جاء في هذا البحث المتواضع لم يثبت لدي هذا الأثر، ولم أجد ما يؤيده أو يلمح بصحته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ١٥٦-١٥٧.

خاتمة البحث

أوضح هذا البحث الخلاف في المذهب بين يونس والخليل، رغم أنهما ينتميان إلى مدرسة واحدة، وهي مدرسة البصرة، فيونس يعد من رواد مذهب السماع، فيغلبه على القياس، والخليل يعد من رواد مذهب القياس ويغلبه على السماع، وقد ظهر هذا الخلاف في المذهب من خلال المسائل الخلافية المختلفة بينهما.

وقد كشف هذا البحث عن القياسات التي تفرد بها يونس مما يتفق وما وصفه به القدماء أنه صاحب قياسات متفردة، ومن هذه القياسات رأيه في النسب إلى (أُخْت) و(بِنْت)، فيجعل النسب إليهما بإثبات (التاء) بقوله: (أُخْتِيّ) و(بِنْتِيّ)، بينما نجد الخليل يجعل النسب إليهما كالنسب إلى (أخ) و(ابن) بحذف (التاء)، بقوله: (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ)، ومن هذه القياسات القول بجواز إعمال (لكِنْ) مخففة مخالفا بذلك الخليل الذي لا يجيز ذلك.

ومن خلال ما ورد في مجمل البحث تبين لي أن أسباب الخلاف تتلخص في: الخلاف في المذهب، والذي ظهر بميل الخليل للقياس، وميل يونس للسماع، والخلاف في القياس لاختلاف المقيس عليه أو لاختلاف العلة أو للحمل على المعنى، أو بالرد إلى الأصل، والخلاف في التأويل، والخلاف في السماع، والخلاف في السماع والقياس معا؛ والخلاف في توجيه المعنى والحمل عليه، والخلاف في مصادر الثقافة؛ ولتباين قدرات العلماء؛ ولطبيعة علم النحو التي تنطوي على الاجتهاد[1]، إذ يستطيع النحوي أن يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي، ونفاذ ذهني، تمكنه من فهم العبارة فهما يخالف به فهم غيره.

---

[1] عرضت هذه الأسباب بتفصيل في الفصل الأول من هذا البحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولما كان الخلاف بين يونس والخليل يمثل المراحل الأولى لظهور الخلاف اللغوي كان لبحـــثه أثر كبير في توضيح جوانب من الخلاف اللغوي في ما بعد هذه المرحلة، وقد ظهر أثر هذا الخلاف في جوانب متعددة تتمثل في ما يلي:

أولاً: أثر الخلاف اعتمادًا على طبيعة المسائل الخلافية بين يونس والخليل، إذ تنقسم هذه المسائل في طبيعتها إلى قسمين: مسائل لا تؤثّر في استعمال اللغة، وهي مسائل ذات طبيعة فلسفية جدلية عقلية، كالخلاف بين الشيخين في (كَأَيِّنْ مُفْرَدَة أَمْ مُرَكَّبَة)، فسواء كانت (كَأَيِّنْ) مفردة أو مركبة، فإن هذا لا يؤثر في استعمال اللغة، غير أن هذا الخلاف في مثل هذه المسائل لا يخلو من فائدة، فقد يعين على توليد تراكيب مشابهة للتعبير عن معان جديدة من قبل علماء اللغة، أو ممن أوتوا القدرة على ذلك، ومسائل تؤثر في استعمال اللغة، كمسألة (الوقف على المـــنقوص فـــي النداء)؛ لأن الخلاف فيها ينطوي على استعمالين، فالخليل يختار قول: (يا قَاضِـــي)، ويونس يختار (يا قَاضْ)، وبذلك يجد المرء نفسه أمام اختيارين كلاهما صواب، فيخـــتار ما يراه ملائما، أو ما يراه أسهل عليه، أو لأي علة أخرى. وتتلخص قيمة الخلاف في هذا النوع من المسائل بإغناء اللغة بالتراكيب والأساليب اللغوية التي تتيح الفرصة أمام مستخدمي اللغة ليختاروا ما يرونه ملائمًا من بين هذه الأساليب التي أفرزها الخلاف.

ثانـــيا: أثر تعليمي تدريبي، ويظهر ذلك في أمرين: الأول: إطلاع المتعلمين على وجهة النظر الأخرى؛ لتوضيح وجهة النظر التي سيأخذون بها، أو ليعدلوا عنها؛ لأن الأخرى أسهل؛ أو لغـــير ذلـــك مـــن الأسباب. والثاني: تدريبهم على ما ينطوي عليه هذا الخلاف من أصول نحوية، وأدلة عقلية وغيرها من تفصيلات ومهارات وحجاج.

ثالثا: أثر الخلاف في مسيرة الدرس النحوي

لمـــا ثبت خلاف في المذهب بين يونس والخليل، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى الخلاف بينهما، وجدت أن هذا الخلاف كان له أكبر الأثر في مسيرة الدرس النحوي بعد ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويستلخص هذا الأثر في أن آراء الخليل وسيبويه الواردة في الكتاب كانت رافداً للبصريين، فكانوا في أغلب الأحيان يؤيدون هذه الآراء، فيقفون منها موقف المؤيد والمقدس، يدل على ذلك ما ورد للبصريين من آراء في مصنفاتهم.

ولعل الرغبة في منافسة الخليل دفعت يونس ليتخذ لنفسه مذهبا مغايرا لمذهب الخليل، أو ربما كان اتخاذ يونس لهذا المذهب لأسباب خاصة بفكره ومدى قدراته وعلمه، وشخصيته التي تميل إلى التميّز والابتكار لما عرف عنه من قياسات تفرد بها.

وبما أن الكوفيين عندما كانوا يرجعون إلى الكتاب كانوا في الغالب يقفون منه موقف الناقد؛ لرغبتهم في منافسة البصريين فقد وجدوا في آراء يونس التي خالف فيها الخليل رافداً لهم؛ لتحقيق هدفهم في إثبات صحة آرائهم، ومنافسة البصريين، ويؤيد ذلك أمران:

١. اتفاق الكوفيين مع يونس في المذهب، فيونس يميل في مذهبه إلى الاهتمام بالسماع، وهو ما عرف عن الكوفيين من اهتمام بالمسموع رغم قلته.
٢. أن الكوفيين تابعوا يونس في عدة آراء خالف فيها الخليل والبصريين.

وما أريد أن أخلص إليه هو أن ليونس تأثيرا -على نحو ما- في توجيه آراء الكوفيين وفي بعض اختياراتهم؛ لتأثرهم بمذهبه.

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين من القول بأن يونس مؤسّس مدرسة الكوفة، فرأي يحتاج -في ظني- إلى كثير من التمحيص والنظر، ولم يثبت لدي في حدود ما تأتى لي في هذا البحث.

ومنهم من يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله: إن يونس أثر في شيوخ مدرسة الكوفة، كالفراء إلى درجة جعلته يؤسّس المذهب البغدادي، وهو رأي يبدو بعيدًا أيضًا؛ لما نهجته المدرسة البغدادية من منهج يقوم على الاختيار من آراء مدرستي البصرة والكوفة؛ وإذا ثبت أن الفراء يوافق البصريين في بعض آرائه مع انتمائه لمذهب الكوفيين فلا يعني هذا أنه أسس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المدرســـة البغدادية؛ ولأن ما ورد في المسائل التي تناولتها مما جاء فيه خلاف بين الشيخين لم يكشف لي عن صحة هذه المقولة من بعيد أو قريب.

ومن خلال الخلاف الذي تناولته في هذا البحث وجدت الأخفش يؤيد يونس في عدد من الآراء، ممـــا يدفعني إلى القول بأن مذهب الأخفش قد يكون امتدادًا لمذهب يونس، يؤيّد ذلك أن الأخفش –في بعض الأحيان– يبني على القليل، ويقيس عليه، وهو ما نجده عند يونس في قياسه على المسموع رغم قلته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مسرد المصادر والمراجع

١. ائـــتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي (عبداللطيف بن أبي بكر)، ت: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٩٨٧.

٢. ابـــن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب-ليبيا وتونس، د.ت.

٣. إتحـــاف فضلاء البشر، البنا (أحمد بن محمد)، ج٢، ت: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٨٧م.

٤. الإتقـــان فـــي علـــوم القـــرآن، الســـيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ج١، ت: عصام الحرستاني، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٩٩٨.

٥. أخبار النحويين البصريين، السيرافي (الحسن بن عبدالله)، ت: د. محمد البنا، ط١، جامعة الأزهر-دار الاعتصام، ١٩٨٥.

٦. ارتشـــاف الضـــرب، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ج١، ت: د. مصطفى النماس، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤.

٧. ارتشـــاف الضـــرب، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ج٢، ت: د. مصطفى النماس، ط١، مطبعة المدني-مصر، ١٩٨٧.

٨. ارتشـــاف الضـــرب، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ج٣، ت: د. مصطفى النماس، ط١، مطبعة المدني-مصر، ١٩٨٩.

٩. أســـرار العربـــية، الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، ت: بركات يوسف هبود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم-بيروت، ١٩٩٩.

١٠. الأشباه والنظائر، السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ت: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. الأصـــول فـــي الـــنحو، ابن السراج (محمد بن سهل)، ت: د. عبدالحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٩٩.

١٢. الاقـــتراح فـــي علـــم أصول النحو، السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ت: د. أحمد الحمصي، د. محمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨.

١٣. إعـــراب القـــرآن، الـــنحاس (أحمد بن محمد)، ج٢، ت: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني-بغداد، د.ت.

١٤. الأعرابيات، خليل مردم بك، شرح حواشيه: عدنان مردم بك وأحمد الجندي، مجمع اللغة العربية-دمشق، ١٩٦٦.

١٥. الأعلام، الزركلي، (خيرالدين)، ج٢، ٥، ط٥، دار العلم للملايين، ١٩٨٠.

١٦. أمالـــي ابن الحاجب، ابن الحاجب (عثمان بن عمر)، ج١، ٢، ت: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل-بيروت، دار عمار-عمان، ١٩٨٩.

١٧. أمالـــي الزجاجـــي، الزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق)، ت: عبدالسلام هارون، ط٢، دار الجيل-بيروت، ١٩٨٧.

١٨. الأمالي الشجرية، ابن الشجري (هبة الله بن علي)، ج٢، دار المعرفة-بيروت، د.ت.

١٩. الأمالـــي الشـــجرية، ابـــن الشجري (هبة الله بن علي)، ج٢، ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية-حيدر آباد، د. ت.

٢٠. الأمالي النحوية، ابن الحاجب (عثمان بن عمر)، ت: هادي حسن حمودة، ج٢، ٣، ط١، مكتبة النهضة العربية-بيروت، ١٩٨٥.

٢١. الأمـــثال، الضبي (المفضل بن محمد)، ت: د. رمضان عبدالتواب، مجمع اللغة العربية-دمشق، ١٩٧٤.

٢٢. إنـــباه الرواة، القفطي (علي بن يوسف)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣. الانتصـــار لســـيبويه علـــى المبرد، ابن ولاد (أحمد بن محمد)، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٩٦.

٢٤. الأنساب، السمعاني (عبدالكريم بن محمد)، ج٩، ط٢، الناشر: محمد أمين دمج-بيروت، ١٩٨١.

٢٥. الإنصـــاف في مسائل الخلاف، الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل-بيروت، ١٩٨٢.

٢٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية-بيروت، ١٩٩٨.

٢٧. البســـيط فـــي شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (عبدالله بن أحمد)، ت: عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٩٨٦.

٢٨. بغـــية الوعاة، السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ط١، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي-القاهرة، ١٩٦٥.

٢٩. الـــبلغة فـــي تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب)، ت: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، ١٩٧٢.

٣٠. البـــيان والتبيـــن، الجاحظ (عمرو بن بحر)، ج١، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل-بيروت، د.ت.

٣١. تاج العروس، الزبيدي (محمد مرتضى)، م٧، دار صادر-بيروت، ١٩٦٦.

٣٢. تـــاريخ الأدب العربـــي، بـــروكلمان، ج٢، ت: عبدالحليم النجار وآخرين، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٣. تـــاريخ العلماء النحويين، التنوخي (المفضل بن محمد)، ت: د. عبدالفتاح الحلو، جامعة محمد بن سعود-السعودية، ١٩٨١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣٤. التبصرة والتذكرة، الصيمري (عبدالله بن علي)، ج١، ٢، ت: فتحي أحمد مصطفى، ط١، جامعة أم القرى، دار الفكر-دمشق، ١٩٨٢.

٣٥. التبيان في إعراب القرآن، العكبري (عبدالله بن الحسين)، ج٢، ت: علي بن محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل-بيروت، ١٩٨٧.

٣٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ١٩٩٢.

٣٧. تذكرة الحفاظ، الذهبي (أبو عبدالله شمس الدين)، ج١، ٢، دار إحياء التراث العربي-د.ت.

٣٨. تذكرة النحاة، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ت: د. عفيف عبدالرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٨٦.

٣٩. تفسير البحر المحيط، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ج٥، ٦، ت: الشيخ عادل أحمد، والشيخ علي محمد معوض وغيرهما، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٣.

٤٠. التفسير الكبير، الفخر الرازي (محمد ضياء الدين)، م٣، ط١، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٩٩٥.

٤١. تهذيب اللغة، الأزهري (محمد بن أحمد)، ج٩، ت: عبدالسلام هارون، الدار المصرية-القاهرة، د.ت.

٤٢. ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محمد حسنين صبرة، دار غريب-القاهرة، ٢٠٠١.

٤٣. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد، ت: فخرالدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٨٥.

٤٤. الجنى الداني، المرادي (الحسن بن قاسم)، ت: فخرالدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٥. حاشـــية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، ج١، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، د. ت.

٤٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان (محمد بن علي)، ت: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٧.

٤٧. حجـــة القـــراءات، ابن زنجلة (عبدالرحمن بن محمد)، ت: سعيد الأفغاني، ط٢، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٧٩.

٤٨. حـــروف المعانـــي، الزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق)، ت: أ.د. علي الحمد، ط١، دار الأمل-إربد، ١٩٨٤.

٤٩. الحلقـــة المفقـــودة في تاريخ النحو العربي، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع-الكويت، ١٩٧٧.

٥٠. خـــزانة الأدب، البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، ت: عبدالسلام هارون، ج١، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ج٢، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٩٧٩.

٥١. خـــزانة الأدب، البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، ج٥، ت: عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي- الرياض، ١٩٨٤.

٥٢. خزانة الأدب، البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، ج٨، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي - مصر، ١٩٨١.

٥٣. الخصـــائص، ابـــن جني (عثمان)، ت: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد ١٩٩٠.

٥٤. خـــلاف الأخفـــش الأوسط عن سيبويه، هدى جنهويتشي، ط١، مكتبة دار الثقافة-عمّان، ١٩٩٣.

٥٥. الخلاف النحوي، الحلواني (محمد خير)، دار القلم العربي-حلب، ١٩٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٦. الخليل بن أحمد الفراهيدي، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي-بيروت، ١٩٨٦.

٥٧. الدر المصون، السمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، ج٣، ط١، ت: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم-دمشق، ١٩٨٧.

٥٨. دقائق التصريف، المؤدب (القاسم بن محمد)، ت: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.

٥٩. رصف المباني، المالقي (أحمد بن عبدالنور)، ت: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت-دمشق، ١٩٧٥.

٦٠. الرماني النحوي، مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ١٩٧٤.

٦١. سر صناعة الإعراب، ابن جني (عثمان)، ت: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم-دمشق، ١٩٩٣.

٦٢. شذرات الذهب، ابن العماد (عبدالحي بن أحمد)، ت: عبدالقادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، م٢، ط١، دار ابن كثير-دمشق، ١٩٨٨.

٦٣. شرح ابن عقيل، ابن عقيل (عبدالله بن عقيل)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، د.ت.

٦٤. شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الفارسي (الحسن بن أحمد)، ت: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم-دمشق، دار العلوم الثقافية- بيروت، ١٩٨٧.

٦٥. شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم (محمد بن مالك)، ت: د.عبدالحميد محمد عبدالحميد، دار الجيل-بيروت، د.ت.

٦٦. شرح التسهيل، ابن عقيل (عبدالله بن عقيل)، ج١، ت: د.محمد كامل بركات، دار الفكر-دمشق، ١٩٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٧. شرح التسهيل، ابن عقيل (عبدالله بن عقيل)، ج٣، ت: محمد كامل بركات، دار المدني-جدة، ١٩٨٤.

٦٨. شرح التسهيل، ابن عقيل (عبدالله بن عقيل)، ج٤، ت: د.محمد كامل بركات، دار المدني-جدة، ١٩٨٤.

٦٩. شرح التسهيل ابن مالك (محمد بن عبدالله)، ت: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ٢٠٠١.

٧٠. شرح التصريح، مع حاشية الشيخ يس، الأزهري (خالد بن عبدالله)، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، د.ت.

٧١. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، (علي بن مؤمن)، ت.د. صاحب أبو جناح، العراق-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج١، د.ت، ج٢، ١٩٨٢.

٧٢. شرح الشافية، الرضي (محمد بن الحسن)، مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي، ت: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٨٢.

٧٣. شرح شذور الذهب، ابن هشام (عبدالله بن هشام)، ت: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٦.

٧٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك (محمد بن عبدالله)، ت: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.

٧٥. شرح عيون الإعراب، المجاشعي (علي بن فضال)، ت: د.عبدالفتاح سليم، ط١، دار المعارف-مصر، ١٩٨٨.

٧٦. شرح كافية ابن الحاجب، الرضي (محمد بن الحسن)، ت: د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٧. شرح اللمع، ابن برهان العكبري (عبدالواحد بن علي)، ت: د.فائز فارس، ط١، الكويت، ١٩٨٤.

٧٨. شرح المفصل، ابن يعيش (يعيش بن علي)، عالم الكتب-بيروت، د.ت.

٧٩. شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي (القاسم بن الحسين)، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٩٩٠.

٨٠. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي (عبدالرحمن بن علي)، ت: د.فاطمة الراجحي، ط١، جامعة الكويت، ١٩٩٣.

٨١. شرح ملحة الإعراب، الحريري (القاسم بن علي)، ت: د. فائز فارس، ط١، دار الأمل-إربد، ١٩٩١.

٨٢. الصحاح، الجوهري (إسماعيل بن حماد)، ج٤، ٥، أحمد عبدالغفور عطار، ط١-القاهرة، ١٩٥٦، ط٢- بيروت، ١٩٧٩.

٨٣. صحيح البخاري، البخاري (محمد بن إسماعيل)، ط٢، دار السلام-الرياض، ١٩٩٩.

٨٤. صفوة الصفوة، ابن الجوزي (عبدالرحمن بن علي)، ج٣، ت: محمود فاخوري، د. محمد قلعةجي، ط٢، دار المعرفة -بيروت، ١٩٧٩.

٨٥. ضرائر الشعر، ابن عصفور (علي بن مؤمن)، ت: السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس-بيروت، ١٩٨٢.

٨٦. طبقات الحفاظ، السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٨٣.

٨٧. الطبقات الكبرى، ابن سعد (محمد بن سعد)، ج٧، ط١، دار صادر، دار بيروت-بيروت، ١٩٥٨.

٨٨. طبقات المفسرين، الداوودي (محمد بن علي)، ج١، ٢، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩. طـبقات النحويين واللغويين، الزبيدي (محمد بن الحسن)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-مصر، ١١١٩.

٩٠. العلـل فـي النحو، الورّاق (محمد بن عبدالله)، ت: مها مازن المبارك، ط١، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، ٢٠٠٠.

٩١. عيسـى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، صباح السالم، ط١، مؤسسة الأعلمي-بيروت، دار التربية- بغداد، ١٩٧٥.

٩٢. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (محمد بن محمد)، نشره ج. برجشتراسر، مكتبة الخانجي-مصر، ج١ طبع عام ١٩٣٢، ج٢ طبع عام ١٩٣٣.

٩٣. الفرائد الجديدة، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، ت: عبدالكريم المدرس، العراق-وزارة الأوقاف، د.ت.

٩٤. الفراهـيدي عبقري من البصرة، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، ١٩٨٩.

٩٥. الفـريد فـي إعراب القرآن المجيد، الهمذاني (حسين بن أبي العز)، ج٣، ت: د. فهمي النمر وفؤاد مخيمر، دار الثقافة-الدوحة، د.ت.

٩٦. الفهرست، النديم (محمد بن أبي يعقوب)، ت: د. يوسف طويل، ط١، وضع فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٦.

٩٧. القـاموس المحـيط، الفيروز آبادي (محمد بن يعقوب)، ج٤، المؤسسة العربية للطباعة والنشر-بيروت، د.ت.

٩٨. الكـتاب، سـيبويه (عمرو بن عثمان)، ت: عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٩٩١.

٩٩. الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان)، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق، ١٣١٦هـ.

١٠٠. الكشاف، الزمخشري (محمود بن عمر)، ج٢، ط١، دار الفكر- ١٩٨٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠١. لـباب الإعراب، الإسفراييني (محمد بن محمد)، ت: بهاء الدين عبدالرحمن، ط١، دار الرفاعي-الرياض، ١٩٨٤.

١٠٢. اللـباب في علل البناء والإعراب، العكبري (عبد الله بن الحسين)، ت: غازي طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، ١٩٩٥.

١٠٣. لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم)، م١٢، دار صادر-بيروت، د.ت.

١٠٤. لسـان الميزان، العسقلاني (أحمد بن حجر)، ت: الشيخ عادل عبدالموجود، الشيخ علي معوض، وشارك في تحقيقه د. عبدالفتاح أبو سنّة، ج٤، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٦.

١٠٥. اللمـع فـي العربية، ابن جنّي (عثمان بن جني)، ت: د. فائز فارس، ط١، دار الأمل-إربد، مكتبة الكندي- إربد، الأردن، ١٩٨٨.

١٠٦. مـا ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج (إبراهيم بن السري)، ت: د.هدى قراعة، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة، ٢٠٠٠.

١٠٧. المبدع في التصريف، أبو حيان (محمد بن يوسف)، ت: د. عبدالحميد السيد طلب، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت، ١٩٨٢.

١٠٨. مجـاز القرآن، أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، ت: محمد فؤاد سزكين، ج٢، ط١، مطبعة السعادة- مصر، ١٩٦٢.

١٠٩. مجـالس العلمـاء، الزجاجـي (عبدالرحمن بن إسحق)، ت: عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت-الكويت، ١٩٦٢.

١١٠. المحتسـب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (عثمان بن جني)، ج١، ت: علي النجدي ناصف، د. عبدالفتاح شلبي، عبد الحليم النجار، وزارة الأوقاف-القاهرة، ١٩٩٤.

١١١. المدارس النحوية، الحديثي، خديجة، ط٣، دار الأمل- إربد، الأردن، ٢٠٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١٢. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف- مصر، ١٩٦٨.

١١٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ١٩٥٨.

١١٤. مرآة الجنان، اليافعي (عبدالله بن أسعد)، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٧.

١١٥. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر-القاهرة، د.ت.

١١٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، ت: محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجّاوي، ط٣، مكتبة دار التراث- القاهرة، د.ت.

١١٧. المسائل البصريات، الفارسي (الحسن بن أحمد)، ت: د. محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني-مصر، ١٩٨٥.

١١٨. المسائل العضديات، الفارسي (الحسن بن أحمد)، ت: د. علي المنصوري، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٩٨٦.

١١٩. المسائل المشكلة (البغداديات)، الفارسي (الحسن بن أحمد)، ت: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني -بغداد، ١٩٨٣.

١٢٠. المسائل المنثورة، الفارسي (الحسن بن أحمد)، ت: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، د.ت.

١٢١. مُصنف ابن أبي شيبة، (عبدالله بن محمد)، م٥، ت: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد-الرياض، ١٩٨٠م.

١٢٢. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، ت: د. فائز فارس، الكويت، ط١/ ١٩٧٩، ط٢/ ١٩٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٣. معاني القرآن، الفراء (يحيى بن زياد)، ط١، عالم الكتب-بيروت، ١٩٥٥.

١٢٤. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (إبراهيم بن السري)، ت: د.عبدالجليل، عبده شلبي، ط١، ١٩٨٨.

١٢٥. معجم الأدباء، الحموي (ياقوت بن عبدالله)، ت: د.إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٩٩٣.

١٢٦. معجم شواهد العربية، عبدالسلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي-مصر، ١٩٧٢.

١٢٧. معجم شواهد النحو الشعرية، أ.د. حداد (حنا جميل)، ط١، دار العلوم- الرياض، ١٩٨٤.

١٢٨. معجم المؤلفين، كحالة (عمر رضا)، ج٤، ١٣، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي-بيروت، د.ت.

١٢٩. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل يعقوب، م٧، ٨، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٦.

١٣٠. مغني اللبيب، ابن هشام (عبدالله بن يوسف)، ت: د. مازن المبارك، محمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر-بيروت، ١٩٧٢.

١٣١. المفصل في تاريخ النحو العربي، الحلواني (محمد خير)، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٧٩.

١٣٢. مقاييس اللغة، ابن فارس (أحمد بن فارس)، ج٥، ت: عبدالسلام هارون، الدار الإسلامية- لبنان، ١٩٩٠.

١٣٣. المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني (عبد القاهر بن عبدالرحمن)، ت: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد-العراق، ١٩٨٢.

١٣٤. المقتضب، المبرد (محمد بن يزيد)، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة، ١٩٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٥. المقدمـــة المحســـبة، ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد)، ت: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية-الكويت، ج١/١٩٧٦، ج٢/١٩٧٧.

١٣٦. المقـــرب، ابن عصفور (علي بن مؤمن)، ت: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد، د.ت.

١٣٧. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (علي بن مؤمن)، ت.د. فخر الدين قباوة، ط١ ، مكتبة لبنان-بيروت، ١٩٩٦.

١٣٨. المنصـــف شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ت: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي- مصر، ١٩٥٤.

١٣٩. المنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٨٠.

١٤٠. الـــنحو العربـــي نقد وبناء، السامرائي (إبراهيم)، ط١، دار البيارق-لبنان، دار عمار- عمان، ١٩٧٧.

١٤١. النحو الوافي، عباس حسن، ج١، ٢، ط٣، دار المعارف- مصر، ١٩٦٦.

١٤٢. النحو الوافي، عباس حسن، ج٣، ط٤، دار المعارف-مصر، د.ت.

١٤٣. النحو الوافي، عباس حسن، ج٤، دار المعارف -مصر، ١٩٦٨.

١٤٤. نـــزهة الألـــباء فـــي طبقات الأدباء، الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، ت: د. إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس-بغداد، ١٩٧٠.

١٤٥. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط٢، ١٩٦٩.

١٤٦. النشـــر فـــي القـــراءات العشـــر، ابن الجزري (محمد بن محمد)، ج٢، ت: علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.

١٤٧. الهمـــع، الســـيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ت: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤٨. الهمع، السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر)، ج٦، ت: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، ١٩٨٠.

١٤٩. وفيات الأعيان، ابن خلكان (أحمد بن محمد)، م٧، دار صادر- بيروت، د.ت.

١٥٠. وفيات الأعيان، ابن خلكان (أحمد بن محمد)، م٢، دار الثقافة-بيروت، د.ت.

١٥١. يونس البصري، د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات جامعة القاهرة-الخرطوم، ١٩٧٣.

١٥٢. يونس بن حبيب، د. حسين نصار، دار الكتاب العربي- القاهرة، ١٩٦٨.

رسائل جامعية:

- الخلاف بين نحاة البصرة، عطا محمد موسى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

١- الفاتحة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿غير المغضوب﴾	٧	١٥
٢- البقرة		
﴿ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾	٥٧	١٧٩
﴿اهبطوا مصرا﴾	٦١	١٨٩
﴿ما هم بضاري به من أحد﴾	١٠٢	١٦٢
﴿ولكن الشياطين كفروا﴾	١٠٢	١٨١
﴿نعبد إلهك وإله آبائك﴾	١٣٣	١٣٧
﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾	٢١٧	١٣٩، ١٤٣
٣- آل عمران		
﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون﴾	١٤٦	١٥٥
٤- النساء		
﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾	١	١٤١
﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾	١	١٣٨، ١٤٠
﴿ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾	١٠٠	٢٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿والمقيمين الصلاة﴾	١٦٢	٥٣، ٢٢٩
﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد﴾	١٧٦	٢١٩
٥- المائدة		
﴿أو عدل ذلك صياماً﴾	٩٥	٣٢
٦- الأنعام		
﴿ينجيكم منها من كل كرب﴾	٦٤	١٣٧
﴿والملائكة باسطو أيديهم أخرجوا أنفسكم﴾	٩٣	١٧٥
﴿ومحياي﴾	١٦٢	٦٦
٨- الأنفال		
﴿فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾	١٧	١٨١
﴿ولكن الله قتلهم﴾	١٧	١٨١
١٠- يونس		
﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب﴾	٣٧	١٨٠
﴿ولا تتبعان﴾	٨٩	٦٧
١٢- يوسف		
﴿واسأل القرية﴾	١٢	١٥١
﴿ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾	٣٢	٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿وكأين من آية في السموات والأرض﴾	١٠٥	١٥٥
﴿ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾	١١١	١٨١
١٧- الإسراء		
﴿وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده﴾	٤٦	٢٠٥
١٨- الكهف		
﴿لنعلم أي الحزبين﴾	١٢	١٧٤
١٩- مريم		
﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً﴾	٦٩	١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣
﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾	٦٩	١٧٠، ١٧٢
﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾	٦٩	١٧٦
٢٢- الحج		
﴿وكأين من قرية﴾	٤٨	١٥٤
٢٩- العنكبوت		
﴿وكأين من دابة﴾	٦٠	١٥٥
٣٤- سبأ		
﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً﴾	١٠	١٣١
﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً، ...، والطير﴾	١٠	١٣١
﴿يا جبال أوّبي معه والطير﴾	١٠	١٢٧، ١٢٨
﴿أوّبي معه﴾	١٠	١٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٦- يس		
﴿وما علمناه الشعر﴾	٦٩	٢٨
٣٧- الصافات		
﴿إلى مئة ألف أو يزيدون﴾	١٤٧	٢٢٢
٤٠- غافر		
﴿وعليها وعلى الفلك﴾	٨٠	١٣٧
٤١- فصلت		
﴿فقال لها وللأرض﴾	١١	١٣٧
٤٢- الشورى		
﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾	٥١	٢٢٥
﴿أو يرسل رسولاً﴾	٥١	٤٣
٤٣- الزخرف		
﴿أليس لي ملك مصر﴾	٥١	١٨٩
٥٤- القمر		
﴿إنا مرسلو الناقة﴾	٢٧	١٦٣
٥٦- الواقعة		
﴿وحوراً عينا﴾	٢٢	٢٢٥
﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون﴾	٢٢	٢٢٥
٦٥- الطلاق		
﴿وكأين مِنْ قرية﴾	٨	١٥٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٧- الملك		
﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾	٤	٢٠٨
٧١- نوح		
﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾	١٧	١٥٢
٧٦- الإنسان		
﴿قواريراً من فضة﴾	١٦	١١٦
٩٦- العلق		
﴿لنسفعا بالناصية﴾	١٥	٦٥
١١١- المسد		
﴿تبت يدا أبي لهب﴾	١	١٦٣
﴿وامرأته حمالة الحطب﴾	٤	٥٣، ٢٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	الصفحة
"إنما مثلكم واليهود والنصارى"	١٤٨
"هل أنتم تاركو لي صاحبي"	١٦١، ١٦٢، ١٦٣
"إذا دعـــا أحدكـــم أخاه فقال: (لبيك)، فلا يقول: (لبي يديك)، وليقل: أجابك الله بما تحب"	٢١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الشواهد الشعرية

المطلع	نهاية العجز	القافية	الصفحة
ما إن	بالصحراء	الهمزة	١١٦
أعبداً	واغرابا	الباء	١١٩
فاليوم	من عجب	الباء	١٣٦، ١٣٩، ١٤٣
أفيقوا	تقضب	الباء	١٨٣
ألا رجلاً	تبيتُ	التاء	٢١٦، ٤٧
كأن	الفراريج	الجيم	٤٨، ١٥٨
بنا	الفوادح	الحاء	١٤٨
ولكن	مفتدي	الدال	٢٢٢، ٢٢٦
لو كان	مورود	الدال	١٤٨
فطر	طائرُ	الراء	١١٧
اطرد	عسر	الراء	١٥٦
دعوت	مِسْور	الراء	٢١٠
آبك	حشور	الراء	١٣٦
حننت	معا	العين	١٨٣
وكائن	مقنعا	العين	١٥٤
لا نسب	الراقع	العين	٢١٦
فما كان	مجمع	العين	١٩٣
يا سيّدا	الذراع	العين	١١٩
تعلق	نفانفُ	الفاء	١٣٩، ١٤٤
رفعت	الأواقي	القاف	١١٦
هلا	المحرقِ	القاف	١٣٩، ١٤٤
ألا	الطريق	القاف	١٣٢
ليت	رجلُ	اللام	١١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن تركبوا	نُزلُ	اللام	٤٣، ١٢١
إذا ما	أفضل	اللام	١٦٨، ١٧٦
وكائن	أصولُ	اللام	١٥٥
فأرسلها	الدخال	اللام	٤٦، ١٥٠
يأتي	أشمل	اللام	٥٠، ١٩٦
قدموا،	الأسلْ	اللام	١١٨
سلام	السلام	الميم	٥٥، ١١٤
وكائن	مُنعمُ	الميم	١٠٧، ١٥٦
ولقد	محرومُ	الميم	٣٩، ١٦٥
يحسبه	مُعمّما	الميم	٦٥
لأنت	نيرانا	النون	١٦٠
إنك	يدعوني	النون	٢١٢
أبالموت	تخوفيني	النون	١٦٠
إذا	يُعاديها	الهاء	١٤٨
كم	أراهْ	الهاء	١٢١
بدأ لي	جائيا	الياء	٢٢١، ٢٢٥
قد عجبت	يعيليا	الياء	١٩٤، ١٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الأعلام المترجم لهم في الحواشي

اسم العلم	سنة الوفاة (هـ)	الصفحة
أبان بن يزيد العطار	١٦٠ تقريباً	٢٦
إبراهيم النخعي	٩٥	١٤٢
إبراهيم بن الحسن	٢٣٥	٢٩
أبو الخطاب الأخفش الأكبر	١٧٧	٢٧، ٧٥، ٧٦، ٢٠٧
أبو الدقيش	—	١٨، ٣١
أبو المحلم	٢٤٨	٣٢، ٣٣
أبو خيرة	—	١٨
الحرمازي	—	٣١
أبو علي الأسواري	ما يقرب ١٤٥	٣١، ٣٢
أبو عمر الجرمي	٢٢٥	٢٩، ٥٥، ٥٦، ١٢٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٧، ١٨٨
أبو فيد مؤرج السدوسي	١٩٥	١٦
أبو مالك عمرو بن كركرة	—	١٨
أبو محمد التوجي	٢٣٠	١٧
أبو محمد اليزيدي	٢٠٢	١٧
أبو مهدية	—	١٨، ٣١
الأخفش الثاني (الأوسط)	٢١٥	٧، ١٦، ٢٥، ٢٩، ٣٤، ٥٦، ٥٧، ٨٣، ٨٤، ٩٥، ١٣٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأعمش	١٤٨	١٤٢
الأندلسي	٦٦١	٢٤٢
أيوب	١٣٦	١٥
ابن أبي الربيع	٦٨٨	٨٩، ٩١، ١٤٠، ١٧٣
ابن الطراوة	٥٠٣	١٦٧
ابن المؤدب	القرن الرابع	٢١١
ابن طلحة	٦١٨	٢٠٦
ابن عباس	٦٨	١٤١
ابن مسعود	٢٣	١٤١
الحسن البصري	١١٠	١٤٢، ١٦٢
الحسن بن عمران الشحام	—	٢٦
حماد بن سلمة	١٦٧	٢٧
الخليل	١٧٥	١، ٢، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٣،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩
الخوارزمي	٦١٧	٩٠، ٢١٧
الدماميني	٨٢٧	١٦١
رؤبة بن العجاج	١٤٥	٣٠، ٣١
عاصم بن أبي النجود	١٢٧	١٥
عبدالله بن سليمان	—	٢٩
علي بن نصر الجهضمي	١٨٧	١٦
القاسم	١٠٦	١٤٢
قتادة	١١٧	١٤٢
القشيري	٥١٤	١٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللحياني	١٩٤	١٩٧
الليث بن المظفر	ـــ	١٠، ١١، ١٧
مجاهد	١٠٣	١٤٢
محمد بن مسلم الزهري	٣١٠	٢٨
معاذ الهراء	١٨٧	١٦٩
المنتجع الطائي	ـــ	١٨
موسى بن عبدالصمد الإبلي	ـــ	٢٩
النضر بن شميل	٢٠٤	١٦
هارون	١٧٠	١٦٩، ١٧٢
هشام	٢٠٩	٢٠٢، ٢٠٤
الوراق	٣٨١	١٢٧، ١٢٩، ١٧١، ١٧٥
يونس	١٨٢	١، ٢، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأعلام المذكورون بلا ترجمة

اسم العلم	سنة الوفاة (هـ)	الصفحة
أبو الدرداء	٣٢	١٦١
أبو الطيب اللغوي	٣٥١	١١، ٣١
أبو النجم	١٣٠	٥٠، ١٩٦
أبو حيان	٧٤٥	٣، ٧٠، ١١٠، ١١١، ١٢١، ١٣٧، ١٦٨، ١٨٣، ١٨٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٤٢
أبو زيد الأنصاري	٢١٥	٢٨، ٢٩، ٥٦، ٥٧، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٣
أبو عبيدة	٢٠٩	٢٩، ١٣١
أبو عكرمة الضبي	٢٥٠	٣٢
أبو عمرو بن العلاء	١٥٤	١٥، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ١١٤، ١١٥، ١٢٨، ١٣١، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢
أبيّ	(١٩-٢٣)؟	٢٢٥
إحسان عباس	—	١٣
أحمد (والد الخليل)	—	٨
أحمد إبراهيم	—	٧
أحمد مكي الأنصاري	—	٣٤، ٨١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٥
الأحوص	١٠٥	٥٥، ١١٤
الأخطل	٩٠	٣٩، ٤٠، ١٦٥
الأزهري (الشيخ خالد)	٩٠٥	٨٣، ١١٨، ١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأزهري (صاحب التهذيب)	٣٧٠	١٩٧
الأسفراييني	٦٨٤	١٢١، ٢١١
الأشموني	٩٢٩	٧٦، ٨٠، ٩٥، ١٣٤، ١٧٩، ١٨٧، ٢١٤
الأصمعي	٢١٦	١٦
الأعرج	١٣٠	١٢٨، ١٣٠
الأعشى	ق. ٧	٤٣، ٤٤، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦
الأعلم الشنتمري	٤٧٦	١١٨، ٢٢٣، ٢٢٤
الأنباري	٥٧٧	٢١، ٥١، ٦٨، ٧٩، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٧١، ١٧٢، ٢٣٤
ابن أبي إسحق	٢٠٥	١٥، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٥٦، ٥٧، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٥
ابن الحاجب	٦٦٤	١٠٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٧١، ١٧٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩
ابن السراج، أبو بكر	٣١٦	٨٥، ٨٩، ١٠٣، ١٢١، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٠، ١٧١، ١٨٩، ٢١٨
ابن الناظم	٦٨٦	١٤٥، ١٥٥، ١٨٧، ٢١٤
ابن بابشاذ	٤٦٩	١٤٠
ابن جني	٣٩٢	٥٨، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٩٣، ١٠٤، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٦، ٢٢٦
ابن خلكان	٦٨١	١٣
ابن زنجلة	٤٠٣	٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن سلام	٢٣١	٢٧
ابن الشجري	٥٤٢	٢١
ابن عامر	٢٠٨	٦٤، ٦٧
ابن عصفور	٦٦٩	٧٩، ٨٩، ٩١، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٥٦، ٢٠٣، ٢٢٦، ٢٢٩
ابن عقيل	٧٦٩	٧٩، ٩٠، ٩١، ١١٨، ١٥٥، ٢١١
ابن فارس	٣٩٥	١٩٧
ابن كثير	٧٨٤	١٥
ابن مالك	٦٧٢	٨٩، ٩٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١٨، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢١٢، ٢١٤
ابن منظور	٧١١	١٩٧، ١٩٨
ابن هشام	٧٦١	٧٩، ١١٠، ١١٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٥، ١٦٣، ١٧٩، ١٨١، ١٨٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣
ابن ولاد	٣٣٢	٧٢، ٧٣
ابن يعيش	٦٤٣	٢١، ٧٠، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٩١، ١٠٨٩، ١٢١، ١٣٤، ١٤١، ١٥٥، ١٥٨، ٢١٦
بروكلمان	—	١١، ١٣، ٢٤
بلال بن هرمي	—	٢٢
البنا	—	٣
ثعلب	٢٩١	٧، ١١، ٢٨، ١٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجاحظ	٢٥٥	٣١
الجرجاني	٤٧١	٧٠، ١٠٨، ١٥٢، ١٩٦
جرير	١١٠	١١٩
الجواليقي	٤٦٥	٧
جوتولد فايل	—	٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤
الجوهري	٣٩٣	١٩٧، ٢٢٠
الحريري	٥١٦	٧٩، ١٣٢
حسن الشاعر	—	٤
حسين نصار	—	٢٤، ٣٢
حمزة	١٥٦	١٣٨، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧
حنا حداد	—	٣، ٤
خلف الأحمر	١٨٠	٢٩، ٢١٠
الذهبي	٧٤٨	٢٨
الرؤاسي	—	٣٦
الرضي	٦٨٦	٧٠، ٧١، ٧٦، ٨٣، ١٠٧، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٢
الرماني	٣٨٤	٢٢٤
الزُبيدي (صاحب ائتلاف النصرة)	٨٠٢	١٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزبيدي (صاحب تاج العروس)	١٢٠٥	١٩٧، ١٩٨
الزجاج	٣١١	٣، ٧، ٩٨، ١٣١، ١٤٢، ١٧١، ١٧٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦
الزجاجي	٣٣٧	٥٥، ١١٤، ١١٥، ١٦٧، ١٧١
الزمخشري	٤٦٧	٣، ١٦٧، ١٦٨
زهير	١٣ ق. هـ	٤٣، ٢٢١، ٢٢٤
سمير استيتية	—	٤
السمين الحلبي	٧٥٦	١٤٧
سيبويه	١٧٠	١، ٣، ٧، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٦، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩
السيرافي	٢٨٤	١٢، ٢١، ٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨
السيوطي	٩١١	٣٢، ٥٥، ٧١، ١١٤، ١١٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٩، ٢٠٣،١٨٩، ٢٠٥
الشاطبي	—	٢١٢
الشلوبين	٦٤٥	١٣٧
شوقي ضيف	—	٢٤٦
الشيخ يس	١٠٦١	٧١، ١٨٥
صباح السالم	—	١٣٣
الصبان	١٢٠٦	٦٦، ٧٦، ٧٧، ٩٢، ١٠٦، ١٦١، ١٩٠، ٢٠٨
الصيمري	الرابع	١٢١
طرفة	٦٠ق. هـ	٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦
عباس حسن	—	٧٣، ٧٤، ١١٨، ١٢٤، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٥، ٢١٣
عبدالسلام هارون	—	٣
عبدالعال سالم مكرم	—	٣٠، ٣٢
عبدالقادر البغدادي	١٠٩٣	١١٤، ١١٥، ١٤٧، ٢١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عطا محمد موسى	—	٧
العكبري (أبو البقاء)	٦١٦	٩٧، ١٢١، ١٢٣، ١٣٠، ١٤٣، ١٧٣
العكبري (ابن برهان)	٤٥٦	١٣١
علي الحمد	—	٤
عمرو بن شأس	نحو ٢٠	١٥٤
عيسى الأسدي	—	٢٩
عيسى بن عمر	١٤٩	١٥، ٢٠، ٢٧، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ١١٤، ١٢٨، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢
الفارسي	٣٧٧	١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٣، ١٣٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٢
الفخر الرازي	٦٠٦	١٤٦
فخر صالح قدارة	—	٧
الفراء	٢٠٧	٢٩، ٣٦، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٠، ١٦٧، ١٨٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩
الفراهيد بن مالك	—	٨
فرهود بن شبابة	—	٨
الفيرزو آبادي	٨١٧	١٩٧
قطرب	٢٠٦	١٣٧، ١٣٨
القفطي	٦٢٤	١٣، ٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كُثيّر	١٠٥ تقريباً	١١٩
الكسائي	١٨٣	٢٩، ٣٦، ٥٦، ٥٧، ١٦٧، ١٨٠، ١٩٢، ١٩٧، ٢٤٢، ٢٤٣
لبيد بن ربيعة	٤١	٤٧، ١١٧، ١١٨، ١٥٠
ليث بن بكر	—	٢٢
المازني	٢٤٩	٥٥، ٥٦، ٨٦، ١١٤، ١٢٧، ١٣٨، ١٨٧، ١٩٥
المالقي	٧٠٢	١٨١
المبرد	٢٨٦	٥٦، ٧٢، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ١٢١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤١، ١٥٨، ١٦٧، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٧
المجاشعي	٤٧٩	٢٠٣، ٢٢٢، ٢٢٣
محمد حسن عواد	—	٤
محمد خير الحلواني	—	٦
محمد صالح أبو الرب	—	٦
محمد محيي الدين عبدالحميد	—	١٦٢، ٢٠٣، ٢٠٤
محيي الدين توفيق إبراهيم	—	٦
المخزومي	—	٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥
المرادي	٧٤٩	١٨١، ٦٥
مروان بن أبي حفصة	١٨١	٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المهلهل	٩٣ق. هـ	١١٦
نافع	١٦٩	٦٤
النحاس	٣٣٨	١٧١
النديم	٣٨٠	٢٧
هدى جنهويتشي	—	٧
الهمذاني	٦٤٣	١٧٤
اليافعي	٧٦٨	١٤
ياقوت الحموي	٦٢٦	٢٣
يعقوب	٢٠٥	١٦٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Linguistic Difference Between Younus and Al-Khalil

(Critical and Analytical Study)

Prepared by: Hanan Abu-Libdeh

Supervised by: Prof. Ali Al-Hamad

This research addressed the difference between Younus and Al-Khalil over the linguistic issues: Morophogical-phonetics, syntactic, and semantic issues.

The research was arranged in an introduction, preface, five chapters, and a conclusion.

In the introduction, I presented the research plan, its methodology, the difficulties faced and how they were overcomed, whereas the preface consisted of two parts: one for the previous related studies addressing the difference subject and considered of: studies on the difference among doctrines and studies on the intraschool difference, still others on the difference among grammarians "while the other part includes definitions of the two shaikhs (Linguists) the resources of each knowledge, and his doctrine in the linguistic study".

As for the chapters of the research, they were as follows:

Chapter one, addresses the reasons behind the difference between Younus and Al- Khalil.

Chapter two, includes the difference manifestations between Younus and Al- Khalil morphological-phonetics issues.

Chapter three, difference manifestation between Younus and Al-Khalil the grammatical issues.

Chapter four, the difference manifestation semantical issues.

Chapter five, the value of difference and its effect on and direction of Arabic grammar through the difference between the two linguists in the different issues.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The research ends with a conclusion which includes the major findings of the research the main of which centered around Younus and Al- Khalil doctrines (Madhab) where Younus is one of the audio doctorine, whereas Al- Khalil is of the analogous doctrine (inference), a difference that was one of the major reasons for their difference over the different linguistic issues.

As Al Koufiyyoun were in difference with Al Basriyyien, they find in Younus opinions with which he disagreed with Khalil, a source for enhancing their competition and differences with Al Basriyyien, by being influenced with his doctrine favouring auditory doctorine, therefore Younus had an influence in some way, in directing Al Koufiyyien opinions, whereas Al- Khalil has an influence in directing Al Basriyyien and their taking of analogies he invented, arguing with it and reinforcing it in their resources.

© Arabic Digital Library Yarmouk University